شرح المقدمة المحسبة في النحو الموسوم بـ:

عمدة ذوي الهمم

على المحسبة في علمي اللسان والقلم

لابن هطيل اليمني

جمال الدين علي بن محمد بن سليمان بن أحمد

المتوفى سنة ٨١٢ هجرية

دراسة وتحقيق

د. شريف عبد الكريم النجار

دار عمار

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح المقدمة المحسبة في النحو الموسوم بـ:

عمدة ذوي الهمم

على المحسبة في علمي اللسان والقلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م

المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(١٨٥٩/٧/٢٠٠٦)

٤١٥
ابن هطيل ، علي بن محمد النجري (٢ \ ٨)
شرح المقدمة المحسبة في النحو الموسوم ب عمدة ذوي الهمم/ ابن هطيل علي بن محمد النجري ؛ تحقيق شريف عبد الكريم النجار.- عمان :دار عمار ، ٢٠٠٦
( )ص.
ر.إ :(١٨٥٩/٧/٢٠٠٦).
الواصفات:/قواعد اللغة//اللغة العربية/

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على نبيّ الهدى وآله المهتدين بهديه وصحبه المتّبعين لسنّته، الدّاعين لمنهجه، وبعد:

فإنّ التُّراث مصدر إشعاعٍ لحاضر الأمّة ومستقبلها، تستمدّ منه القوّة في بقائها، وتتميّز به عن غيرها من الأمم، ولا يمكن لأمّة اصطفاها الله لحمل رسالة الإسلام أنْ تستعيد أمجادها إلاّ إذا وُجّهت بآيات القرآن الكريم، واتّصلت بالفكر المستنير الّذي تركه لنا الأجداد.

وقد أنجبت هذه الأمّة عددًا لا يُحصى من العلماء في كلّ عصر ومصرٍ من أمصار المسلمين حافظوا على لغة التّنزيل من اللّحن والتّحريف، فاستنبطوا القواعد والمقاييس من لغة الفصحاء، وتركوا كنوزًا من التّراث اللّغويّ والنّحويّ تُعينُ الأجيال الّتي تليهم على فهم كتاب الله وسنّة رسوله، وفهم نصوص اللّغة عامّةً، وحفظها مِمّا يطرأ عليها من تغيير أو فساد.

وسخّر الله تعالى لهذا التّراث من يعيد إليه الحياة، فقاموا إليه يُبيّنون معالمه، وينشرون محاسنه، فأظهروه بحلّةٍ جديدة، فقدّموا التّراث اللّغويّ الأندلسيّ والمغربيّ والمشرقيّ، وأخذ هذا التّراث موقعه في الدّرس النّحويّ واللّغويّ في العصر الحديث.

ومن العلماء الّذين شاركوا في الإبداع الحضاري للأمّة علماء اليمن، فكان لهم جهدهم في هذا التّراث العظيم، وبرز كثيرٌ من علمائهم في اللّغة والنّحو، وما زال جهد كثيرٍ منهم مغمورًا يحتاج منّا نحن أبناء العربيّة إلى العناية به بحثًا وتحقيقًا.

وقد رأيت أن أقدّم للمكتبة العربيّة كتابًا من كتب التّراث النّحويّ في اليمن، هو كتاب «**عُمْدَةُ ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللّسان والقلم**»، وهو لشخصيّة

تُعدّ مغمورة بين نحاة العربيّة، لكنّها ليست كذلك في التّراث اليمني، فهي شخصيّة فاعلة في التّراث اليمنيّ، ولها أثرها في القرن التّاسع والعاشر، فقد كانت كتبه تدرّس في حلقات العلم في اليمن.

أمّا الكتاب، فهو شرحٌ لمقدّمة ابن بابشاذ في النّحو المعروفة بالمقدّمة المحسبة في النّحو، وقد نالت هذه المقدّمة شهرةً واسعة في اليمن في القرنين الثّامن والتّاسع، فأكبّ النّاسُ عليها مطالعةً وحفظًا، وشرحها العلماء، وكان أكثرُ شروحها لعلماء اليمن، وأمّا مؤلّفها فهو ابن هطيلٍ اليمني، من علماء القرن التّاسع الهجري.

ودفعني إلى تحقيق هذا الكتاب عدّة أمور، من أبرزها التّعريف بالتّراث اليمنيّ النّحويّ المغمور، فلم يطّلع عليه إلاّ قليلٌ من دارسي النّحو العربيّ، ومن ذلك أيضًا الرّغبة في التّعريف بشخصيّة مغمورة بين نحاة العربيّة، وهو ابن هطيلٍ اليمني، والتّعرّف على منهجه في الشّرح، واختياراته، ومنها تقديم شرح من شروح المقدّمة المحسبة القليلة، وليس موجودًا من شروحها إلاّ أربعة، منها هذا الشّرح، وقد رأيت أيضًا أن يكون في هذا الكتاب تعريف بالمقدّمة المحسبة نفسها، فهي ليست كغيرها في الشّهرة.

وتعود علاقتي بهذا الكتاب إلى مرحلة الدّراسات العليا حيث كان موضوع دراستي للماجستير هو: (ابن هطيل اليمني وجهوده النّحويّة)، فقمت فيها بدراسة جهود ابن هطيل في النّحو، وهي كتبه الموجودة، وكان من ضمنها «كتاب عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللّسان والقلم».

وقد قدّمت لهذا الكتاب بدراسة، هي في الأصل بعض دراستي في الماجستير، واشتملت على جملة من الموضوعات، فبدأت بالحديث عن عصر ابن هطيل، وذلك لما لهذا العصر من أثر على الحياة العلميّة في اليمن في عصر ابن هطيل، واشتمل الحديث في عصره على سردٍ لأهمّ الأحداث والوقائع السّياسيّة، كما اشتمل على الحديث عن حياة النّاس في زمانه، ومظاهر الحياة العلميّة.

ثمّ تناولت حياة ابن هطيل اليمنيّ وسيرته، وأخذت بعد ذلك بالحديث عن

المقدّمة المحسبة ومُصَنِّفها، فتناولت منهج المقدّمة المحسبة باختصار، وكذلك الحديث عن سيرة ابن بابشاذ، فأشرت إلى شيوخه وتلاميذه ومؤلّفاته ووفاته.

وأخذت بعد ذلك أتحدّث عن كتاب عمدة ذوي الهمم، واشتملت دراستي له على عدّة موضوعات، فبدأت بالحديث عن نسبة الكتاب وقيمته عند اليمنيّين وسبب تأليفه، ثمّ تحدّثت مطوّلاً عن منهج ابن هطيل في هذا الكتاب، وبينت أهم الملامح الموجودة في منهجه، وذكرت بعد ذلك زياداته على المقدّمة، ثمّ تناولت مطوّلاً اعتراضاته على مقدّمة ابن بابشاذ، وقمت بعد ذلك بالحديث عن أهم ترجيحاته واختياراته النّحويّة، وتناولت مصادره الّتي اعتمد عليها في هذا الكتاب، ثمّ تحدّثت عن علله النّحويّة، ومذهبه النّحويّ، وعقدت بعد ذلك موازنة بين هذا الكتاب وشرحين من شروح المقدّمة، هما شرح ابن بابشاذ، وشرح الإمام يحيى الموسوم بالحاصر، وختمت الدّراسة بالحديث عن النّسخ الّتي اعتمدتها في التّحقيق.

ويجدر بي في هذا الموضع أن أعترف بفضل أستاذي الدّكتور خليل عمايرة رحمه الله رحمة واسعة، فقد تعهّدني منذ بداية دراستي الجامعيّة، ولم يبخل عليّ بعلمه وتوجيهه وإرشاده، فأسأل الله عزّ وجلّ أن يجعل ذلك في ميزان حسناته يوم الدّين، كما أساله تعالى أن يغفر ذنبه ويوسّع له في قبره ويسكنه فسيح جنّاته.

وأقدّم شكري وعرفاني أيضًا لأستاذي الأستاذ الدّكتور طارق نجم عبدالله، فقد كان مرشدًا وموجّهًا لي في مرحلة الماجستير وهو الّذي تعهّد دراستي (ابن هطيل اليمني وجهوده النّحويّة) بالرّعاية والاهتمام، فكان له فضلٌ كبير في إخراجها، فأرجو الله تعالى أن ينفعه بما علّمني في الدّنيا والآخرة.

ولا أنسى أن أقدّم شكري وتقديري لكلّ من ساعد في إخراج هذا الكتاب، وأخص بالذّكر الدكتور محمّد سلمان الّذي كلّف نفسه قراءة الكتاب، وصحّحه، والأخ عبدالله السّلطان الّذي لم يبخل عليّ بما تحويه مكتبته.

وختامًا أرجو أنْ أكونَ قد وُفّقت في تحقيق هذا الشّرح، وأنْ يُغْفَرَ لي ما في تحقيقه من زللٍ، وأسأل المولى جلّ وعلا أنْ ينفعنا بما علّمنا من لغةِ كتابِه العزيز،

وأنْ يوفّق علماء الأمّة لخدمة هذه اللغة الشّريفة، وأسأله تعالى أن يعلّمنا ما ينفعنا لخدمة القرآن المجيد وسنّة رسوله الكريم عليه أفضل الصّلاة وأتَمّ التّسليم.

والحمد لله ربّ العالمين

د. شريف عبد الكريم النّجّار

عصر ابن هطيل وسيرته

أوّلاً: عَصْرُ ابن هطيل اليمنيّ

الحياة السّياسيّة:

شهدت المنطقة اليمنيّة أحداثًا سياسيّة متعاقبةً في القرون السّابع والثّامن والتّاسع، فبَعدَ أن انتهى حكم الأيّوبيّين لليمن سنة٦٢٦هـ تولّى حكم اليمن (بنو رسول)، وظلّت اليمن تحت سيطرتهم أكثر من قرنين، فقد حكموا من سنة٦٢٦هـ إلى ٨٥٨هـ.

ومن الأسباب الّتي أدّت إلى سُقوطِ دولة الأيّوبيّين في اليمن تنافس أفراد البيت المالك من بني أيّوب على الزّعامةِ في مصر، وعدمِ انسجامهم مع طبيعة البلاد الّتي يحكمونها، وقد صاحب ذلك نفورٌ عامّ، منْ أوّل حاكمٍ لهم في اليمن، وهو توران شاه حتّى آخر حاكم، وهو السّلطان المسعود، ويضاف إلى هذا بعد المسافة بين الدّولة المركزيّة في مصر وبلاد اليمن الّتي تختلف عن أرض مصر من حيث السّكان والمناخ، وهذه هي الأسباب الّتي دعت إلى قيام الدّولة الرّسوليّة في اليمن[١].

ويعودُ نسبُ بَني رَسُولٍ إلى محمّد بن هارون الغسّاني[٢]، وقد كان هذا أثيرًا عند الخليفة العبّاسي، فأرسله عدّة مرّات إلى سلاطين الأيّوبيّين بمصر، فأُطْلِقَ عليه لقب «رسول»[٣].

---

(١) انظر حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول، عبدالله الحبشي ١٧.

(٢) انظر قرّة العيون بأخبار الميمون ٢٩٩ والمقتطف من تاريخ اليمن ١٣٣ وموسوعة التاريخ والحضارة الإسلاميّة ٧/ ٣٥١.

(٣) انظر قرّة العيون ٣٠٠ وموسوعة التاريخ ٧/ ٣٥١ والعقود اللّؤلؤيّة ١/ ٢٧.

ويتّجه المؤرّخون اليمنيّون إلى الرّبط بين هذه الأسرة وبين اليمن، فيذهبون إلى أنّ محمّد بن هارون من ولَدِ جبلة بن الأيهم الغسّاني، ويرجع نسب جبلة إلى سبأ بن يشجب بن قحطان[١].

ويذهب بعض المؤرّخين الغربيّين إلى أنّ بني رسول ينحدرون من أصل فارسي، ودليلهم على ذلك أنّ جدّ بني رسول يسمّى (رستم)، وهو اسمٌ فارسيّ، ولكن قد فات هؤلاء أنّ اليمن تبعت دولة الفرس في إحدى المراحل التّاريخيّة، فدخلت بعض الأسماء الفارسيّة إلى اليمن.

ويرى بعض المؤرّخين أنّ بني رسول من أصل تركماني[٢]، ويستدلّون على ذلك بمعرفة بني رسول للّغة التركمانيّة، وردّ ذلك صاحب قرّة العيون عندما قال: «لأنَّ أولاد جبلة بن الأيهم سكنوا بلاد التّركمان مع قبيلة يقال لها: (بيجك)، هي أشرف قبائل التّركمان، فاختلطوا بهم وتكلّموا بلغتهم، وانقطعت أخبارهم عن أكثر النّاس، فنسبهم من لا يعرفهم إلى التّركمان»[٣]، ولا أرى أنّ معرفة اللّغة التركمانيّة تعني الانتساب إليهم.

ودخل بنو رسول اليمن عمّالاً بعد ثقة الأيّوبيّين بهم، وكانوا خمسة رجال، هم: شمس الدّين عليّ بن رسول، ومعه أربعة أبناء عُرِفُوا بشجاعتهم، وهم الأمير بدر الدّين، والأمير شرف الدّين، والأمير فخر الدّين، وكان أصغرهم الأمير نور الدّين عمر الّذي وثق به الملك المسعود الأيّوبي، وجعله نائبًا له على اليمن[٤].

وكان الملك المسعود خائفًا على اليمن من بني رسول، فقبض على أولاد عليّ بن رسول: بدر الدّين، وفخر الدّين، وشرف الدّين، وأرسل بهم إلى مصر،

---

(١) انظر قرّة العيون ٢٩٩ والعقود اللّؤلؤيّة ١/٢٦-٢٧ وغاية الأماني في أخبار القطر اليماني ٤١٨.

(٢) انظر السّلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ج٢ القسم الأول ٢٣٤.

(٣) قرّة العيون ٢٩٩-٣٠٠.

(٤) انظر العقود اللّؤلؤيّة ١/٢٩، ٤٠ وقرّة العيون ٣٠٠.

ولم يخش الملك المسعود على اليمن غيرهم لما فيهم من الشّجاعة والإقدام وعلوّ الهمّة[1].

ولمّا توفي الملك المسعود سنة٦٢٦هـ أضمر نور الدّين عمر بن عليّ بن رسول في نفسه الاستقلال، ولكنّه كان خائفًا بسبب ما حدث لأخويه بدر الدّين وفخر الدّين، فأظهر للنّاس أنّه نائبٌ لبني أيّوب[2]، وحرص على التّقرّب للعامّة، لعلّهم يكونون درعًا له إذا غضب بنو أيّوب.

وكان أوّل أمر نور الدّين عمر بن عليّ في زبيد، فبقي فيها مدّة من الوقت، وطّد فيها دعائم حكمه، وجعل يولّي في الحصون والمدن من يثق به، ويعزل من يخشى منه، ثمّ طلع إلى الجبال، فحاصر حصن تعز، وتسلّم صنعاء وأعمالها في سنة٦٢٧هـ، وأقطعها ابن أخيه أسد الدّين محمّد بن الحسن، ثمّ حطّ مرّة أخرى على حصن تعز، فأخذه صلحًا في سنة٦٢٨هـ[3].

ولم يُغيّر نور الدّين عمر سكّة ولا خطبة إلاّ في سنة٦٣٠هـ[4] بعد أنْ توطّد حكمه، واستصدر أمرًا من الخليفة العبّاسي الظّاهر بن النّاصر، فطار صيتُه، وعظُم أمرُه[5]، ولُقّب بالمنصور.

وفي سنة٦٣١هـ جهّز المنصور خزانة عظيمة وعسكرًا إلى مكّة، فأخرج العسكر المصري من مكّة، وأرسل بهديّة إلى الخليفة المستنصر بن الظّاهر العبّاسي ببغداد، واستقرّ له الأمر بمكّة سنة ٦٣٩هـ[6].

وقد شمل حكم المنصور مناطق كثيرة من اليمن، وقاتل الأئمّة في عددٍ من

---

(١) انظر موسوعة التاريخ ٧/٣٥٢ والمقتطف ١٣٣ وقرّة العيون ٢٩٨.

(٢) انظر قرّة العيون ٣٠٠.

(٣) انظر قرّة العيون ٣٠٠.

(٤) انظر غاية الأماني ٤٢١ وقرّة العيون ٣٠٢.

(٥) انظر المقتطف ١٣٣ وموسوعة التاريخ ٧/٣٥١.

(٦) انظر قرّة العيون ٣٠٧.

المعارك، وكان الملك المنصور كريمًا حازمًا، حسن السّياسة، سريع النّهضة عند الحادثة، وأعظم الدّلائل على ذلك طرد العساكر المصريّة مرّة بعد أخرى.

أمّا نهاية الملك المنصور فكانت سنة٦٤٧هـ حيث كان قتله على يد جماعة من مماليكه، وكانوا يحسنون الفروسيّة والرّمي ما لا يحسنه أحد، وكان الأمير أسد الدّين حسن بن رسول قد استمالهم وشجّعهم ووعدهم بما طابت به أنفسهم[١].

وتولّى الحكم بعد المنصور ولده المظفّر يوسف بن عمر الرّسولي، وعندما توفي المنصور كان المظفّر غائبًا، ولمّا وصله الخبر تأهّب لقتال ابن عمّه أسد الدّين الّذي حاصر زبيد، وأخويه المفضّل والفائز لاستيلائهما على الحصون والمدائن والخزائن، والإمام أحمد بن الحسين الّذي قام في البلاد العليا، واستولى على معظم حصونها.

واستطاع المظفّر دخول زبيد سنة٦٤٧هـ في موكب عظيم، ثمّ خرج فاستولى على لحجٍ وأبين وعدد من الحصون، ثمّ طلع إلى صنعاء في آخر سنة٦٤٨هـ فاستولى على بعض الحصون[٢].

واتّسع ملك الدّولة الرّسوليّة في عهد المظفّر، فامتدّ إلى بلاد عُمان، وأخذ ظفار[٣] من يد سالم بن إدريس الخبوطي، وسار بعد ذلك إلى مكّة لأداء فريضة الحجّ بقوّة عظيمة من البرّ، وكانت السّفن الشّراعيّة تسير بحذاء جنوده في البحر الأحمر، واستولى على مكّة، وطرد منها من كان فيها[٤].

وفي سنة٦٤٩هـ وصل العلم للمظفّر بقدوم بدر الدّين وفخر الدّين ابني عليّ بن رسول، فكتب المظفّر إلى كافّة نوّابه أن يكرموا عمّيه غاية الإكرام، ففعلوا ذلك، ثمّ

---

(١) انظر العقود اللّؤلؤيّة ١/٨٣ وقرّة العيون ٣١١.

(٢) انظر قرّة العيون ٣١٥-٣١٧.

(٣) ظفار اسم مشترك لأماكن كثيرة، والّتي في هذا الموضع مدينة على ساحل حضرموت بالقرب من عمان. انظر مجموع بلدان اليمن وقبائلها ٢/ ٥٦٤.

(٤) انظر المقتطف ١٣٤.

سار بدر الدّين وفخرالدّين يريدان تعز، ولمّا صارا بالقصر أمر المظفّر بقبضهما وإيداعهما حصن تعز، فلمّا دخلا باب الحصن، قال الأمير بدر الدّين: قبّحك الله من قلعة، خرجنا منك مقيّدين، ورجعنا إليك مقيّدين(١).

ولمّا قتل هولاكو الخليفة العبّاسي المستعصم، وأنهى الخلافة العبّاسيّة نادى المظفّر بنفسه خليفةً للمسلمين(٢)، ولعلّ هذا هو الّذي دفعه إلى التّدخّل لدى ملك الصّين عندما حرّم هذا الختان على المسلمين ببلاده، فكتب له المظفّر في ذلك، وأرفق بالكتاب هديّة مناسبة، فكان لذلك أثره(٣).

وتوفي الملك المظفّر سنة٦٩٤هـ بعد أن حكم اليمن نحو نصف قرن، وقد ترك مآثر كثيرة، منها بناء المدارس والمساجد، وكان ملكًا ضخمًا جوادًا بذّالاً للأموال في الحروب، وأعطى حسن السّياسة ما لم يعطه أحد من الملوك، وهو أوّل من سنّ من ملوك الدّولة الرسوليّة نظام ولاية العهد(٤).

وتولّى بعد المظفّر ولده الملك الأشرف عمر بن يوسف، وهو أكبر بني أبيه، وأحبّهم إليه، وكان أبوه قد استخلفه على البلاد والعباد، ولمّا توفي أبوه قام بأمر الملك، واستولى على الحصون والمدائن وسائر البلاد(٥).

ولمّا علم أخوه المؤيّد بقيامه بالملك بعد أبيه خرج من الشّحر طالبًا للملك، وقاصدًا أخاه الملك الأشرف، وتمكّنت عساكر الملك الأشرف من أسر المؤيّد وولديه، وطلعوا بهم حصن تعز، وكان الأشرف واقفًا ينتظر ما يحدث من أخبارهم، فلمّا علم بتقييدهم بكى وأمر بإكرامهم وإرسالهم إلى حصن تعز(٦).

---

(١) انظر قرّة العيون ٣١٨.

(٢) انظر العقود اللّؤلؤيّة ١/ ٢٧٩.

(٣) انظر موسوعة التّاريخ ٧/ ٣٥٥ والعقود اللؤلؤيّة ١/ ٣٧٩.

(٤) انظر العقود اللؤلؤيّة ١/ ٢٧٤.

(٥) انظر قرّة العيون ٣٣٧.

(٦) انظر العقود اللؤلؤيّة ١/٢٩٨ وقرّة العيون ٣٣٨.

وتوفّي الملك الأشرف عمر بن يوسف سنة٦٩٦هـ، وكان ملكًا سعيدًا صالحًا برًّا بإخوته وقرابته محبًّا لهم، وكان رؤوفًا بالرّعيّة، عطوفًا عليهم[١].

وتولّى الملك بعد الأشرف أخوه الملك المؤيّد داود بن يوسف، وكان المؤيّد مودعًا في السّجن، فأخرجه خُدّامه، وبويع بالحكم بمحضر كبير من أعيان الدّولة والعلماء، وكان أبناء الأشرف في صنعاء وغيرها، فلمّا علموا بمبايعة عمّهم ذهبوا إليه، وقبلوا بملكه، وطلبوا إعفاءهم من الإقطاعات الّتي كانوا عليها[٢].

وشهدت السّنة الأولى من حكم المؤيّد قيام أخيه المسعود، وكان مقطعًا في الأعمال السّردديّة، فسار إلى حرض[٣]، واستولى عليها، واجتمع معه عسكرٌ عظيمٌ، وجهّز الملك المؤيّد جيشًا لحرب المسعود بقيادة أخيه المنصور، فلمّا تراءى الجمعان عرف المسعود أنّه مغلوبٌ لا محالة، فأذعن للصّلح قبل القتال، فقبضت عساكر السّلطان على المسعود، وولده أسد الإسلام، ووصلوا بهما إلى المؤيّد، فأسكنهما دار الأدب من حصن تعز مدّة سنة، ثمّ أطلقهما[٤].

وتوفّي الملك المؤيّد سنة٧٢١هـ بعد أنْ حكم اليمن ستًّا وعشرين سنة، وكان غاية الجود والشّجاعة، ومن غرائب جوده أنّه وهب خزانة عدن بأسرها لأحد ندمائه، وهو الأمير شمس الدّين علي بن رضوان، ومن عجائب شجاعته وبأسه أنّه أمر بالأسد أن يُطلق في مجلسه، وأخذ السّيف، فأقبل الأسد عليه وداعبه ساعةً حتّى أمكنته فرصةً فضربه بالسّيف، وألقاه عقيرًا، وقد خرجت حشوته من بطنه[٥].

وتولّى الحكم بعد المؤيّد ولده الملك المجاهد عليّ بن داود بن يوسف، وقد

---

(١) انظر العقود اللّؤلؤيّة ١/٢٩٨.

(٢) انظر قرّة العيون ٣٤٢.

(٣) حرض بلدة من تهامة مشهورة فيها، وهي من صنعاء في الغرب الشمالي، انظر مجموع بلدان اليمن ٢٥٦.

(٤) انظر العقود اللّؤلؤيّة ١/٣٠٩.

(٥) انظر قرّة العيون ٣٤٨.

قامت بينه وبين ابن عمّه الظّاهر بن المنصور حروب طويلة أُسِر فيها الملك المجاهد، وأودع السّجن مدّة ثلاثة أشهر، ثمّ قام مماليكه الموالين له بإعادة الملك المجاهد إلى الحكم، وانتهت الحروب بينه وبين ابن عمّه باستيلاء الملك المجاهد على الحكم، وسجن الظّاهر بن المنصور[1].

وقام الملك المجاهد في سبيل المحافظة على ملكه بالاتّصال بجماعة من العساكر المصريّة من بقايا المماليك، وطلب حضورهم إلى اليمن سنة٧٢٥هـ، فدخلوا اليمن، وعاثوا في البلاد فسادًا، وأشاعوا الخوف والنّهب والسّلب، فاضطرّ كثيرٌ من التّجار إلى إغلاق متاجرهم، وإخفاء بضائعهم، وفي عهده كثرت ثورات القبائل التّهاميّة على الدّولة، فقامت قبيلة المعازبة بالثّورة سنة٧٣٠هـ[2].

وفي سنة٧٥١هـ خرج المجاهد إلى مكّة حاجًّا، وصادف فيها وجود العساكر المصريّة التّابعة لسلطان المماليك، فشاع بين العساكر أنّ صاحب اليمن يريد التّمرّد على صاحب مصر، فأحاطت العساكر المصريّة بالملك المجاهد، وقبضوا عليه، وأخذوه إلى القاهرة فحبس، ورجعت والدته بالعساكر[3].

وفي سنة٧٥٢هـ رجع المجاهد من مصر إلى اليمن، فدخل زبيد، ثمّ سار إلى تعز، فاستقرّ فيها، وطلبت منه والدته أن يطلق جميع من في السّجن من بني رسول، فأطلقهم وأسكنهم قرية السّلامة[4].

وفي سنة٧٦٤هـ سار الملك المجاهد إلى عدن، فمات فيها، وكان ملكًا منهمكًا في آلات الملاهي والشّراب، وقد حكم اليمن ثلاثًا وأربعين سنة(٥)[5].

وأجمع الحاضرون من كبراء الدّولة على قيام الأفضل بن الملك المجاهد بعد

---

(١) انظر المقتطف ١٣٥ وقرّة العيون ٣٥٠.

(٢) انظر حياة الأدب اليمني ٢٠.

(٣) انظر قرّة اليعون ٣٦٣ وغاية الأماني ٥١٦ والمقتطف ١٣٥.

(٤) انظر غاية الأماني ٥١٦ وقرية السلامة من قرى زبيد، انظر مجموع بلدان اليمن ٤٢٩.

(٥) انظر غاية الأماني ٥١٨.

أبيه، فبايعوه يوم وفاة أبيه، وأنفق على العساكر نفقة جيّدة، وخرج بوالده إلى تعز، فقُبِر بمدرسته المجاهديّة[1].

واستهلّ الأفضل حكمه بالقضاء على ثورة الأمير محمّد بن ميكائيل الّذي نهض من حرض إلى المهجم[2] بجيشٍ جرّار، فجمع الملك الأفضل بن المجاهد أكابر دولته، وفرّق فيه الأموال، واستخدم الرّجال، وتقدّم إلى حرض، واستولى على المهجم، وتوجّه ابن ميكائيل إلى صعدة مواليًا للإمام عليّ بن محمّد[3].

وتجدّدت ثورات القبائل التّهاميّة في عهده، منها فتنة القرشيّين والمعازبة، كما تجدّد الخلاف بين الدّولة والأئمّة، فوقعت حوادث عدّة بينهم في زمن الأفضل بن المجاهد.

وفي سنة٧٧٨هـ توفّي الملك الأفضل في زبيد، واتّفق رأي الحاضرين من رؤساء الدّولة على قيام ولده الملك الأشرف بن العبّاس، فبايعه كبراء الدّولة وعظماؤها، وصلحاء الأمّة وعلماؤها، فانتظمت الأمور، وتقرّرت أحوال النّاس، ثمّ نَقَلَ والده إلى مدرسته بتعز، فدفنه بها[4].

وتجدّدت في عهد الملك الأشرف ثورات الأئمّة والقرشيّين والمعازبة حتّى كادت قبيلة المعازبة أن تأسر الملك الأشرف نفسه عند مدخل زبيد[5]، وكان الملك الأشرف آخر ملوك بني رسول ذوي الصّولة والرّياسة[6].

وتوفّي الملك الأشرف سنة٨٠٣هـ في تعز، ودفن بمدرسته الّتي أنشأها بمدينة

---

(١) انظر قرّة العيون ٣٦٧ وغاية الأماني ٥١٩.

(٢) المهجم بلدة خاربة في وادي سردد. انظر مجموع بلدان اليمن ٧٢٥.

(٣) انظر غاية الأماني ٥١٨.

(٤) انظر قرّة العيون ٣٧٥ وغاية الأماني ٥٢٦.

(٥) انظر حياة الأدب اليمني ٢١.

(٦) انظر المقتطف ١٣٦.

عدينة[١]، وكان الملك الأشرف قد استخلف ولده النّاصر في أيّام مرضه، وقد ثبت الملك النّاصر أحمد بن إسماعيل على بلاد أبيه[٢].

وفي سنة٨٢٢هـ قام على الملك النّاصر أخوه حسين، فأخذ زبيد، ولقّب بالظّافر، فنزل السّلطان تعز، ودخل زبيد قهرًا، وقبض على أخيه حسين ومن معه، وقيّده وأودعه السّجن، وأمر النّاصر أن تُسْملَ عينا أخيه، ثمّ ندم على ذلك، وصارت سبّةً في بني رسول[٣].

وتوفّي الملك النّاصر في سنة٨٢٧هـ في حصن قوارير[٤]، وحُملَ إلى مدينة تعز، فدفن فيها، وفي آخر أيّامه ضاقت صدور النّاس منه، وذلك لأنّه قرّب إليه المبتدعة والصّوفيّة، وقد أولع في آخر أيّامه بشرب الخمر[٥].

وتولّى الحكم بعد الملك النّاصر ولده المنصور عبدالله بن أحمد إسماعيل، وقد كثر الفساد والاختلاف في البلاد في عهده، وذلك لحداثة سنّه، ولم يحكم الملك المنصور سوى ثلاث سنوات، فمات سنة٨٣٠هـ في زبيد وحُمل إلى تعز، فدفن فيها[٦].

وجاء بعد الملك المنصور أخوه الملك الأشرف إسماعيل بن أحمد، وكان عند موت أخيه المنصور صغير السّنّ، لم يُخْتن بعدُ، فتولّى الملك جماعة من أعيان الدّولة، وجعلوه صورة، فاختلفت كلمتهم، وتفرّقت آراؤهم، فلمّا رأى كبراء الدّولة ذلك أخرجوا عمّه يحيى بن إسماعيل، فبويع بالملك، ولقّب بالملك

---

(١) عدينة بالتّصغير اسمٌ لربض تعز. انظر مجموع بلدان اليمن ١٤٦.
(٢) انظر قرّة العيون ٣٨٧.
(٣) انظر غاية الأماني ٥٦٥ وقرّة العيون ٣٩٠.
(٤) قوارير حصن في وصاب السّافل، ويعرف الآن باسم المكعل. انظر مجموع بلدان اليمن ٦٥٨.
(٥) انظر قرّة العيون ٣٩١ وغاية الأماني ٥٦٦.
(٦) انظر غاية الأماني ٥٦٧.

الظّاهر، وذلك سنة٨٣١هـ، وأرسل الأشرف إلى حصن الدّملوة[١]، فسجن هناك إلى أن مات[٢].

وفي سنة ٨٣٨هـ خرج على الملك الظّاهر أخوه العبّاس الأشرف، ولجأ إلى العبيد الخارجين على الظّاهر، وانتهى خروج أخيه عليه بالفشل، وفي آخر سنة٨٣٩هـ دخل الطّاعون مدينة صنعاء وصعدة، ومات فيه خلقٌ لا يحصون[٣].

وتوفّي الملك الظّاهر سنة ٨٤٢هـ بمدينة زبيد، ونقلَ إلى تعز، ودفن بمدرسته الظّاهريّة، وقام بعده ولده إسماعيل بن يحيى الملقّب بالملك الأشرف، وكان شابًّا تغلّب عليه رأيُ الجهل والسّفه، فسفك الدّماء، وأثار الفتن العظمى[٤].

وفي سنة٨٤٥هـ توفّي الملك الأشرف إسماعيل بن يحيى، وتولّى الحكم بعده المظفّر يوسف بن الملك المنصور، وقد استفحل في عهده شأن العبيد، فتحكّموا بالدّولة، ففي سنة٨٤٦هـ عيّن العبيد الأفضل محمّد بن إسماعيل ملكًا على اليمن، فبعث المظفّر إلى زبيد الشّيخ عليّ بن طاهر في جماعة، فقبضوا على الأفضل محمّد بن إسماعيل بن عثمان وساروا به إلى تعز، فطلب العبيد من المظفّر تسليم نفقتهم فلم يُجبْهم، فانتهبوا غلّات زبيد، وأكثروا من الفساد[٥].

ولمّا وجد العسكر أنّ المظفّر ضعف عن أمر الخلافة خرج جماعة من العبيد إلى حيس[٦]، فبحثوا بها عن أولاد الملوك، فوجدوا أحمد النّاصر بن الظّاهر، فولّوه سلطانًا، وفي سنة٨٤٧هـ أقاموا رجلاً من بني رسول، ولقّبوه بالملك المسعود، ونزل المظفّر وبنو طاهر إلى لحج سنة ٨٤٧هـ، والمسعود بعدن، وحصل بينهما

---

(١) الدّملوة من حصون الحجريّة. انظر مجموع بلدان اليمن ٣٣٢.

(٢) انظر قرّة العيون ٣٩٣.

(٣) انظر غاية الأماني ٥٧٢.

(٤) انظر غاية الأماني ٥٧٨.

(٥) انظر غاية الأماني ٥٨٠.

(٦) حيس مدينة مشهورة من تهامة وأعمال زبيد، وهي جنوب زبيد. انظر مجموع بلدان اليمن ٣٠١.

لقاء، فقتل من عسكر المسعود جماعة، ثمّ إنّ المظفّر ترك حصن تعز للمسعود، فقبضه المسعود سنة ٨٥٤هـ(٧)[١].

وفي سنة ٨٥٥هـ أقام العبيد الملك المؤيّد حسين بن الظّاهر ملكًا على اليمن، وهذا هو آخر ملوك بني رسول، ففي سنة ٨٥٨هـ سار المؤيّد من زبيد إلى عدن، فقصده بنو طاهر، فقبضوا عليه، واستولوا على جميع ما بيده، ثمّ رجع العبيد إلى موالاة الملك المسعود، ثمّ خلع المسعود نفسه عن الأمر، وانقرضت دولة بني رسول، وانصرفت أيّامهم[٢].

الأئمّة في الدّولة الرّسوليّة:

يلاحظ في السّرد التّاريخيّ السّابق كثرة الخلاف في العائلة المالكة، وهذا الصّراع كان له أثرٌ في حياة النّاس، وقد عاشت اليمن صراعًا آخر، له طابع سياسيّ، وأثّر أيضًا على حياة النّاس كما أثّر صراع العائلة المالكة، وهذا الصّراع يتعلّق بالأئمّة، وهناك نوعان من الصّراع يتعلّقان بالأئمّة:

الأوّل: صراع الأئمّة مع السّلطة.

والثّاني: صراع الأئمّة بعضهم مع بعض.

ويبدو أنّ تجمّع اليمن كلّها تحت سلطان بني رسول، وبالتّالي اختفاء السّلاطين في المناطق المختلفة أتاح الفرصة للأئمّة الزّيديّة أنْ ينشروا دعوتهم في غيبة السّلطة المحلّيّة المناوئة[٣].

والظّاهر أنّه لم يجر بين الأئمّة والملك المنصور نور الدّين عمر خلافٌ ولا حربٌ إلّا في آخر عهده، فلم يبدأ الصّراع بين الأئمّة والدّولة الرّسوليّة إلّا في آخر عهد

---

(١) انظر قرّة العيون ٤٠٤.

(٢) انظر غاية الأماني ٥٨١.

(٣) انظر موسوعة التّاريخ ٣٥٦/٧.

المنصور، وذلك أيّام الإمام المهدي أحمد بن الحسين سنة ٦٤٦هـ[١].

قام الإمام المهدي أحمد بن الحسين، وبعث الدّعوة في جميع الأقطار فأجابه خلقٌ كثيرٌ، وجرت بين عسكره وعسكر السّلطان حروب كثيرة، وفي أوّل سنة ٦٤٧هـ طلع عسكر الإمام أحمد بن الحسين حصن كوكبان[٢] على حين غفلة من أهله[٣].

وفي سنة ٦٤٨هـ وبعد موت الملك المنصور، وقيام ابنه المظفّر سار الإمام المهدي إلى صعدة في جيش عظيم من همدان، فدخلها دخول الفاتحين الظّافرين، ثمّ عاد إلى صنعاء، فدخلها، ثمّ عقد الصّلح مع الملك المظفّرعلى أنْ تكون للإمام صنعاء وصعدة وما بينهما، وللسّلطان اليمن الأسفل والتّهائم[٤].

وفي سنة ٦٥٥هـ اجتمع علماء الزّيديّة، فعابوا على الإمام أحمد بن الحسين أسياء من سيرته، وطعنوا عليه، وأنكروا أفعاله إنكارًا عظيمًا، وبدأ في هذه السّنة ميل الأشراف إلى الملك المظفّر، وفيها اجتمع الأشراف والشّيعة على قتال الإمام، فوقع قتال بينهم انتهى بمقتل الإمام أحمد بن الحسين[٥].

وبايع الأشراف والشّيعة الشّريف الحسن بن وهّاس بعد قتل الإمام المهدي بثلاثة أيّام، ثمّ سار إلى صعدة، واقتسم هو والأمير شمس الدّين أحمد بن الإمام عبدالله بن حمزة الحصون والبلاد نصفين[٦].

وفي سنة ٧٥٧هـ وقعت معارك شديدة بين عساكر المظفّر وعساكر الإمام انتهت

---

(١) انظر قرّة العيون ٣٠١.

(٢) كوكبان حصن مشهور مطلٌّ على شبام كوكبان في الغرب الشمالي عن صنعاء، انظر مجموع بلدان اليمن ٦٦٨.

(٣) انظر قرّة العيون ٣٠٩-٣١٠.

(٤) انظر المقتطف ١٨٨.

(٥) انظر قرّة العيون ٣٢٤ والمقتطف ١٨٨.

(٦) انظر قرّة العيون ٣٢٥.

بأسر الحسن بن وهّاس، وقعد عشرين سنة في الأسر، وتوفي بصعدة سنة ٦٨٣هـ[١].

وفي سنة ٦٥٩هـ قام الإمام يحيى بن محمّد السّراجي، وكان ظهوره في ناحيةِ مسور من بلاد خولان العالية[٢]، ولمّا اشتدّ ساعده واشتهر أمرُه خرج إليه الأمير سنجر الشّعبي من صنعاء، وكان عاملاً عليها من قبل الملك المظفّر، فانتقل الإمام يحيى إلى بني فاهم من أهل حضور[٣]، ولكنّ هؤلاء قبضوا عليه، وسلّموه لسنجر الشّعبيّ، فسمله، وعاش بقيّة عمره مكفوفًا[٤].

وفي سنة ٦٦١هـ ظهرت دعوة الإمام المنصور بالله الحسن بن بدر الدّين، وناصره أخوه الأمير الحسين، ورفضا دعوة الأمير الحسن بن وهّاس سالف الذّكر، وتوفّي الحسن بن بدر الدّين سنة ٦٧٠هـ[٥].

وفي سنة ٦٧٠هـ قام الإمام إبراهيم بن أحمد، ودعا إلى نفسه فأجابه أهل حُضْور وبنو شهاب وبنو الرّاعي، وسار في جيش ضخم لمقاتلة بني رسول، وفتحوا ذمار، ثمّ عزم الإمام على اكتساح اليمن الأسفل، ولكنّ السّلطان المظفّر لحق به في ذمار في جموع كبيرة والتقى الجمعان، فلمّا رأى أصحاب الإمام كثرة رجال السّلطان تفرّقوا، وتمكّن المظفّر من القبض عليه سنة ٦٧٤هـ وسجنه في تعز حتّى مات سنة ٦٨٣هـ[٦].

وتولّى الإمامة المتوكّل على الله المطهّر بن يحيى سنة ٦٧٦هـ، ونشبت الحرب بينه وبين أصحاب المظفّر، ثمّ بينه وبين ولديّ المظفّر الملك الأشرف والملك

---

(١) انظر قرّة العيون ٣٢٦.

(٢) تقع خولان العالية شرق صنعاء، انظر مجموع بلدان اليمن ٣١٣.

(٣) حُضُور بضمّ الحاء وسكون الصّاد من قرى سحان قرب صنعاء، انظر مجموع بلدان اليمن ٢٧٧.

(٤) انظر موسوعة التاريخ ٣٥٦/٧ والمقتطف ١٨٩-١٩٠.

(٥) انظر المقتطف ١٩٠.

(٦) انظر المقتطف ١٩٠-١٩١.

المؤيّد، فبقيت الحرب بينهم سجالاً مدّة من الزّمن، وتوفّي الإمام المتوكّل سنة ٦٧٩هـ بذروان حجّة[١].

وقام بعده الإمام المهدي لدين الله محمّد بن المطهّر، ونشبت بينه وبين أمراء الملك المؤيّد حروبٌ طويلة كان النّصر فيها حليفه، واستطاع أن يدخل صنعاء، ويستولي عليها سنة ٧٢٤هـ، وهاجم عدن ولحج في أيّام الملك المجاهد، وتوفّي سنة ٧٢٨هـ في حصن ذي مرمر[٢].

وفي سنة ٧٣٠هـ قام أربعة من الأئمّة، وهم: عليّ بن صلاح بن إبراهيم بن تاج الدّين، والإمام المؤيّد بالله يحيى بن حمزة، والواثق بالله المطهّر بن الإمام محمّد بن المطهّر بن يحيى، وأحمد بن عليّ بن أبي الفتح، فأمّا عليّ بن صلاح فظهر في بلاد شظب[٣]، وأمّا الإمام يحيى بن حمزة فظهر في جهات صنعاء، وبلغت دعوته بلاد الظّاهر وصعدة، وأمّا الفتحيّ فظهر في بلاد سفيان[٤].

وتوفّي الإمام يحيى بن حمزة بذمار سنة ٧٤٧هـ، وتوفّي عليّ بن صلاح سنة ٧٣٠هـ ببلاد شظب، وتوفّي الإمام أحمد بن عليّ سنة ٧٥٠هـ بصعدة، وبقي الإمام الواثق متولّيًا الأمر[٥].

وفي سنة ٧٥٠هـ كان قيام المهدي لدين الله عليّ بن محمّد، وكانت دعوته في ثلا[٦]، فاجتمع إليه كثير من علماء الهدويّة وبايعوه، وتنحّى الإمام الواثق بالله

---

(١) انظر المقتطف ١٩٢-١٩٣ والعقود اللؤلؤيّة ١/ ٣١٠.

(٢) انظر المقتطف ١٩٣، وذي مرمر من حصون ناحية حشيش قبل صنعاء. انظر مجموع بلدان اليمن ٣٥٠.

(٣) شظب بلد قرب السّودة، إليه نسب سودة شظب. انظر مجموع بلدان اليمن ٤٥٢.

(٤) انظر غاية الأماني ٥١١ وبلاد سفيان تبعد عن صنعاء مسيرة يومين في الشّمال الشّرقي. انظر مجموع بلدان اليمن ٤٢٤.

(٥) انظر المقتطف ١٩٣-١٩٤.

(٦) ثلا بلدة مشهورة من نواحي صنعاء. انظر مجموع بلدان اليمن ١٦٦.

المطهّر بن محمّد، وصرّح بموالاته للمهدي في رسالة بليغة، واستطاع الإمام المهدي دخول صعدة في نفس سنة مبايعته[1].

وتوفّي الإمام المهدي سنة ٧٧٣هـ، وتولّى الإمامة بعده ولده النّاصر صلاح الدّين محمّد بن عليّ، وقد اتّسع صيته، واستولى على أكثر مدن اليمن وحصونه، وقهر ملوك بني رسول، وفتح صنعاء، وسار إلى زبيد، وتوفّي سنة ٧٩٣هـ[2].

واضطرب أهل اليمن بعد موته، وكثرت الفتن والمحن، وانتشر الخلاف في جميع الأطراف، والسّبب في ذلك حداثة سنّ ولده القائم بعده، وهو عليّ بن صلاح الدّين، وعدم إحرازه لكثير من شروط الإمامة، مع وجود من هو أولى منه، وكثر المخالفون من الأمراء والسّلاطين[3].

وبايع كثيرٌ من النّاس الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، ولمّا علم أصحاب الإمام المنصور عليّ بن صلاح بذلك بدأت الفتن والحروب والمفاوضات بين الطّرفين إلى أن استطاع الإمام المنصور أن يأسر المهديّ أحمد بن يحيى، فسجن في ذمار أوّلاً، ثمّ في صنعاء، ولمّا استقرّ الأمر في صنعاء أخرج المنصور الإمام المهدي من السّجن[4].

وفي سنة ٧٩٤هـ قام الإمام الهادي لدين الله عليّ بن المؤيّد بدعوته في خولان صعدة، وقد حاول دخول صعدة بجيشٍ كبير، ولكنّه لم يستطع دخولها، فرجع إلى هجرة فللة[5]، واستقرّ بها، وقد توفّي سنة ٨٣٦هـ.

وسار الإمام أحمد بن يحيى إلى ظفير حجّة سنة ٨٣٨هـ، واستقرّ في ظفير إلى

---

(١) انظر غاية الأماني ٥١٥.

(٢) انظر المقتطف ١٩٥.

(٣) انظر غاية الأماني ٥٨٣.

(٤) انظر المقتطف ١٩٦ وغاية الأماني ٥٣٩، ٥٥٣.

(٥) فللة هجرة من بني جماعة في بلاد صعدة. انظر مجموع بلدان اليمن ٦٣٩.

أن مات بالطّاعون سنة ٨٤٠ هـ[١].

ومات في سنة ٨٤٠هـ الإمام المنصور عليّ بن صلاح في صنعاء بالطّاعون، ودفن في قبّة أبيه النّاصر صلاح الدّين، وقام بعده ولده محمّد بن عليّ، فلم يلبث بعد والده إلّا قدر شهرٍ ثمّ مات[٢].

الحياة الاجتماعيّة:

تعدّدت طبقات النّاس في اليمن، وانقسمت إلى ستّة أقسام، هي[٣]:

١- طبقة الأمراء.

٢- طبقة المشايخ ورؤساء القبائل.

٣- طبقة العلماء.

٤- طبقة العسكر.

٥- طبقة عامّة الشّعب.

٦- طبقة العبيد.

وتضمّ طبقة الأمراء جماعة من المماليك ورؤساء العشائر المقرّبين للسّلطان، أمّا طبقة العبيد فكان لها دور كبير في آخر الدّولة الرّسوليّة كما مرّ سابقًا، فكانوا جزءًا من النّظام الحاكم، وأمّا طبقة عامّة الشّعب فمنها أهل الرّيف الّذين يعتمدون في حياتهم على الزّراعة وتربية المواشي، وأهل المدن الّذين يعتمدون على التّجارة والمهن الحرفيّة.

ويحمل للأمراء في الغالب شعارات التّعظيم كدقّ الطبل، والمرافقة له بالحرس، وخُصَّ الأمراء بلباس مميّزٍ عن بقيّة أفراد الشّعب، فهم يلبسون أقبية إسلاميّة ضيّقة

(١) انظر المقتطف ١٩٦.

(٢) انظر غاية الأماني ٥٧٣.

(٣) انظر حياة الأدب اليمني ٤٦.

الأكمام، مزنّدة اليدين، وأحزمة، وعلى رؤوسهم أغطيةٌ تسمّى (تخافيف) تكون على شكل عصابة، وليست بعمامة، وفي أرجلهم أخفاف من القماش والحرير الأطلس، ويتّفق قادة العسكر في لباسهم مع الأمراء[١].

أمّا أفراد الشّعب من أهل الرّيف فعامّتهم يلبسون قمصانًا كبيرة الجيوب، ونعالاً ضخمة، ومنهم من يحرص على إطالة شعره، ولا يغطّي رأسه إلاّ نادرًا[٢]، أمّا العلماء فغالب ملابسهم العمائم والشّاش والملاحف[٣].

وللنّساء زيٌّ خاصٌّ بهنّ، فعند الخروج تستعمل المرأة في الغالب نوعًا من الملابس يسمّى (جوخة)، وتضع على رأسها طرطورًا، ثمّ تتغطّى بملاءة، ومن أزيائهنّ نوعٌ من الأغطية يوضع على الرّأس، يسمّى (مصون)[٤].

واشتهر الأمراء والملوك بالصّيد، وهي التّسلية المفضّلة عندهم، والخروج للصّيْد من المناسبات الّتي تجمع النّاس في اليمن، فكان إذا خرج الأمير للصّيد يخرج في تنزّهه خلقٌ كثير، ورأى صاحب غاية الأماني أنّ هذا الأمر من البدع في الإسلام، فهي «أعظم بدعة في الإسلام، وحقيقتها على ما يذكره المؤرّخون أنّه كان يخرج الملك بعسكره من زبيد إلى النّخل في يوم السّبت، ويأمر أهل زبيد بالخروج معه بنسائهم، فتقع هناك مفاسد عظيمة واختلاطٌ فاحش وسماع وطرب»[٥].

ومن المناسبات الّتي كانت تجمع النّاس في اليمن النّزهة الّتي كان يقوم بها ملوك وأمراء بني رسول، وقد ذكر الخزرجي منها نزهة الأشرف سنة ٦٩٤هـ، حيث قال: «سبت السّلطان الملك الأشرف من زبيد إلى النّخل في أيّام سلطنته سبتًا، فسار معه

---

(١) انظر مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٥٢.

(٢) انظر حياة الأدب اليمني ٤٧.

(٣) انظر حياة الأدب اليمني ٤٧.

(٤) انظر حياة الأدب اليمني ٤٧.

(٥) غاية الأماني ٤٩٤.

إلى النّخل ثلاثمائة محمل، في كلّ محمل سريّة»[1].

وفي اليمن جملة من الاحتفالات الّتي يجتمع فيها النّاس، فمنها احتفالات رسميّة، ومنها احتفالات دينيّة، ومن أشهر الاحتفالات الرّسميّة الّتي قامت بها الدّولة الاحتفال الّذي أقامه الملك الأشرف بمناسبة طهور أحد أولاده، فقد ذكر المؤرّخون أنّه بذل في هذه المناسبة أموالاً طائلة، وبعث إلى بعض الجزر لشراء ما يلزم من الطّيور والحيوانات والحنطة والعسل والأرز وغيرها، وطلب من صنّاع الحلوى أن يصنعوا أنواعًا شتّى منها، وقد حضر هذا الحفل كلّ أعيان الدّولة والفقهاء وعامّة النّاس[2].

ومن الاحتفالات الدّينيّة الاحتفال بالأعياد كعيد الأضحى وعيد الفطر، والاحتفال بعودة الحاجّ، وكانوا يحتفلون بعودته بإقامة المدارة[3]، والتّغنّي بفضله، فيقيم أصحاب الثّراء أعوادًا كبيرة على شكل مراجيح، فيتوسّطها الحاجّ، ويقوم الشّعراء بين يديه بالمدائح والقصائد، فيكافئهم صاحب الحفل بجوائز جزيلة[4].

ويشير الخزرجي إلى عادةٍ عند أهل زبيد في النّكاح، فيقول: «فبلغ بهم الأمر أنّ من كان له نخل لا يزوّجه أحد، وأيّ امرأة كان لها نخل لا يتزوّجها أحد إلاّ مغرور، وكان الرّجل الّذي ليس له نخل إذا تزوّج امرأة لا نخل لها، يقال عند عقد النّكاح بينهما: ومن سعادتهما أنّه لا نخل لأحدٍ منهما»[5].

وكان النّاس في اليمن متحابّين يساعد بعضهم بعضًا عند الشّدائد، وقد أشار إلى مثل هذا صاحب غاية الأماني، ففي سنة ٨٢٥هـ ارتفعت الأسعار ارتفاعًا عظيمًا،

---

(١) العقود اللؤلؤيّة ١/ ٢٩١.

(٢) انظر مسالك الأبصار ٥٦.

(٣) المدارة في اللّسان (دور) ٤/ ٢٩٩ جلدٌ يدار ويخرز على هيئة الدّلو فيستقى بها، وقد يكون المقصود بها إقامة الحلقات.

(٤) انظر تاريخ ثغر عدن ٢/ ٢٤٥.

(٥) العقود اللؤلؤيّة ١/ ٢٩٨.

وجاع النّاس جوعًا شديدًا، أنفقت أهل اليسار على أهل الإعسار نفقة عظيمة، ويقال: إنّ الفقيه الفاضل إسماعيل بن إبراهيم بن عجيل صاحب تهامة أطعم في ليلة ثلاثة آلاف نفس[١].

ويوجد في اليمن أقليّة من اليهود، وكان هؤلاء يستوطنون قرىً بجانب قرى المسلمين، وكان أكثر وجودهم في مناطق الجبال المحاذية لتعز وعدن، وكان لهم في المدن أحياء خاصّة، وتولّى بعضهم وظائف حكوميّة كالنّظر في أموال الميناء بعدن، ومنهم من احترف مهنًا كالطّبّ وبعض الصّناعات اليدويّة، وكانت عدن وتعز تغصّ بالعديد من كنائس اليهود، فيسمع لأصوات المصلّين بها زجل عظيم يؤذي المسلمين[٢].

أمّا النّساء فكان لهنّ دور كبير، فساست وتصدّرت المرأة المجالس حتّى إنّ قبيلة المعازبة ولّت عليها امرأة تعرف ببنت العواطف، فكان السّلطان يكسوها كما يكسو مشائخ القبائل[٣].

وقد اشتهر في اليمن عدد من النّساء عرفن بخدمتهنّ الاجتماعيّة، منهنّ[٤]:

١- الدّار الشّمسيّ ابنة المنصور عمر بن عليّ الرّسوليّ، وكانت من النّساء الحازمات، ولمّا قتل والدها بذلت الأموال للرّجال، وحفظت زبيد حتّى وصل أخوها المظفّر، ولها من المآثر المدرسة المعروفة بالشّمسيّة بذي عدينة من تعز، ومدرسة بزبيد وغيرها، ماتت سنة ٦٩٥هـ.

٢- آمنة بنت إسماعيل النّقّاش، من الحازمات، وحفظت الملك بعد غياب ابنها

---

(١) انظر غاية الأماني ٥٦٥.

(٢) انظر حياة الأدب اليمني ٤٧-٤٨.

(٣) انظر العقود اللؤلؤيّة ٢/ ٦٩.

(٤) انظر حياة الأدب اليمني ٤٨-٤٩.

المجاهد في مصر، ولها من المآثر مدرسة في المحالب[1]، وأخرى بقرية السّلامة، وأنشأت خانقاه بزبيد، توفيت سنة ٧٦٢هـ.

٣- أمّ الملوك جهة الطّواشي جمال الدّين فرحان، لها من المآثر مدرسة في زبيد، وأخرى في تعز ولحج، توفيت سنة ٨٣٦هـ.

٤- صفيّة بنت المرتضى، من العالمات، توفّيت سنة ٧٧١هـ.

٥- دهماء بنت يحيى بن المرتضى، لها مؤلّفات في الفقه، توفّيت سنة ٨٣٧هـ.

٦- نبيلة ابنة الملك المظفّر، أنشأت عدّة مدارس علميّة، توفّيت سنة ٧١٨هـ.

الحياة العلميّة:

شهد اليمن في القرنين الثّامن والتّاسع نهضة علميّة واسعة، واشتهر في هذين القرنين كثير من العلماء في العلوم المختلفة، وكان لتشجيع ملوك وأمراء الدّولة الرّسوليّة للعلماء أثرٌ كبيرٌ في إحياء النّهضة العلميّة، كما كان للأئمّة دور في نشر العلم في أكثر المدن والقرى اليمنيّة.

ويعدّ إنشاء المدارس العلميّة من أهمّ مظاهر الحياة العلميّة في اليمن، وقد ولع سلاطين الدّولة الرّسوليّة وأمراؤها بإنشاء المدارس على مختلف أنواعها، فعمّت أغلب المدن والقرى اليمنيّة، وكان لهذه المدارس دور آخر غير التّعليم، وهو إيواء الغرباء والتّجّار عند أوّل نزولهم[2].

وظهرت مدارس في زبيد تعرف بالمنصوريّات، وكلّ مدرسة منها متخصّصة بتدريس أحد العلوم، فالأولى مختصّة بتدريس المذهب الشّافعي، والثّانية بتدريس المذهب الحنفيّ، والثّالثة تعنى بتدريس الحديث النّبويّ[3].

---

(١) المحالب بلدة قديمة خارجة في تهامة. انظر مجموع بلدان اليمن ٦٨٩.

(٢) انظر حياة الأدب اليمني ٧١.

(٣) انظر العقود اللؤلؤيّة ١/ ٨٤ وقرّة العيون ٣١٢.

وقام سلاطين بني رسول بالإنفاق على هذه المدارس، قال الخزرجي في حديثه عن المدارس المنصوريّات: «ورتّب في كلّ مدرسة مدرّسًا ومعيدًا ودَرَسَةً وإمامًا ومؤذّنًا ومعلّمًا وأيتامًا يتعلّمون القرآن، ووقف على الجميع أوقافًا بعيدة تحملهم، وتقوم بكفايتهم جميعًا»(١).

أمّا المدارس الّتي أنشئت في اليمن فهي كثيرة، ولا أستطيع الوقوف عليها جميعها في هذا الموضع، وهذه بعض المدارس الّتي أنشئت في عصر الدّولة الرّسوليّة:

أوّلاً: مدارس زبيد:

١- المدارس المنصوريّات: وهي ثلاث مدارس أنشأها المنصور لتدريس المذهب الشّافعيّ والحنفيّ والحديث النّبويّ، ووقف على هذه المدارس أوقافًا تقوم بكفاية العاملين بها(٢).

٢- المدرسة النّظاميّة: وهي مدرسة ابتناها الطّواشي نظام الدّين المظفّري، وهي من أشهر المدارس في زبيد، وتناوب التّدريس فيها جماعة من العلماء، منهم الفقيه عليّ بن محمّد بن ثمامة(٧٨٧هـ)(٣).

٣- المدرسة الشّمسيّة، أسّستها بزبيد الأميرة الدّار الشّمسيّ ابنة الملك المنصور، قال الخزرجي: «وابتنت مدرسة في زبيد معروفة بالشّمسيّة أيضًا في جنوبي سوق المعاصر، وأوقفت عليها وقفًا جيّدًا يقوم بكفاية المرتّبين فيها»(٤).

٤- مدرسة القرّاء، وهي من إنشاء تاج الدّين الطّواشي(ت٦٤٥هـ) خصّصها لقرّاء القراءات السّبع، وأوقف عليها وقفًا جيّدًا(٥).

---

(١) العقود اللؤلؤيّة ١/ ٨٤.

(٢) انظر العقود اللؤلؤيّة ١/ ٨٤.

(٣) انظر حياة الأدب اليمني ٧٣.

(٤) العقود اللؤلؤيّة ١/ ٢٩٣.

(٥) انظر قرّة العيون ٣٣٥.

٥- المدرسة السّابقيّة، وتسمّى أيضًا مدرسة مريم نسبة إلى مؤسّستها مريم ابنة الشّيخ الشّمس بن العفيف(٧١٣هـ)، قال الخزرجي: «وهي من أحسن المدارس وضعًا، رتّبت فيها إمامًا ومؤذّنًا وقيّمًا ومعلّمًا وأيتامًا يتعلّمون القرآن، ومدرّسًا للفقه على مذهب الإمام الشّافعيّ رضي الله عنه ومعيدًا وطلبة، وأوقفت على الجميع وقفًا جيّدًا يقوم بكفايتهم»[١].

٦- مدرسة الحديث النّبويّ، أنشأها تاج الدّين المظفّري (ت٦٤٥هـ)[٢].

٧- مدرسة الشّافعيّة أنشأها أيضًا تاج الدّين المظفّري (ت٦٤٥هـ)[٣].

ثانيًا: مدارس تعز:

١- المدرسة السّيفيّة، وهي أوّل مدرسة أنشئت في تعز، بناها المعزّ إسماعيل بن طغتكين الأيّوبي(ت٥٩٣هـ) وظلّت قائمة حتّى القرن التّاسع[٤].

٢- المدرسة الوزيريّة، أسّسها الملك المنصور، وسمّيت باسم مدرّسها أحمد بن عبدالله الوزيريّ (ت٦٦٢هـ)[٥].

٣- المدرسة الغرابيّة، أسّسها الملك المنصور، وسمّيت باسم مؤذّنها الغراب[٦].

٤- المدرسة المظفّريّة، نسبة إلى الملك المظفّر (ت٦٩٤هـ) وبناها على أسلوب عجيب، وخصّص لها أوقافًا كثيرة[٧].

٥- المرسة المؤيّديّة، نسبة إلى الملك المؤيّد (ت٧٢١هـ)، قال الخزرجيّ:

---

(١) العقود اللؤلؤيّة ١/٤٠٨.

(٢) انظر قرّة العيون ٣٣٥.

(٣) انظر قرّة العيون ٣٣٥.

(٤) انظر حياة الأدب اليمني ٧٥.

(٥) انظر العقود اللؤلؤيّة ١/١٤٥.

(٦) انظر حياة الأدب اليمني ٧٧.

(٧) انظر العقود اللؤلؤيّة ١/٢٧٧.

«وجعل فيها مدرّسًا ودَرَسَةً ومعيدًا وإمامًا ومؤذّنًا زمعلّمًا وأيتامًا يتعلّمون القرآن، ومقرئًا يقرى القرآن بالسّبعة الأحرف، ووقف عليها من الأراضي والكروم ما يقوم بكفايتهم، ووقف فيها خزانة من الكتب»[1].

وهناك مدارس كثيرة[2] في زبيد وتعز وعدن وذي عدينة وذي جبلة، أنشأها أمراء الدّولة الرّسوليّة، وهذا يشير إلى اهتمام الدّولة الرّسوليّة بالعلم ونشره في المدن والقرى اليمنيّة.

ولم يكن تداول العلم مقصورًا على المدارس، فقد كان للمساجد دور في نشره، وكانت تعقد الحلقات الدّراسيّة يوميًّا في المساجد، وشُهِر كثيرٌ من المساجد بحلقاته العلميّة، منها مسجد الأشاعر في زبيد، وفيه عقد العلاّمة النّحويّ بدر الدّين محمّد بن أبي بكر الدّماميني القادم من مصر إلى اليمن مجالسه الأدبيّة[3].

وقد بلغ حرص ملوك الدّولة الرّسوليّة على العلم أنّهم تفرّغوا للدّراسة على فقهاء اليمن، يقول الخزرجيّ في حديثه عن المظفّر: «وكان رحمه الله مشتغلاً بالعلم، أخذ من كلّ فنٍّ بنصيب، قرأ الفقه على الفقيه محمّد بن إسماعيل الحضرمي وغيره، والحديث على الفقيه محمّد بن إبراهيم الفشلي، وعلى الفقيه محبّ الدين أحمد بن عبدالله الطّبريّ، وقرأ النّحو واللّغة على الشّيخ ابن يحيى إبراهيم العمك، وقرأ المنطق على الفقيه أحمد بن عبد الحميد السّرددي، وجمع أربعين حديثًا من أحاديث رسول الله ﷺ، عشرين في التّرغيب وعشرين في التّرهيب، وحدّث عنه الفقيه جمال الدّين محمّد بن عبد الله الرّيمي، وسمعته غير مرّة يقول: طالعت أمّهات كتب الحديث من كتب مولانا الخليفة المرحوم فوجدتها كلّها مضبوطة بخطّ يده، حتّى إنّ من رآها يقول: لم يكن له شغل طول عمره مع كثر اشتغاله بالعلم في

---

(١) العقود اللؤلؤيّة ١/ ٤٤١.

(٢) انظر هذه المدارس في حياة الأدب اليمني ١٧-٨٢ وكتاب المدارس الإسلامية في اليمن، إسماعيل بن عليّ الأكوع.

(٣) انظر حياة الأدب اليمني ٧٥.

فنون شتّى، واشتغاله بأمور المملكة»[١].

وذكر أنّ الملك المؤيّد كان يحفظ مقدّمة طاهر بن بابشاذ في النّحو، وكفاية المتحفّظ في اللّغة، والجمل للزّجّاجي، وأخذ التّنبيه لأبي إسحاق الشّيرازي قراءة محقّقة، وطالع الكتب المبسوطة في كلّ فن، وسمع الحديث النّبويّ من الشّيوخ الموثوق بهم[٢].

وقد ألّف ملوك الدّولة الرّسوليّة مجموعة من المؤلّفات، فنُسب للملك المظفّر يوسف بن عمر (ت٦٩٤هـ) الكتب الآتية[٣]:

١- تيسير المطالب في تسيير الكواكب.

٢- المخترع في فنون الصنع.

٣- العقد النّفيس في مفاكهة الجليس.

ونسب للملك الأشرف عمر بن يوسف الكتب الآتية[٤]:

١- كتاب في الاسطرلاب.

٢- التّبصرة في علم النّجوم.

٣- الجامع في الطّبّ.

٤- المعتمد في الأدوية.

٥- المغني في البيطرة.

٦- التّفاحة في علم الفلاحة.

---

(١) العقود اللؤلؤيّة ١/ ٢٧٧.

(٢) انظر العقود اللؤلؤيّة ١/ ٤٤١-٤٤٢.

(٣) انظر حياة الأدب اليمني ٦٠.

(٤) انظر حياة الأدب اليمني ٦٠.

٧- طرفة الأحباب وتحفة الآداب في الأنساب.

ونسب للملك المؤيّد مختصر كتاب الجمهرة في البيزرة، وجمع أشعار الجاهليّة والمولّدين[١]، وللملك المجاهد عليّ بن داود كتاب الأقوال الكافية والفصول الشّافية في علم الحيوان[٢].

واهتمّ الملك الأفضل بالتّاريخ والأنساب، فصنّف مجموعة من الكتب في هذا المجال، وممّا نسب إليه[٣]:

١- نزهة العيون في تاريخ الطّوائف والقرون.

٢- العطايا السّنيّة في المناقب اليمنيّة.

٣- نزهة الأبصار في اختصار كنز الأخبار.

٤- مختصر تاريخ ابن خلّكان.

٥- بغية ذوي الهمم في أنساب العرب والعجم.

ويلاحظ في مصنّفات بني رسول اهتمامهم بالمواضيع العلميّة التّطبيقيّة كالفلك والطّبّ والزّراعة والبيطرة بخلاف الأئمّة الّذين عاصروه، فقد كان اهتمامهم - كما سيأتي- بالنّظر في الأمور الفقهيّة والتّاريخيّة واللّغويّة.

وشارك الأئمة في حركة التّأليف، وعرف منهم الإمام المهدي محمّد بن المطهّر (ت٧٢٨هـ)، فله من الكتب (المنهاج الجليّ شرح مجموع الإمام زيد بن عليّ) وكتاب (عقود القيان في النّاسخ والمنسوخ من القرآن)[٤].

وقد عرف الإمام يحيى بن حمزة بسعة اطّلاعه، وصنّف في الفقه والأصول

---

(١) انظر قرّة العيون ٣٤٩.

(٢) انظر حياة الأدب اليمني ٦٠.

(٣) انظر قرّة العيون ٣٧٥.

(٤) انظر المقتطف ١٩٣.

والبلاغة والنّحو، فله في الفقه كتاب: (الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار)، وفي علم الأصول كتاب (نهاية الوصول في علم الأصول) وفي البلاغة كتاب (الطّراز) وفي النّحو كتاب (المنهاج الجليّ شرح جمل الزّجّاجيّ) وكتاب (الحاصر لفوائد مقدّمة طاهر) وغيرها من الكتب[١].

ومن الأئمّة الّذين عرفوا بنشاطهم العلميّ، ومشاركتهم في حركة التّأليف الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، فمن أشهر مصنّفاته (البحر الزّخّار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) وكتاب (منهاج الأصول شرح معيار العقول في علم الأصول)، وكتاب (المكلل الكاشف لغوامض المفصّل) وله شرح على الكافية والمحسبة وغيرها من الكتب[٢].

وعرفت اليمن القليل من العلوم غير الدّينيّة كالفلك والطبّ والحساب والعلوم الفلسفيّة، وكان علماء اليمن ينكرون علوم الفلسفة والمنطق، ولولا جهود ملوك الدّولة الرّسوليّة في تحبيب هذه العلوم إلى أهل اليمن ومشاركتهم فيها بالتّصنيف لما عرفت اليمن شيئًا من ذلك[٣].

وبرز في الطّبّ الفقيه مهدي بن عليّ الصّنبري(ت٨١٥هـ) وله كتاب (الرّحمة في الطّبّ والحكمة)[٤]، وكذلك الشّيخ محمّد بن أبي الغيث الكمراني (ت٨٣٧) وله كتاب (شفاء الأجسام)[٥].

ولبني رسول مجموعة من المصنّفات في علم الفلك، أشرت إليها سابقًا، وعُرِفَ في عصر المظفّر العلاّمة محمّد بن أبي بكر الفارسي(ت٦٧٧هـ)، وله كتب في علم

(١) انظر البدر الطّالع ٢/ ٣٣١ ومصادر الفكر الغربي الإسلامي في اليمن ٥٦٧.

(٢) انظر البدر الطّالع ١/ ١٢٢ ومصادر الفكر ٥٨٣.

(٣) انظر حياة الأدب اليمني ٨٤.

(٤) انظر مصادر الفكر ٤٩٥.

(٥) انظر مصادر الفكر ٤٩٥.

الفلك منها (نهاية الإدراك في أسرار علم الأفلاك) وكتاب (الزّيج المظفّري) وكتاب (مصارع الفكر البهيج في حلّ مشكلات الزّيج)[1].

وعرفت اليمن علم الحساب والمساحة، ووضعت في هذا العلم المصنّفات، ومن علماء الحساب العلاّمة أحمد بن عمر بن هاشم المزيحفي (ت٦٨٠هـ) وله كتاب (جواهر الحساب) وكتاب(شرح مختصر الخوارزمي)[2]، كما ألّف في هذا العلم الفقيه أبو بكر بن عليّ الهامليّ (ت٧٦٩هـ) وله كتاب (مفيد الطّلاّب في علم الحساب)[3].

واهتمّ علماء اليمن بعلوم الشّرع والتّاريخ واللّغة أكثر من اهتمامهم بالعلوم التّطبيقيّة من طبٍّ وفلكٍ وغيرها، وعلوم المنطق والفلسفة، وحرص علماء اليمن على استقدام الكتب الفقهيّة والمتون والشّروح من خارج اليمن، وولعوا في التّعليق على هذه الكتب إمّا بوضع حواشٍ أو بشرحها، ومن الكتب الّتي جاءت إلى اليمن، واهتمّ العلماء بها كتاب الكشّاف في التّفسير للزّمخشريّ، وكان بعض هذه الكتب المقرّر الرّسمي لمدارس الدّولة الرّسوليّة.

أمّا العلوم الّتي اهتمّوا بها فهي:

١- علوم القرآن الكريم:

اعتنت الدّولة بتدريس القرآن الكريم، وخصّصت مدارس لذلك، وقد عرفنا أنّ الملوك كانوا يجعلون في هذه المدارس أيتامًا يقيمون بها، ويتعلّمون القرآن، وأنشئت في اليمن المدارس المختصّة بتدريس القراءات السّبع، منها مدرسة القرّاء الّتي أنشأها تاج الدّين الطّواشيّ، وشهر في علم القراءات جماعة من العلماء، منهم:

---

(١) انظر مصادر الفكر ٤٨٣.

(٢) انظر مصادر الفكر ٤٩٢.

(٣) انظر مصادر الفكر ٤٩٢.

أ- عليّ بن عطيّة بن عليّ الشّغدريّ (ت٧٢٠) له منظومة في علم القراءات[١].

ب - أبو يعقوب إسحاق بن محمّد العافريّ المعبري (ت٨٠٠هـ) له كتاب الإيجاز في القراءات[٢].

ج - حسن بن محمّد الشّظبي (ت٨٣٤هـ) له كتاب الدّراري المسفرة في القراءات[٣].

د- عثمان بن أبي بكر النّاشري (ت٨٤٨هـ) له كتاب إيضاح الدّرّة المضيئة في قراءات الثّلاثة المرضية، وغيره من كتب القراءات[٤].

واهتمّ علماء اليمن أيضًا بعلم التّفسير، وظهرت الشّروح والحواشي على التّفاسير، مثل الحواشي الّتي وضعت على كشّاف الزّمخشري في التّفسير، ولهم أيضًا كتب مستقلّة في هذا العلم، وذلك مثل: (البيان في التّفسير) لعطيّة بن محيي الدّين النّجراني (ت٦٦٥هـ)[٥]، و(المقاليد في التّفسير) للعلاّمة محمّد بن حمزة بن مظفّر (ت٨٣٦هـ)[٦]، وغيرها من الكتب.

ولعلماء اليمن جهود في تفسير آيات الأحكام، وبرز منهم في هذا العلم يوسف بن أحمد بن محمّد(٨٣٢هـ) فله كتاب (الثّمرات في تفسير آيات الأحكام)[٧].

٢- علوم الحديث:

شجّع ملوك وأمراء الدّولة الرّسوليّة على تدارس الحديث النّبويّ، وخصّصت أيضًا

(١) انظر مصادر الفكر ١٨.

(٢) انظر مصادر الفكر ٢١.

(٣) انظر الضوء اللاّمع ٣/ ١٢٥ ومصادر الفكر ٢١.

(٤) انظر مصادر الفكر ٢٣.

(٥) انظر مصادر الفكر ١٧.

(٦) انظر مصادر الفكر ٢١.

(٧) انظر مصادر الفكر ٢١.

مدارس لذلك، منها إحدى المدارس المنصوريّة، ومدرسة أخرى أنشأها تاج الدّين المظفّري.

واهتمّ علماء اليمن بمطالعة كتب الحديث أكثر من اهتمامهم بالتّأليف، ولذلك لم تظهر لعلماء اليمن مؤلّفات مستقلّة في الحديث إلاّ القليل، من ذلك كتاب (شفاء الأوام) للأمير الحسين بن بدر الدّين (ت٦٢٢هـ)(١)، وظهرت شروحٌ للسّنن، منها شرح سنن النّسائيّ لعبدالله بن محمّد النّاشريّ (ت٨١٤هـ)(٢)، وشرح سنن أبي داوود للعلاّمة أحمد بن دعسين (ت٧٥٢هـ)(٣).

وعرف علماء اليمن جمع الأربعينات في الحديث، ومنها ما ذكر عن الملك المظفّر أنّه جمع أربعين حديثًا في التّرغيب والتّرهيب، ومن ذلك أيضًا كتاب(الأربعون المستخرجة من الأحاديث الحسان) لمحمّد بن أحمد بن بطّال الرّكبيّ (ت٦٣٠هـ)(٤).

٣- علم الفقه:

اهتمّت الدّولة الرّسوليّة بإنشاء المدارس الّتي تعنى بتدريس المذهب الشّافعي والحنفيّ، واقتصر علماء السّنّة على تقليد أصحاب المذاهب، ولم يخرج عن هذه القاعدة أحد من علمائهم في العصر الرّسوليّ(٥).

وأمّا مذهب الإمام زيد بن عليّ فقد برع فيه جماعة من المجتهدين منهم الإمام يحيى بن حمزة والمهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، وعرف الإمام المهدي بقبوله التّقليد إلاّ أنّه تقليد لا يتقيّد بمذهب معيّن(٦).

---

(١) انظر مصادر الفكر ٤٢.

(٢) انظر مصادر الفكر ٤٧.

(٣) انظر مصادر الفكر ٤٤.

(٤) انظر مصادر الفكر ٤١.

(٥) انظر حياة الأدب اليمني ١٠٨.

(٦) انظر حياة الأدب اليمني ١٠٨.

وقد عرف في اليمن كثير من علماء الفقه على اختلاف المذاهب، فمن علماء المذهب الزّيديّ الحسين بن بدر الدّين (ت٦٦٢هـ) وله كتاب (التّقرير لفوائد التّحرير) في الفقه[١]، والحسين بن الحسن النّحويّ (ت٧٩١هـ) وله كتاب (التّذكرة الفاخرة)[٢].

أمّا علماء المذهب الشّافعي فهم علماء الدّولة الرّسوليّة، وعلى أيديهم قامت النّهضة الفقهيّة في المدارس، ومنهم أبو عبدالله محمّد بن أبي بكر الأصبحيّ (ت٦٩١هـ) وله كتاب (الإشراف في تصحيح الخلاف)[٣]، وجمال الدّين محمّد بن عبدالله الرّيمي (ت٧٩٢هـ) وله كتاب (التّفقيه شرح التّنبيه)[٤].

ومن علماء المذهب الحنفيّ أبو بكر بن محمّد بن معطن (ت٦٨٤هـ) من كبار الفقهاء في زبيد، وعنه انتشر فقه أبي حنيفة[٥].

٤- علم التّاريخ:

وبرز في ميدان الكتابة التّاريخيّة جماعة من العلماء، منهم محمّد بن يعقوب الجندي (ت٧٣٠هـ) ومؤرّخ الدّولة الرّسوليّة عليّ بن الحسن الخزرجيّ (ت٨١٢هـ) صاحب كتاب (العقود اللّؤلؤيّة في تاريخ الدّولة الرّسوليّة).

وقد ولع أهل اليمن بكتابة التّراجم، فظهرت مصنّفات في هذا الفنّ، منها كتاب الخزرجي المسمّى (طراز أعلام الزّمن)[٦]، وكتاب (مرآة الجنان) لعبدالله بن أسعد

---

(١) انظر مصادر الفكر ١٥٧.

(٢) انظر مصادر الفكر ١٩٠.

(٣) انظر مصادر الفكر ١٨٢.

(٤) انظر مصادر الفكر ١٩١.

(٥) انظر مصادر الفكر ١٨١.

(٦) انظر مصادر الفكر ٤١٨.

اليافعيّ (ت٧٦٨هـ)(٢)، وللملك الأفضل الرّسولي كتاب في التّراجم سمّاه: (العطايا السّنيّة في المناقب اليمنيّة)[1].

٥- علوم اللّغة والنّحو:

أمّا علم اللّغة فالظّاهر أنّ اهتمامهم به بدأ مبكّرًا، ولعلّ هذا يعود إلى أهميّة دراسة اللّغة في فهم القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة، ومع أنّ اهتمامهم به كان مبكّرًا إلّا أنّ نتاجهم العلميّ في هذا الميدان قليل، ومن أهمّها كتاب (نظام الغريب) لعيسى بن إبراهيم الرّبعيّ (ت٤٨٠هـ)، وهو من الكتب الّتي اشتهرت شهرة واسعة، واعتمده طلبة اليمن، ثمّ كتاب (شمس العلوم) لنشوان الحميريّ (ت٥٧٣هـ)، ثمّ اكتفى النّاس بعد ذلك بمعجم الفيروز أبادي المعروف بـ(القاموس المحيط).

أمّا علم النّحو فهو العلم الّذي أخذ جلّ أوقات علماء اليمن في القرنين السّابع والثّامن، وكان أكثر تفقّه أهل اليمن قبل ظهور الكتب الكبيرة على مختصر الحسن بن عبّاد، حتّى إنّ الطّالب في النّحو لا يستفتح إلّا به[2].

وكان اهتمام علماء النّحو في هذين القرنين بنوعين من التّأليف النّحويّ:

الأوّل: شرح المتون النّحويّة المشهورة، وقد اعتنى علماء اليمن بثلاثة كتب نحويّة مختصرة، هي:

١- المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ، واعتمدت هذه المقدّمة في الدّراسة، ونسب لأهل اليمن ثمانية شروح عليها.

٢- المفصّل في النّحو للزّمخشريّ، وقد أعجب نحاة اليمن به، وشرحوه، ونسب لهم عشرة شروح على المفصّل[3].

٣- الكافية في النّحو لابن الحاجب، وقد أصبح هذا الكتاب شغل علماء اليمن،

(١) انظر غاية الأماني ٣٧٥.

(٢) انظر حياة الأدب اليمني ١١٣.

(٣) انظر ابن هطيل اليمني وجهوده النحويّة ٣٧.

وغطّى على اهتمامهم بسائر كتب النّحو المختلفة، وقد بلغت شروحهم عليه ثلاثة وعشرين شرحًا[١].

والثّاني هو التّأليف النّحويّ الخاصّ بعلماء اليمن، وقد ظهرت مجموعة من المؤلّفات الخاصّة بهم، منها كتاب (كشف المشكل في النّحو) لعليّ بن سليمان بن حيدرة اليمني[٢]، و(المجموع المحيط في الأصول والفروع) و(التهذيب) لابن يعيش الصّنعاني[٣]،وظهرت أيضًا مجموعة من المختصرات النّحويّة منها مختصر لأحمد بن محمّد بن إبراهيم (٥٥٨هـ)[٤]، وآخر للحسن بن إسحاق اليمنيّ[٥].

وقد عرف جماعة من النّحاة في عصر الدّولة الرّسوليّة، أذكر منهم:

أوّلًا: ابن يعيش الصّنعانيّ (ت٦٨٠هـ):

هو محمّد بن عليّ بن يعيش الصّنعانيّ، من علماء اليمن في القرن السّابع الهجريّ[٦]، برع في علم النّحو واللّغة، وله مجموعة من المؤلّفات في النّحو، منها:

١- التهذيب في النّحو.

٢- المحيط المجموع في الأصول والفروع.

٣- شرح المفصّل.

٤- الياقوتة في النّحو.

٥- المستنهى والبيان للحيران في إعراب القرآن.

---

(١) انظر ابن هطيل اليمني وجهوده النحويّة ٣٨.

(٢) وهو مطبوع في دار عمار بالأردن بتحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي.

(٣) انظر مصادر الفكر ٣٧٣.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/ ٣٦٥ ومصادر الفكر ٣٧٠.

(٥) انظر بغية الوعاة ١/ ٢٧٥ ومصادر الفكر ٣٦٩ والمدارس الإسلامية ٣٠.

(٦) انظر ترجمته في مصادر الفكر ٣٧٣ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٩٩.

ثانيًا: الإمام يحيى بن حمزة العلويّ (ت٧٤٧هـ):

هو الإمام المؤيّد بالله يحيى بن حمزة العلويّ[١]، من أئمّة الزّيديّة المعروفين، بويع سنة (٧٣٠هـ) بصعدة، ومنها نهض إلى صنعاء، وتوفّي الإمام المؤيّد سنة (٧٤٧هـ) بمدينة ذمار، وكان هذا الإمام عظيم الورع، جمّ الفضائل، واسع الاطّلاع، كثير التّأليف في الفقه، وأصوله، والبلاغة والنّحو، وله مجموعة من الكتب النّحويّة، هي:

١- المحصّل في كشف أسرار المفصّل.

٢- الأزهار الصّافية شرح المقدّمة الكافية.

٣- الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب.

٤- المنهاج الجليّ في شرح جمل الزّجّاجي.

ثالثًا: ابن بصيبص (ت٧٦٨هـ):

هو أبو العبّاس أحمد بن عثمان بن أبي بكر بن بصيبص[٢]، عالم النّحو والعروض، ولد بمدينة زبيد، وانتهت إليه رئاسة هذا الفنّ بمدينته، ورحل إليه الطّلبة من أماكن بعيدة، وتوفّي سنة ٧٦٨هـ. وله شرحٌ على المقدّمة المحسبة.

رابعًا: الشّرجي (ت٨٠٢هـ):

هو سراج الدّين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني الشّرجيّ[٣]، ولد بقرية الشّرجة بين حيس وزبيد سنة (٧٤٠هـ)، ورحل إلى زبيد لتلقّي العلم على ابن بصيبص حتّى برع في علم النّحو،وعيّن مدرّسًا بالمدرسة الصّلاحيّة، وانتشر ذكره في اليمن، فقصده الطلاّب من كلّ صوب، وتنقّل في عدّة مدارس درّس فيها

---

(١) انظر ترجمته في البدر الطّالع ٢/ ٣٣١ ومصادر الفكر ٥٦٨ وهدية العارفين ٢/ ٥٢٦.

(٢) انظر هدية العارفين ١/ ١١٢ ومصادر الفكر ٣٧٥.

(٣) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٠٧ ومصادر الفكر ٣٧٦.

علم النّحو، وتوفّي سنة (٨٠٢هـ)، وله مجموعة من المؤلّفات النّحويّة، هي:

١- شرح ملحة الإعراب.

٢- مختصر المحرّر في النّحو.

٣- الإعلام لمواضع اللام في الكلام.

٤- نظم مختصر ابن عبّاد.

٥- نظم مقدّمة ابن بابشاذ.

٦- مقدّمة في علم انّحو.

خامسًا: الإمام المهديّ أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت٨٤٠هـ):

هو أحمد بن يحيى بن المرتضى[١]، يتّصل نسبه بالحسن بن عليّ بن أبي طالب، وهو أحد أئمّة الزّيْديّة في اليمن، ولد سنة (٧٧٥هـ) بمينة ذمار، وأخذ العلم على مجموعة من الشّيوخ وأئمّة اليمن منهم والده الشّريف يحيى بن المرتضى، وخاله المهديّ عليّ بن محمّد، والقاضي يحيى بن محمّد المذحجي وغيرهم، وتتلمذ على يديه كثيرٌ من الطّلاّب، وهو صاحب مؤلّفات كثيرة في الفقه وأصوله وعلم النّحو، توفّي سنة (٨٤٠هـ) بالطّاعون المعروف، وله مجموعة من المؤلّفات في النّحو، هي:

١- الكوكب الزّاهر في شرح مقدّمة طاهر.

٢- الشّافية في شرح معاني الكافية.

٣- المكلّل بفرائد معاني المفصّل

٤- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب.

٥- إكليل التّاج وجوهره الوهّاج.

---

(١) انظر ترجمته في البدر الطّالع ١/١٢٢ ومصادر الفكر ٥٨٣.

ثانيًا: سيرة ابن هطيل اليمنيّ

اسمه ونسبه وكنيته:

هو[1] جمال الدّين عليّ بن محمّد بن سليمان بن أحمد، المشهور بابن هطيل النّجريّ اليمنيّ الصّنعانيّ، وفي الجامع الوجيز: جمال الدّين عليّ بن محمّد بن محمّد[2]، وهو في أكثر كتب التّراجم: عليّ بن محمّد[3]، والمذكور في لوحتي العنوان لكتابي عمدة ذوي الهمم ومعونة الطّالب: عليّ بن محمّد بن سليمان[4]، وقد ورد اسمه كاملاً على صفحة العنوان في نسخة من نسخ التّاج المكلّل ونسخة من نسخ عمدة ذوي الهمم، وهو: عليّ بن محمّد بن سليمان بن أحمد[5].

و(هُطَيْلٌ) لقبُ جدّه، فقد ذكر في لوحة عنوان عمدة ذوي الهمم: «نبز جدّه بهطيل»[6]، وكتب في لوحة عنوان معونة الطّالب: «عرف جدّه بهطيل»[7]، فهو حفيد

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الزّيديّة لإبراهيم بن القاسم، الثّلث الثّالث لوحة ٣٠٩ رقم العلم ٤٩٣، والمستطاب في تاريخ علماء الزّيديّة الأطياب ليحيى بن الحسين لوحة ٨٣، ومجمع البحور ومطلع البدور لابن أبي الرّجال ج٣ لوحة ٧٥ والبدر الطالع للشوكاني ١/ ٤٩٣ والجامع الوجيز في وفيات العلماء أولي التّبريز لوحة ١٠٣ وهدية العارفين ١/ ٧٢٩ والأعلام ٥/ ١٥٩ ومعجم المؤلّفين ٤/ ٢٣٥.

(٢) انظر الجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

(٣) انظر طبقات الزّيديّة الثّلث الثّالث لوحة ٣٠٩ ومجمع البحور ٣/ ٧٥ والبدر الطّالع ١/ ٤٩٣ وهدية العارفين ١/ ٧٢٩.

(٤) انظر عمدة ذوي الهمم ٣ ومعونة الطّالب لوحة ١.

(٥) انظر التّاج المكلّل لوحة ١ وعمدة ذوي الهمم نسخة برلين لوحة ١.

(٦) انظر عمدة ذوي الهمم ٣.

(٧) انظر معونة الطّالب لوحة ١.

(هطيل) وهو (سليمان)، وليس ولدَه، فعُرِفَ عليّ بن محمّد بابن هطيل نسبة إلى جدّه، وذلك لما للجدّ من مكانة عند حفيده.

و(هطيل) تصغير (هطل)، ولهذه الكلمة معانٍ كثيرة، هي[1]:

الهِطْل بكسر الهاء وسكون الطّاء: المعيي.

الهِطْل بكسر الهاء وسكون الطّاء: الذّئب.

الهِطْل: بكسر الهاء وسكون الطّاء: اللّصّ.

الهِطْل بكسر الهاء وسكون الطّاء: الرّجل الأحمق.

الهَطْل بفتح الهاء وسكون الطّاء: الإعياء.

الهَطَل بفتح الهاء والطّاء: المطر المتفرّق.

الهَطْل بفتح الهاء وسكون الطّاء: المطر الضّعيف الدّائم.

هذه مجموع المعاني الذتي تفيدها كلمة (هطل)، وهي في معظمها تدلّ على الضّعف والخفّة، والظّاهر أنّ (سليمان) لقّب بهذا اللّقب لما وجد عنده من ضعف، ولم يشر أحد من أصحاب التّراجم إلى سبب هذا اللّقب.

أمّا كنيته فهو يكنّى بجمال الدّين[2]، وجمال الإسلام[3]، وشمس الدّين[4]، وأكثر هذه الكنى استعمالاً «جمال الدّين».

والصّنعاني نسبة إلى صنعاء الّتي سكن بها، وأكمل دراسته فيها، ودرّس فيها،

---

(١) انظر هذه المعاني في اللّسان (هطل) ١١/٦٩٨.

(٢) انظر طبقات الزّيدية ٣/ لوحة ٣٩٠ والجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

(٣) انظر مجمع البحور ٣/ ٧٥.

(٤) انظر التّاج المكلّل لوحة ١.

واليمني نسبة إلى اليمن، أمّا (النّجريّ) فنسبة إلى (نجرة) في عبس حجّة، وهي العائلة الّتي ينتسب إليها ابن هطيل، وتسكن هذه العائلة مدينة (حوث)، ومنها خرج مجموعة من العلماء منهم ابن هطيل وعبدالله بن محمّد بن أبي القاسم النّجريّ (ت٨٧٧هـ)[١].

مولده ونشأته:

لم تسعفنا كتب التّراجم بشيءٍ عن تاريخ ولادة ابن هطيل، ولم تشر إلى شيءٍ عن عمره عند وفاته، وليس هناك أيّ معلومات يمكن أن توصلنا إلى تاريخ تقريبيّ لولادته.

وقد ذكرت كتب التّراجم أنّه نشأ وتعلّم في (حوث)[٢]، والظّاهر أنّه ولد فيها، وتلقّى تعليمه الأساسيّ، ويبدو أنّ الإقامة في هذه المدينة لم ترق لابن هطيل، فرحل عنها إلى صنعاء[٣]، ورويت في أسباب رحيله حكايات غريبة، قال ابن أبي الرّجال: «وعند النّاس حكايات لم أثق بشيءٍ منها»[٤].

ويبدو أنّه رحل عن (حوث) غاضبًا لأمرٍ جرى بينه وبين أهلها[٥]، فقد هجا هذه المدينة وأهلها عند رحيله بقصيدة تدلّ على غضبه، ومطلع هذه القصيدة [الكامل]:

قَـوّض خِيـامَـكَ راحِـلاً عَـنْ حَـوثِ   حَـوثِ الخَبِيْـثِ مَحَـلّ كـلِّ خَبِيْـثِ[٦]

ولم تذكر كتب التّراجم من هذه القصيدة سوى هذا البيت الّذي جاء في البدر الطّالع، ويبدو منه ذمّه لحوث وأهلها، فكلّ من يسكنها يتّصف بالخبث، ويظهر من هذا أنّ نشأته في (حوث) اتّصفت بعدم الاستقرار النّفسي لما بينه وبين أهلها من

---

(١) انظر البدر الطالع ١/ ٣٩٧.

(٢) انظر مجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥ والبدر الطّالع ١/ ٤٩٣ والأعلام ٥/ ١٥٩.

(٣) انظر مجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥.

(٤) انظر مجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥.

(٥) انظر البدر الطالع ١/ ٤٩٣.

(٦) انظر البيت في البدر الطّالع ١/ ٤٩٣.

صراع، فغُلبَ على أمره، ورحل عنها.

تنقّله:

لمّا ضاقت أرض حوث بابن هطيل، ورحل عنها غاضبًا من أهلها انتقل إلى صنعاء[1]، والظّاهر أنّه سكن مدينة صنعاء مدّة من الزّمن، والتقى فيها بشيخه إبراهيم بن عطيّة النّجرانيّ، وغيره من العلماء.

وقد أشارت بعض كتب التّراجم إلى أنّه كان ساكنًا صنعاء[2]، وذكر بعضها أنّه كان ساكنًا بلاد عيان[3]، ويظهر لي أنّه سكن بلاد عيان بعد أن كان في صنعاء، وذلك في آخر حياته، حيث توفّي في جهات السّودة، وهي إحدى مناطق بلاد عيان.

وارتحل في أحد مواسم الحجّ إلى مكّة لأداء الحجّ، ويحدّثنا الشّوكاني عن حادثةٍ جرت بينه وبين قاضي المحمل الشّاميّ، وتدلّ هذه الحادثة على أنّ ابن هطيل كان معروفًا عند علماء الشّام، بل إنّ دقائق الأمور الّتي لا يعرفها أهل اليمن عن ابن هطيل كان يعرفها أهل الشّام، قال الشّوكاني: «ويحكى أنّه دخل مكّة للحجّ، فأخبر أنّ قاضي المحمل الشّامي من أكابر العلماء، فتلقّاه إلى الطّريق، ووجده في محمل، فناداه، وقال: مسألة أيّها القاضي، فكشف عن المحمل، وقال: قل، فسأله كذلك، وأجاب بجواب حسن، ثم سأله بمسألة ثانية كذلك، وأجاب بجواب أحسن، وقال له: لعلك من اليمن، قال: نعم، قال: أنت من صنعاء؟ قال: نعم، قال: أنت ابن هطيل؟ قال: نعم، قال: قد ألفيت كذا وكذا؟ قال: نعم، وما يدريك بهذا؟ فإنّ جيران داري لعلهم لا يعرفون ذلك، فقال له: أنتم يا علماء صنعاء وضعتم أنفسكم

---

(١) انظر مجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥.

(٢) انظر البدر الطّالع ١/ ٤٩٣ والأعلام ٥/ ١٥٩.

(٣) انظر طبقات الزّيدية لوحة ٣/ ٣٠٩ والجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

بالسكون فيها في مضيعة»[1].

مذهبه:

لم أجد في كتب ابن هطيل إشارة تدلّ على مذهبه، وذكرت كتب التّراجم أنّه من العلماء الزّيديّة[2]، وأنّ كتابه «التّاج المكلّل» هو المعتمد عندهم[3]، وقد ترجم له صاحب «طبقات الزّيديّة»[4]، وصاحب «المستطاب في تاريخ علماء الزّيديّة الأطياب»[5].

وذكر ابن أبي الرّجال أنّه قد ترجم لابن هطيل بعض الشّافعيّة، ولم أجد هذه التّرجمة.

شيوخه:

كان عالمنا ابن هطيل من العلماء الأجلّاء، من فضلاء اليمن، ومن المشهورين بها، فقيل فيه: «كان أشهر من شمس النّهار في علومه وفضائله، أتقن النّحو اتقانًا عجيبًا، وبرز فيه، وألحق الأصاغر بالأكابر، وجمع وفرّق وعلّل، وتكلّم عن ملكة راسخة في أصول النّحو وفروعه، وهو حريٌّ بأن يسمّى سيبويه اليمن»[6]، وعلى الرّغم من هذه الشّهرة الواسعة إلّا أنّه يلاحظ قلّة من ترجموا له وتحدّثوا عنه، وعن نشاطه العلمي، وعمّن تلقّى عنهم، وعمّن أخذوا عنه، ويشير ابن أبي الرّجال إلى قلّة من ترجموا له فيقول: «ولم أر في كتب أصحابنا ترجمة له إلّا ما ذكره جامع سيرة الإمام المتوكّل على الله المطهّر بن محمّد بن سليمان وذكره السّيّد شمس

---

(١) انظر البدر الطّالع ١/ ٤٩٣.

(٢) انظر المستطاب لوحة ٨٣ وهدية العارفين ١/ ٧٩٢ ومعجم المؤلّفين ٤/ ٢٣٥.

(٣) انظر المستطاب لوحة ٨٣.

(٤) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩.

(٥) انظر المستطاب لوحة ٨٣.

(٦) طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩.

الدّين أحمد بن عبدالله الوزير»[١].

وإذا أردت الحديث عن شيوخه، فإنّه يمكن الحديث عنهم في قسمين:

الأوّل: قسمٌ جالسهم وشافههم، وتأثّر بهم، ومنهم: إبراهيم بن عطيّة بن محمّد بن أحمد الحارثيّ النّجراني المدائني، وهذا هو الّذي ذكرته المصادر الّتي ترجمت لابن هطيل[٢]، ومع كثرة البحث عن ترجمةٍ لهذا العالم إلاّ أنّني لم أجدها، وممّا يُذكر أنّ كتب التّراجم ترجمت لولده وهو عالم من علماء النّحو توفّي سنة (٧٩٤هـ) وهو إسماعيل بن إبراهيم بن عطيّة النّجراني[٣].

ولمّا أراد صاحب طبقات الزّيديّة أن يُترجم لإبراهيم بن عطيّة النّجراني قال: «ينظر هل له رواية عن أبيه وعنه ولده عبدالله»[٤] ويفهم من هذا النّصّ أنّ هذا العالم نشأ في أسرة علميّة، فأبوه من العلماء، وابنه عبدالله كذلك، وهذا كلّ ما ذكره صاحب الطّبقات، ولم تشر إلى أيّ وصف للعلاقة بين ابن هطيل وهذا العالم سوى علاقة التّعلّم.

الثّاني: قسمٌ لم يجالسهم، وإنّما أعجب بكتبهم، فكان مديمًا لمطالعتها، ومن هؤلاء ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) والرّضيّ الاستراباذي(ت٦٨٦هـ).

أمّا ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) فقد أعجب ابن هطيل بكافيته وشرحه عليها وشرحه على المفصّل، وأعجب أيضًا بعلله، وتحليله للمسائل النّحويّة، وقام باختصار شرح ابن الحاجب على كافيته، ونقل كثيرًا من نصوص شرح ابن الحاجب على المفصّل، ويبدو واضحًا لقارىء التّاج المكلّل مدى تأثّر ابن هطيل بنتاج ابن الحاجب، وقد يشير هذا إلى الملازمة بين ابن هطيل وكتب ابن الحاجب.

وأمّا الرّضيّ الاستراباذيّ (ت٦٨٦هـ) فعلاقة الملازمة بين ابن هطيل وشرح الرضي

---

(١) مجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥.

(٢) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩ والبدر الطّالع ١/ ٤٩٣ والجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

(٣) انظر ملحق البدر الطالع ٢/ ٥٦.

(٤) طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣/ ٥.

أشارت إليها كتب التّراجم، فروت أنّه كان يداوم على قراءة هذا الشّرح، وهذا يدلّ على تلمذته للرّضي، قال الشّوكاني[1]: «وكان مديمًا لمطالعة شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لا يفارقه في غالب أوقاته، ويحكى أنّه لمّا حضرته الوفاة أمر من يدفع إليه شرح الرضي، فدفعه إليه، فوضعه على صدره، ثمّ أنشد [الوافر]:

تمتّـع مـن شميـم عـرار نجـدٍ فمـا بعـد العشيّـة مـن عـرارِ»[2]

تلاميذه:

تلقّى العلم على يد ابن هطيل كثيرٌ من التّلاميذ، منهم المشهور من خلال تصانيفه ومنهم غير المشهور، وفيما يأتي أسماء تلاميذه:

١- أحمد بن محمذد الرّصّاص، صاحب كتاب (منهاج الطّالب في شرح كافية ابن الحاجب) وهو من علماء القرن التّاسع، ولم تشر كتب التّراجم إلى أنّه تتلمذ على ابن هطيل، ورأيت أنّه تلميذه، وذلك من خلال تكرار الرّصّاص لكلمة (سيّدنا) إذا نقل نصًّا عن ابن هطيل، فابن هطيل لم يكن من السّادة آل البيت، وإنّما يذكر هذه الكلمة تقديرًا لأستاذه ابن هطيل، وممّا يزيدني تأكيدًا على أنّه لقيه، فأخذ عنه أنّ الرّصّاص كان ساكنًا في السّودة[3]، وكذلك ابن هطيل، فقد توفّي في هذه المنطقة.

٢- الشّظبي، حسن بن محمّد بم سعيد[4].

هو أبو محمّد وأبوعليّ الشّظبيّ اليمنيّ الفقيه الشّافعيّ[5]، ولد سنة تسع وثمانين وسبعمائة، وأخذ عن السيّد محمّد بن إبراهيم بصنعاء، وتلا بها السّبع على بعض القرّاء، وأخذ عن النّفيس العلويّ والجمال بن الخيّاط بتعز، وتفقّه وحصّل كتبًا

(١) البدر الطّالع ١/ ٤٩٣.
(٢) البيت للصّمّة القشيري في اللّسان (عرر) ٤/ ٥٦٠.
(٣) انظر مصادر الفكر ٣٧٩.
(٤) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩ وطبقات صلحاء اليمن ٢٢٠.
(٥) انظر ترجمته في الضوء اللاّمع ٣/ ١٢٥ ومصادر الفكر ٢١.

جمّة، وأقام ببعض مدارس تعز يدرّس ويفيد، وكان فقيهًا نحويًّا مقرئًا محدّثًا، مات بتعز في أوائل جمادي الآخرة سنة أربعٍ وثلاثين وثمانمائة، وله كتاب تبصرة أولي الألباب في النّحو، وكتاب الدّراري المسفرة نظم الدّرّة في القراءات.

٣- الإمام المنصور عليّ بن صلاح[١].

تولّى الإمامة بعد أبيه سنة (٧٩٣هـ) وتوفّي سنة (٨٤٠هـ) بالطّاعون[٢]، وكان ابن هطيل قد وضع كتابه (عمدة ذوي الهمم) تلبية لطلب الإمام عليّ بن صلاح[٣].

٤- المرتضى بن قاسم[٤].

لم أقف على ترجمة له.

٥- المرتضى بن الهادي بن إبراهيم[٥].

لم أقف على ترجمة له.

٦- داوود بن محمّد بن يوسف الحميريّ[٦].

لم أقف على ترجمة له.

٧- صارم الدّين إبراهيم بن محمّد بن يوسف بن إبراهيم الحميريّ[٧].

لم أقف على ترجمة له.

---

(١) انظر الجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

(٢) انظر غاية الأماني ٥٧٣.

(٣) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩ ومجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥ والبدر الطّالع ١/ ٤٩٣.

(٤) انظر الجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

(٥) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩.

(٦) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩.

(٧) انظر مجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥.

آثاره:

نسبت كتب التّراجم لابن هطيل خمسة كتب، هي:

أوّلاً: التّاج المكلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل في صنعة الإعراب.

ورد في كلّ كتب التّراجم نسبة شرح على المفصّل لابن هطيل[1]، ولم يذكروا اسم الكتاب، والّذي يظهر من كلامهم على هذا الشّرح أنّ شهرته فاقت كلّ شروح المفصّل اليمنيّة، قال ابن أبي الرّجال: «وأمّا شرحه على المفصّل فهو شرح صدور الصّدور، والآية الدّالّة على أنّه بحر من البحور»[2]، وهذا الشّرح هو المعتمد عند علماء الزّيديّة[3].

وقد جاء في لوحة العنوان لهذا الشّرح اسم كتاب ابن هطيل وهو: (التّاج المكلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل في صنعة الإعراب)، وقد ذكر ابن هطيل في خطبة شرحه على المفصّل اسم الكتاب فقال: «وسمّيته التّاج المكلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل في صنعة الإعراب»[4].

والظّاهر أنّ شهرة هذا الكتاب، وكونه المعتمد عند علماء الزّيديّة جعل النّسّاخ يخطئون فينسبون هذا الكتاب بهذا الاسم لغيره من علماء اليمن، فقد جاءت نسختان من نسخ الكتاب بهذا الاسم منسوبة لإمامين من أئمّة اليمن، الأولى منسوبة للإمام المؤيّد يحيى بن حمزة، والثّانية منسوبة للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى.

---

(١) انظر المستطاب لوحة ٨٣ وطبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩ ومجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥ والبدر الطّالع ١/ ٤٩٣ والجامع الوجيز لوحة ١٠٣ وهدية العارفين ١/ ٧٢٩ والأعلام ٥/ ١٤٩ ومعجم المؤلّفين ٤/ ٢٣٥.

(٢) مجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥.

(٣) انظر المستطاب لوحة ٨٣.

(٤) التاج المكلّل لوحة ١.

أمّا النّسخة المنسوبة للإمام المؤيّد يحيى بن حمزة (ت٧٤٧هـ) فهي نسخة الفاتيكان، ومنها مصوّرة في مركز البحث العلمي في أمّ القرى[١]، وجاءت هذه النّسخة موسومة باسم: (التّاج المكلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل في صنعة الإعراب)، وهو اسم مؤلّف ابن هطيل، ولم أطّلع على هذه النّسخة، إلاّ أنّ الثّابت أنّ هذا الاسم هو اسم مؤلّف ابن هطيل، وليس اسم مؤلّف الإمام يحيى، ويؤكّد ذلك أنّ شرح الإمام يحيى بن حمزة يسمّى (المحصّل في كشف أسرار المفصّل) ومنه نسخة في الجامع الكبير[٢]، ولم يذكر الحبشي في مصادره اسمًا آخر لمؤلّف الإمام المؤيّد يحيى بن حمزة[٣].

وأمّا النّسخة المنسوبة للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت٨٤٠هـ) فذكرها بروكلمان منسوبة إليه، وهي نسخة المتحف البريطانيّ[٤]، ومنها مصوّرة في مركز البحث العلمي التّابع لجامعة أمّ القرى[٥]، وأثبت الحبشي في مصادره أنّ هذا الشّرح للإمام المهدي أحمد بن يحيى نقلاً عن بروكلمان[٦]، وقد ورد اسمان آخران لمؤلّف الإمام المهدي أحمد بن يحيى، الأوّل: المكلّل بفرائد معاني المفصّل، والثّاني: المكلّل الكاشف لغوامض المفصّل[٧]، أمّا نسخة المتحف البريطاني فوردت باسم (التّاج المكلّل بجواهر الآداب الكاشف لغوامض المفصّل في صنعة الإعراب) فيلاحظ أنّ في عنوان هذه النّسخة مزجًا بين عنوان مؤلّف الإمام المهديّ وعنوان مؤلّف ابن هطيل، وهذه النّسخة هي إحدى نسخ شرح المفصّل لابن هطيل، اطّلع

---

(١) فهرس النّحو ٩٥.

(٢) انظر فهرس مخطوطات الجامع الكبير/ الأوقاف ١٥١٢.

(٣) انظر مصادر الفكر ٥٦٨.

(٤) انظر تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٧.

(٥) انظر فهرس النّحو ٩٥.

(٦) انظر مصادر الفكر ٥٨٧.

(٧) انظر المكلّل بفرائد معاني المفصّل (مدخل التّحقيق ب).

عليها د.عبد الرّحمن العثيمين ود.عبده مريش، وذكرا أنّها من نسخ شرح ابن هطيل[1].

وقد قُسّم هذا الكتاب إلى عدّة رسائل علميّة لنيل درجة الماجستير في كليّة اللّغة العربيّة بالأزهر، وأنجز منها الرّسائل المقدّمة من:

١- عبدالله نجدي عبد العزيز.

٢- مصطفى إسماعيل عبد العال.

٣- نبوي عشماوي محمّد.

أحمد الزّين علي.

ثانيًا: عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللّسان والقلم.

وهو الكتاب الّذي بين أيدينا.

ثالثًا: معونة الطّالب على الكافية في نحو ابن الحاجب.

ورد نسبة شرح على الكافية لابن هطيل في طبقات الزّيديّة[2] والجامع الوجيز[3]، ووصفه صاحب طبقات الزّيديّة أنّه شرح صغير على الكافية، وهذا الشّرح هو اختصار لشرح ابن الحاجب على كافيته، قال ابن هطيل: «فهذه مذاكرة على الكافية لابن الحاجب انتزعتها من شرحه لها ليتيسّر على الطّالب تحقيقهما معًا».

وللكتاب عدّة نسخ خطّية، منها نسخة محفوظة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء التّابعة للأوقاف، وهي في محلّد برقم (١٧٩٤)[4]، ويقع في هذا المجلّد نسخة من المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ونسخة من عمدة ذوي الهمم ونسخة من شرح ابن

---

(١) انظر التّخمير ١/ ٥٤ والمكلّل بفرائد معاني المفصّل (مدخل التّحقيق ب).

(٢) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩.

(٣) انظر الجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

(٤) انظر فهرست الجامع الكبير ٣/ ١٥٢٢.

هطيل على الكافية، وقد حقّق هذا الكتاب في رسالة للماجستير في جامعة بغداد أنجزها الأخ علي قائد سنان.

رابعًا: شرح جمل الزّجّاجيّ.

لم يهتمّ علماء اليمن بمختصرات القدماء من النّحاة كالإيضاح والجمل واللّمع، فلم أجد شرحًا للإيضاح أو اللّمع نسب لعالمٍ يمنيّ، أمّا الجمل فقد نسب لعلماء اليمن شرحان عليه، أحدهما للإمام المؤيّد يحيى بن حمزة، واسم شرحه (المنهاج الجليّ شرح جمل الزّجّاجيّ)، ومنه نسخة خطّيّة في الجامع الكبير.

والثّاني لابن هطيل اليمني، فورد نسبة شرح على الجمل لابن هطيل في كتاب واحد من كتب التّراجم، وهو كتاب المستطاب، وأشار إلى أنّ هذا الشّرح يقع في مجلّد واحد[١].

ومع كثرة بحثي في مكتبات المخطوطات وفهارسها إلاّ أنّي لم أعثر لهذا الكتاب على نسخة، فهو ما زال ضمن الكتب الّتي لم تظهر لكونها في إحدى المكتبات الخاصّة الكثيرة الموجودة في اليمن، أو أنّه مفقود.

خامسًا: شرح ابن هطيل في اللّغة العربيّة.

ذكر د. هادي عطيّة أنّ لابن هطيل شرحًا في اللّغة العربيّة[٢]، معتمدًا على ما جاء في كلام الحبشي، فأثبت كتاب «شرح ابن هطيل في اللّغة العربيّة» ضمن الكتب اللّغويّة الخاصّة بعلماء اليمن.

والظّاهر أنّ هادي عطيّة قد التبس عليه نصّ الحبشي، فالحبشي يترجم لعالمة من عالمات اليمن تسمّى فاطمة الحمزوي مستعينًا بما ذكره زبارة في ذيل البدر الطّالع[٣]، وليس في قول زبارة والحبشي دليل على وجود هذا الكتاب، قال زبارة

---

(١) انظر المستطاب لوحة ٨٣.

(٢) انظر نشأة الدّراسات النّحويّة واللّغويّة في اليمن ٣٣٠.

(٣) انظر دراسات في التّراث اليمني ٧٧.

في ترجمته لفاطمة الحمزويّ: «كانت غاية في الجمال والكمال، بارعة في جميع الخصال لها معرفة بما تحتاج إليه من العلوم قرأت النكت وجملة كافية في أصول الدين وبعض شرح ابن هيطل في العربية»[1].

فالمعنى على تعداد العلوم الّتي قرأت فيها، فقرأت جملة من الكتب في أصول الدّين، وقرأت في العربيّة بعض شرح ابن هطيل، ولابن هطيل أربعة من الشّروح، قرأت في واحدٍ منها، والغالب لي أنّه شرح المفصّل، وليس عبارة (شرح ابن هطيل في العربيّة) تعني وجود كتاب لابن هطيل في اللّغة، وإنّما تعني ذلك الفنّ الّذي قرأت فيه فاطمة الحمزوي.

ويضاف إلى هذا أنّ هذا المسمّى لم يرد له ذكر في كتب التّراجم الّتي ترجمت لابن هطيل، كما أنّ ابن هطيل لم يشر إليه في أيّ كتاب له.

شعره:

ذكرت كتب التّراجم أنّ ابن هطيل إمام اليمن في علم العربيّة بلا منازع، ولكنّ هذه الكتب لم تهتمّ بأدب ابن هطيل، فلم تذكر إلّا القليل من أشعاره، وقد يدلّ هذا على أنّه مقلٌّ في شعره.

ويبدو لي أنّ ما ذكرته كتب التّراجم جزءٌ يسيرٌ من شعره، يدلّ على ذلك أنّ الشّوكاني ذكر أنّ لابن هطيل قصيدة في ذمّ (حوث)، ولم يصرّح إلّا بمطلعها، كما أنّ الصّراع الّذي كان موجودًا بين ابن هطيل وأهل (حوث) دافع قويٌّ لقول الشّعر، ولهذا يبدو لي أنّ هناك كثيرًا من الأشعار لابن هطيل، ولكنّ أصحاب التّراجم أهملوا ذكرها.

أمّا شعره الّذي وصل إلينا فهو ثلاث قصائد، هي:

١- قصيدة في ذمّ (حوث)، لم يذكر الشّوكاني منها سوى بيت واحد، قال

---

(١) البدر الطّالع (الملحق) ٢/ ١٨٥.

الشّوكاني[1]: «وقال قصيدة بذمّها، مطلعها [الكامل]:

قَوِّضْ خِيامَكَ رَاحِلاً عن حَوْثِ   حَوْثِ الخَبِيْثِ مَحَلّ كلّ خَبِيثِ

ولا شكّ أنّ في القصيدة غير هذا البيت.

٢- قصيدة يثني فيها على علم النّحو وتعلّمه، ويدافع فيها عن الزّمخشريّ ومفصّله وكشّافه، وذكر منها صاحب الجامع الوجيز ستّة عشر بيتًا، والأبيات هي[2] [الطّويل]:

هَل النَّحْوُ إلاّ بَحْرُ عِلْمٍ يَخُوضُهُ   صَبُورٌ عَلى دَرْسِ الدَّفَاتِرِ مُقْبِلُ

لَهُ فِطْنَةٌ وَقَّادَةٌ لا مُكَسّلٌ   عَن البَحْثِ والتَّدْقِيْقِ إنْ عَنَّ مُشْكِلُ

أَديبٌ لَبِيْبٌ لَوْذَعِيٌّ مُهَذّبٌ   قَلِيْلُ التَّوَانِي ظَاهِرُ الفَهْمِ مُنْصِلُ

لَهُ سِيمياءُ الفَضْلِ لا مُتَكَلِّفٌ   فَيُعْزَى إِلى خَرْقٍ ولا هو يَعْجَلُ

فَإنْ سُئِلَ التّبْيِينَ عَنْ مُبْهَمٍ جَلا   غَيَاهِبَه عَنْهُ ولا يَتَقَوّلُ

تَراهُ بِأَقْوالِ المُحَقِّقِ آخِذًا   ولا يزدري قَوْلَ الأخِيرِ فيُذْهَلُ

ويرعى لِجَار اللهِ حُرْمَةَ فَضْلِه   وهَلْ مِثْلُ جَار الله إلاّ يُفَضّلُ

ألم تر أَنّ النّاس في كلّ مشكلٍ   بِأَقْوَالِه فِي حَلّه يُتَوَصّلُ

وكم صَنّفوا في كلّ فَنٍّ لِيَرتَقوا   إلى ما ارتقى لَمْ يَنْزِلُوا حَيثُ يَنْزِلُ

عَلا فَضْلُه الكشّاف أكبرُ شاهدٍ   ولَمْ يَغْوِ من تِنْظارِ إلاّ المفصّل

فيا طَالِبَ الفَنّ الشّريف مُوَفّقًا   إلى كُلّ خَيْرٍ بالتّصبّر توصلُ

عَلَيْكَ بإِقْبَالِ المُجِدِّ ولا تكن   مَلُولاً إذا جَاءَ العَوِيصةَ مُكسلُ

وواظِب عَلى حفظ الأُصولِ وضَبْطها   ولَمْ يَنَل التّحقيق من ليس ينقلُ

وقَسّم لأَوْقاتِ النّهار ولا تدع   مِن اللّيل إلاّ قدرَ مَا تتنَفّلُ

وكُن قاصِدًا في كُلّ أمرٍ رِضا الّذي   عَلَيكَ غِطاء المنّ مِنه تَوسّلُ

وصلّ إلهي كُلّ حينٍ وساعةٍ   عَلَى أحمدَ والآل مَا هبّ شَمْألُ

(١) البدر الطّالع ١/ ٤٩٣.

(٢) انظر الجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

٣- قصيدة في الثّناء على العلم والمتعلّم، ولم يذكر صاحب الجامع الوجيز غير ثلاثة أبيات منها، هي[١] [الطّويل]:

أخا العِلْمِ لا تعْجَلْ لِعَيْبِ مُصَنِّفٍ ... ولَمْ تتَبَيّنْ زَلّةً مِنْه تُعْرَفُ
فَكَمْ أَفْسَدَ الرّاوي كلامًا بِرأيِه ... وكَمْ حَرّف المَنْقُولَ قَوْمٌ وصَحّفُوا
وكَمْ ناصِحٍ أَضْحى لِمَعْنىً مُغَيّرًا ... وجاءَ بشيءٍ لَمْ يُرده المُصَنّفُ

وَفاتُه:

نَقَلَ أَصْحاب كتب التّراجم ما كتبه تلميذ ابن هطيل على نسخةٍ من شرح الكافية للرّضيّ في وفاة ابن هطيل، فقد ذكر الفقيه صارم الدّين إبراهيم بن محمّد بن يوسف بن إبراهيم الحميري أنّ وفاته كانت يوم الأربعاء الحادي عشر من شهر ذي الحجّة سنة اثنتي عشرة وثمانمائة[٢].

وذكر صاحب مجمع البحور والشّوكاني أنّ وفاته كانت بصنعاء[٣]، والرّاجح عندي أنّ وفاته كانت بجهات السّودة، ذلك أنّ قبره كما ذكر صاحب الجامع الوجيز موجود في موضع يقال له: (مرقص) وهو من جهات السّودة[٤].

---

(١) انظر الجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

(٢) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩ ومجمع البدور لوحة ٣/ ٧٥ والبدر الطّالع ١/ ٤٩٣ وهدية العارفين ١/ ٧٢٩.

(٣) انظر مجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥ والبدر الطّالع ١/ ٤٩٣.

(٤) انظر الجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

المقدّمة المحسبة ومُصَنِّفها

أوّلًا: المقدّمة المحسبة:

عُرفت المقدّمة المحسبة في اليمن باسم (الطّاهريّة في علم العربيّة) وذلك نسبة إلى مؤلّفها طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ووجدت إحدى نسخها تحمل هذا الاسم[(١)]، بينما عرفت في بلاد مصر والمغرب باسم (المقدّمة) أو (المحسِبة)، أو (المحتسب)[(٢)].

والمقدّمة المحسبة كتابٌ تعليميٌّ، جاء بأسلوب موجز، وحاول فيه ابن بابشاذ ألاّ يُخلّ في اختصاره للقواعد النّحويّة والصرفيّة الهامّة للمتعلّم، وهذا الأسلوب في التّأليف عرفه نحاة العربيّة قبل ابن بابشاذ، فقد نسب للكسائي[(٣)] والجرميّ[(٤)] والمبرّد[(٥)] وغيرهم مختصرات في النّحو لكنّ معظم هذه المختصرات قد ضاع.

ومن الكتب النّحويّة التّعليميّة الموجودة قبل هذه المقدّمة كتاب الجمل في النّحو للزّجّاجي، والإيضاح العضدي للفارسيّ، واللّمع لابن جنّي وغيرها، إلاّ أنّها تختلف عن المقدّمة المحسبة في نهجها ودقّة اختصارها، لكنّ هذه الكتب قد نالت شهرة أكثر من شهرة المقدّمة المحسبة لتقدّمها عليها، فشرحت شروحًا كثيرة.

وما يميّز المقدّمة المحسبة عن غيرها التّرتيب الجديد الّذي جاء به ابن بابشاذ، فقد أراد تسهيل عمليّة التعلّم على الدّارسين، وسرعة حفظ قواعد النّحو، فقسّم كتابه إلى عشرة فصول، تضمّنت أبواب النّحو جميعها، وهذه الفصول هي:

---

(١) انظر نسخة مكتبة الجامع الكبير رقم ١٨٩٥.

(٢) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢٦.

(٣) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٠٥.

(٤) انظر تاريخ بغداد ٩/ ٣١٣ وكشف الظنون ٢/ ١٦٣٠.

(٥) انظر الفهرست ٨٨.

الفصل الأوّل: فصل الاسم.

الفصل الثّاني: فصل الفعل.

الفصل الثّالث: فصل الحرف.

الفصل الرّابع: فصل الرّفع.

الفصل الخامس: فصل النّصب.

الفصل السّادس: فصل الجرّ.

الفصل السّابع: فصل الجزم.

الفصل الثّامن: فصل العامل.

الفصل التّاسع: فصل التّابع.

الفصل العاشر: فصل الخطّ.

ويكثر ابن بابشاذ في مقدّمته من الاستعانة بالأمثلة، كما يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وليس فيها سوى ثلاثة أبيات من الرّجز في موضع استشهادٍ واحد.

وقد أعجب نحاة اليمن بمنهج المقدّمة المحسبة، حيث جاء فيها ابن بابشاذ بمنهج جديد لم يسبق إليه، وذلك يكمن في ترتيبه للأبواب النّحويّة، وفي طريقة عرضه للمادّة النّحويّة، فتأثّر علماء اليمن بهذا النّهج، وأخذ الدّرس النّحويّ يدور في فلكها، فاعتمدت للدّراسة[1].

وظهر تأثّر نحاة اليمن بها قبل عصر الشّروح والمختصرات، فمن ينظر إلى ترتيب ابن يعيش الصّنعاني لكتابه المحيط المجموع في الأصول والفروع[2] يلاحظ هذا التّأثّر، فقد اعتمد ترتيب ابن بابشاذ لمقدّمته، وعن تعلّق علماء اليمن بالمقدّمة يقول

---

(١) انظر المكلّل بفرائد معاني المفصّل (مقدّمة التحقيق) ٢١.

(٢) انظر المحيط المجموع في الأصول والفروع.

الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر: «فإنّي رأيت أكثر من تعلّق بعلم العربيّة من أهل زماننا هذا محلّقين على كتب الشّيخ طاهر بن أحمد بالدّرس، ومكبّين عليها بالمطالعة، حتّى لا يكاد يظهر لأحدٍ منهم فضلٌ في علم العربيّة ولا يرتفع له فائدة إلّا بقراءتها وتحصيلها»[١]، وكانو يقبلون على حفظ المقدّمة حتّى إنّ الملك المؤيّد الرّسولي (ت٧٢١هـ) كان من جملة حفّاظها[٢].

ثانيًا: مصنّف المقدّمة المحسبة:

هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داوود بن سليمان بن إبراهيم الجوهريّ المصريّ[٣]، من أشهر نحاة مصر في عصره، أخذ النّحو عن نحاة بغداد عندما دخلها تاجرًا، وقيل: إنّ أصله من العراق، ثمّ هاجر إلى مصر فتتلمذ على علمائها في علومٍ مختلفة، ثمّ تولّى بعض الأعمال في الدّولة المصريّة.

وقد كان ابن بابشاذ محبًّا للعلم حريصًا على جمع عدّة علوم، ويبدو لي أنّه أخذ هذا الحرص على التّعلّم من البيئة الّتي عاشها، والأسرة الّتي نشأ فيها، فهو من أسرة اهتمّت بالعلوم، فأبوه شيخٌ في القراءات، وهو راوٍ لعدّة كتبٍ في هذا العلم، وأخذ ابن بابشاذ هذا العلم عن أبيه، فأصبح إمام عصره في القراءات، وهو أيضًا إمام عصره في التّفسير، وقد تأثّر في هذا بشيخه المفسّر المعروف الحوفي، وهو إمام عصره في النّحو، وقد عُرِفَ به.

وانقطع ابن بابشاذ فترةً من الزمن عن النّاس متعبّدًا زاهدًا في غرفة بجامع عمرو بن العاص في القاهرة، ويروى في سبب تزهّده كأنّ قطًّا كان يأنس إليه، ولا

---

(١) الحاضر لوحة ١.

(٢) انظر حياة الأدب اليمني ١١٣.

(٣) انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٢/ ١١٦ والعبر في خبر من غبر ٣/ ٢٧٣ والكامل في التاريخ ٨/ ٤١٤ وشذرات الذهب ٣/ ٣٣٣ وتاريخ الإسلام٣١/ ٢٨٩ والنجوم الزاهرة ٥/ ١٠٥ والبلغة ١١٦ والوافي بالوفيات ١٦/ ٢٢٤ وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٣٩ ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٥١٥ ومعجم الأدباء ٣/ ٤٢٨ وبغية الوعاة ٢/ ١٧ وإشارة التّعيين ١٥١ ونزهة الألبّاء ٣١٢ وانظر شرح المقدّمة المحسبة / تحقيق خالد عبد الكريم (مقدّمة التّحقيق).

يخطف من مائدته شيئًا، فخطف في بعض الأيّام، ثمّ تكرّرت هذه العادة، فتبعه، فوجده يلقي ما يخطفه إلى هرٍّ أعمى في أخريات الدّار، فقال ابن بابشاذ: إذا كان في داري قطًّا أعمى قدّر الله له من يأتيه برزقه فأنا أولى!! فانقطع»[1].

أمّا وفاته فكانت في سنة تسع وستّين وأربعمائة، وقيل فيها: إنّه خرج في أحد الأيّام من غرفته إلى سطح الجامع فزلّت قدمه، فسقط إلى صحن الجامع، ثمّ نقل إلى بيته، فمات.

وقد أخذ ابن بابشاذ العلم على مجموعة من الشّيوخ في عصره، منهم:

١- والده، وهو أبو الفتح أحمد بن بابشاذ، وهو من أئمّة القراءات.

٢- الواسطيّ الضّرير، صاحب شرح اللّمع، وقد أخذ عنه ابن بابشاذ النّحو، وكان يخدمه، ومات الواسطيّ بمصر.

٣- الحوفيّ، أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، صاحب التّفسير، توفّي سنة ثلاثين وأربعمائة.

٤- الخطيب التّبريزيّ، يحيى بن عليّ، كان إماما في النحو واللغة والآداب، ومن مصنفاته شرح القصائد العشر وتفسير القرآن، وكتاب في إعراب القرآن وسماه الملخص، توفّي في سنة خمسمائة واثنيتين.

وقد تتلمذ على يد ابن بابشاذ، جملة من طلبة العلم، منهم:

١- ابن الفحّام، أبو القاسم عبدالرّحمن بن أبي بكر الصّقلّيّ، وهو أحد القرّاء المشهورين، وقام بشرح مقدّمة ابن بابشاذ في النّحو، توفّي ستّ عشرة وخمسمائة.

٢- ابن الحصّار، أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف المقرى، كان إمامًا في القراءات، توفّي سنة إحدى عشرة وخمسمائة.

٣- السّعيديّ، أبو عبدالله محمّد بن بركات بن هلال، توفّي سنة عشرين

(١) إشارة التعيين ١٥٢.

وخمسمائة.

٤- أبو الأصبَغ الزّهريّ، عيسى بن محمّد الشّنتريني، توفّي نحو الثّلاثين وخمسمائة.

وترك ابن بابشاذ مجموعة من الكتب، لقي بعضها اهتمامًا من العلماء، فعلّقوا عليها وشرحوها، وهذه الكتب هي:

١- المقدّمة المحسبة، وهي أشهر مؤلّفاته، وقد لقيت اهتمام العلماء، فشرحت، وقد حقّقها الدكتور حسام النّعيمي، وطبعت سنة ١٩٧٠م ببغداد.

٢- شرح جمل الزّجّاجي، وقد شهر ابن بابشاذ به، وله عدّة نسخ.

٣- شرح المقدّمة المحسبة، وهو شرح مطبوع، حقّقه الأستاذ خالد عبد الكريم.

٤- التّعليقة، وتسمّى تعليقة الغرفة، وهي مجموعة من التّعليقات والفوائد جمعها ابن بابشاذ من كتب كثيرة أثناء انقطاعه في غرفة بجامع عمرو بن العاص، وقيل: إنّها بلغت خمسة عشر مجلّدًا، وهو كتاب مفقود.

٥- شرح النّخبة، وذكر الأستاذ خالد عبد الكريم أنّه يحتمل التّحريف عن (المحسبة).

٦- شرح الأصول لابن السّرّاج، وهو مفقود.

٧- المفيد في النّحو، وهو كتاب مختصر حقّقه الدكتور محسن العميري، ونشره سنة ١٤٢٤هـ.

٨- التّذكرة في القراءات السّبع، نسب إليه، واستبعده الأستاذ خالد عبد الكريم[١].

---

(١) انظر شرح المقدّمة المحسبة (مقدّمة التّحقيق) ٤١.

ثالثًا: شُرُوحُ المقدّمة المحسبة:

ذكر الأخ خالد عبد الكريم أنّ شروح المقدّمة والتّعليق عليها تسعة شروح، أربعة منها شروح يمنيّة[1]، وقد تبيّن لي أنّ عدد شروح هذه المقدّمة أكثر مما ذكر، وهذه الشّروح هي:

١- شرح المؤلّف، وهو شرحٌ مطبوع حقّقه خالد عبد الكريم، ونشره في الكويت سنة ١٩٧٦.

٢- شرح ابن الفحّام (ت٥١٦هـ)، أبو القاسم عبدالرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف[2]، وهو تلميذ ابن بابشاذ، ولم يصل إلينا.

٣- شرح ابن نُمارة، محمد بن أحمد بن عمران (٥٦٣هـ)[3]، ولم يصل إلينا.

٤- شرح البغدادي، موفّق الدّين عبداللّطيف بن يوسف (ت٦٢٩هـ) وسماه باللمع الكاملية[4].

٥- ابن عصفور الإشبيلي، عليّ بن مؤمن بن محمّد (ت٦٦٩هـ) اختصر المقدّمة[5]، ولم يصل إلينا مختصره.

٦- البيان في النّحو، لأبي يحيى بن إبراهيم العمك، من علماء القرن السّابع الهجري، ذكر الحبشي أنّه استدرك فيه على المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ[6]، ولم أعثر عليه.

---

(١) انظر شرح المقدّمة المحسبة (مقدّمة التّحقيق) ٣٨.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ١٩/٣٨٨.

(٣) انظر معرفة القراء الكبار ٢/٥٢٨ والتكملة لكتاب الصلة ٢/٣٢.

(٤) انظر الوافي بالوفيات ١٩/٧٤ وعيون الأنباء في طبقات الأطباء ١/٦٩٤.

(٥) انظر شذرات الذهب ٥/٣٣١ والوافي بالوفيات ٢٢/١٦٦.

(٦) انظر مصادر الفكر ٣٧٣.

٧- الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب للإمام يحيى بن حمزة (ت٧٤٧هـ)[١]، ولهذا الكتاب نسخ في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء/ الشّرقيّة[٢] تحمل الأرقام الآتية: ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، وذكره بروكلمان وأشار إلى نسختين منه[٣]، إحداهما في المتحف البريطاني ثان ٩١٩-٩٢٠ والثّانية في رامبور ١/ ٥٥٣ رقم ٢٣٦.

٨- شرح المقدّمة المحسبة في النّحو لأحمد بن عثمان بن بصيبص (ت٧٦٨هـ)[٤]، وأشار بروكلمان إلى وجود نسخة من هذا الشّرح في مكتبة بطرسبورج في لينتجراد تحمل الرّقم(رابع ٩٤٣)[٥].

٩- شرح مقدّمة طاهر لمحمّد بن حمزة بن مظفّر (ت٧٩٦هـ)[٦]، ولم أعثر عليه.

١٠- نظم مقدّمة ابن بابشاذ في علم النّحو في ألف بيت لعبد اللّطيف بن أبي بكر بن أحمد الشّرجيّ الزّبيديّ (ت٧٩٢هـ)[٧]، ولم أعثر عليه.

١١- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللّسان والقلم لابن هطيل علي بن محمّد(٨١٢هـ) وهو موضوع التّحقيق.

١٢- الكوكب الزّاهر في شرح مقدّمة طاهر للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى(ت٨٤٠هـ)[٨]، ولم أعثر عليه.

---

(١) انظر البدر الطّالع ٢/ ٣٣٢ وهدية العارفين ٢/ ٥٢٦ ومصادر الفكر ٥٦٧.

(٢) انظر فهرست مكتبة الجامع الكبير ٣/ ١٤٦٥.

(٣) انظر تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٠٣.

(٤) انظر هدية العارفين ١/ ١١٢ ومصادر الفكر ٣٧٥.

(٥) انظر تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٠٣.

(٦) انظر مصادر الفكر ٣٧٦.

(٧) انظر بغية الوعاة ٢/ ١٠٧ ومصادر الفكر ٣٧٦ والمنظومات النحويّة ٢/ ٤.

(٨) انظر البدر الطّالع ١/ ١٢٣ ومصادر الفكر ٥٩٢.

١٣- شرح الطّاهريّة في النّحو لأحمد بن عمر بن أحمد المنقّش الزّبيديّ من علماء القرن التّاسع[1]، ولم أعثر عليه.

ويلاحظ في هذه الشّروح أنّ ثمانية منها من شروح علماء أهل اليمن، ويلاحظ أيضًا أنّ اهتمام علماء اليمن بالمقدّمة كان في القرن السّابع والثّامن وبداية التّاسع الهجري، وفي حدود اطّلاعي لم أجد شرحًا للمقدّمة لعلماء اليمن في القرن السّادس أو بعد منتصف القرن التّاسع.

وما يعنينا هنا أنّ اهتمام ابن هطيل وشرحه للمقدّمة كان مرافقًا لاهتمام علماء عصره بها، وقد ظهرت في القرن السّابع مختصرات شغلت علماء العربيّة، وأخذت جلّ اهتمامهم، فقلّ اهتمامهم بالمقدّمة المحسبة، ومن تلك مختصر ابن الحاجب المعروف بالكافية في النّحو، فاهتمامهم به فاق اهتمامهم بأيّ مختصر غيره.

---

(١) انظر مصادر الفكر ٣٨٠ والمدارس الإسلاميّة ١٧٠.

عُمْدَةُ ذَوِي الهِمَم عَلَى المُحْسِبَةِ
في عِلْمَي اللّسان والقَلَمِ

توثيق نسبته:

يؤكّد نسبة هذا الكتاب بهذا الاسم لعليّ بن محمّد المعروف بابن هطيل أربعة أمور:

أوّلها: أَنّ جميع من ترجم لابن هطيل اليمني ذكروا أنّ له شرحًا على الطّاهريّة[1]، وورد هذا الاسم في اثنين من كتب التّراجم[2].

وثانيها: مجموعة من النّقول في كتب النّحو اليمنيّة عن ابن هطيل، وهي منقولة من هذا الكتاب، وممن نقلوا عنه الرّصّاص، وهو من علماء القرن التّاسع.

وثالثها: نسبة الكتاب لابن هطيل في جميع النّسخ المخطوطة للكتاب، وذلك بوجود اسمه على ورقة العنوان في كلّ مخطوط.

ورابعها: ما ورد في خطبة ابن هطيل يدلّ دلالة أكيدة على أنّ هذا الكتاب هو الكتاب الموسوم بـ(عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللّسان والقلم).

قيمة الكتاب عند اليمنيّين وسبب تأليفه:

تشير كتب التّراجم إلى وجود علاقة بين الإمام المنصور عليّ بن صلاح

---

(١) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩ والمستطاب لوحة ٨٣ ومجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥ والبدر الطالع ١/ ٤٩٣ والجامع الوجيز لوحة ١٠٣ وهدية العارفين ١/ ٧٢٩ ومعجم المؤلّفين ٤/ ٢٣٥.

(٢) انظر هدية العارفين ١/ ٧٢٩ ومعجم المؤلّفين ٤/ ٢٣٥.

(ت٨٤٠هـ) وابن هطيلٍ اليمني، فالإمام المنصور تولّى الإمامة صغيرًا، وهو واحدٌ من الّذين أخذوا عن ابن هطيل[١]، والظّاهر أنّ الإمام طلب منه شرحًا على المقدّمة المحسبة، فقد ذكر بعض من ترجم لابن هطيل أنّه جمع شرحه على الطّاهريّة للإمام المنصور[٢]، ويبدو أنّ هذا الجمع كان في فترة الإمامة الأولى، وهي فترة قراءته على ابن هطيل، فالظّاهر أنّه طلب منه في هذه الفترة شرحًا على المقدّمة المحسبة الّتي كانت في تلك الفترة مختصرًا يحفظه الدّارسون، فطلب هذا الشّرح ليعينه على فهم هذه المقدّمة، وقد تمّت البيعة للإمام المنصور عليّ بن صلاح سنة (٧٩٣هـ)[٣].

ولعلّ هذا هو السّبب الّذي جعل ابن هطيل يعتني بهذا الشّرح، فأخرجه شرحًا مختصرًا لم يخلّ فيه بعرض القضايا النّحويّة، وكان من نتائج هذا الاعتناء أن صار الطلبة في اليمن يتداولون هذا الكتاب في مجالسهم العلميّة، وكانوا يقرأون به على شيوخهم[٤]، بل زادت عنايتهم به حيث تسابقوا إلى حفظ هذا الشّرح المختصر كما تحفظ المختصرات[٥].

منهج ابن هطيل في عمدة ذوي الهمم:

التزم ابن هطيل في شرحه للمقدّمة المحسبة بطريقة ابن بابشاذ فيها من حيث تبويبه وترتيبه للأبواب النّحويّة، وذلك يرجع إلى أنّه وغيره من الشّارحين للمختصرات لا يقومون بوضع كتاب نحويّ بملامح وتبويب جديدين، وإنّما يتابعون طريقة مؤلّف المختصر في التّرتيب والتّبويب.

---

(١) انظر الجامع الوجيز لوحة ١٠٣.

(٢) انظر طبقات الزّيديّة لوحة ٣/ ٣٠٩ ومجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥ والبدر الطّالع ١/ ٤٩٣ والأعلام ٥/ ١٥٩.

(٣) انظر البدر الطّالع ١/ ١٢٤.

(٤) انظر البدر الطّالع ١/ ٢٧٨.

(٥) انظر مجمع البحور لوحة ٣/ ٧٥.

وفي كتاب العمدة صفة عامّة يلاحظها القارى في عموم هذا الشّرح، فهو لا يسهب في شرحه لنصّ المحسبة إلاّ إذا اقتضت الحاجة إلى الإطالة، فاتّسم منهجه العام بالإيجاز في التّعبير والبساطة في المعنى، وقد صرّح بهذا النّهج في خطبة الكتاب حيث قال: «فهذه مذاكرةٌ وجيزة اللّفظ بسيطة المعنى»[(١)].

ويمكن النّظر في منهج ابن هطيل من خلال مجموعة من الملامح الّتي يمكن ملاحظتها في شرحه، وفي بعضها دلالة على الإيجاز، وهذه الملامح الّتي أقام عليها منهجه هي:

أ- طريقته في نقل المتن.

يتعامل النّحاة في شرحهم للمختصرات مع النّصّ المختصر بطرق، فمنهم من يقوم بنقل نصٍّ طويلٍ من المختصر، ويكون النّصّ المنقول تامّ المعنى، كأنّ ينقل فصل التّمييز كاملاً، ثمّ يقوم بشرح النّصّ وإيضاحه، ويقوم أثناء الشّرح بتقسيم النّصّ الّذي نقله حسب الأحكام النّحويّة الّتي تضمّنها النّصّ، هذا حال من يفصل بين شرحه وبين المتن المشروح، ومنهم من لا تجده يفصل بين النّصّ وشرحه، ويختفي المتن المشروح في ثنايا الشّرح، فهو يمزج المتن بالشّرح.

أمّا ابن هطيل فلم يأخذ بأيٍّ من هاتين الطّريقتين، وطريقته في التّعامل مع النّصّ هي أن يورد النّصّ الّذي يريد التّعليق عليه مسبوقًا بكلمة: (قوله)، ثمّ يعلّق على النّصّ بما يراه مناسبًا، وهي تختلف عن الطريقة الأولى فهو لا يقوم بنقل الفصل كاملاً، وتختلف أيضًا عن الثّانية، فنصّ المختصر واضحٌ مفصولٌ عن شرحه، مميّز بكلمة: (قوله).

وغالبًا ما يكون النّصّ الّذي يقوم بنقله قصيرًا، وفي هذا حصرٌ لألفاظ المختصر، وقد يكون النّصّ المنقول طويلاً، وهذا في حالةٍ واحدة، وهي أنْ لا يكون عند ابن هطيل ما يزيده على نصّ المختصر، فيكتفي بما ذكر في النّصّ، وفي هذا دلالة على إيجازه.

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٥.

وهذا مثالٌ على منهجه الّذي أشرت إليه، قال ابن بابشاذ في حديثِه عن الأفعال النّاقصة: «وهي ثَلاثَةَ عَشَرَ فِعْلاً مَعْ ما حُمِلَ عَليها، وهي: (كَانَ) و(أَصْبَحَ) و(أَمْسى) و(أَضْحى) و(ظَلَّ) و(بَاتَ) و(صَارَ)...»[1].

يقول ابن هطيل: «قَوْلُهُ: (وهي ثَلاثَةَ عَشَرَ فِعْلاً مَع مَا حُمِلَ عَليها). وتُسَمّى الأَفْعَالَ النَّاقِصَةَ؛ لأَنَّهُ لا يَتِمُّ مِنْها مَع مَرْفُوعِها كَلامٌ حَتّى يُؤْتَى بِالمَنْصُوبِ.

قَوْلُهُ: (وهي: «كَانَ»). وتَقَعُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

لِثُبُوتِ خَبَرِها مَاضِيًا دَائِمًا، أَومُنْقَطِعًا، نَحْوُ: گكَانَ اللهُ سَمِيْعًا بَصِيْرًاگ، و(كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا).

وبِمَعْنى (صَارَ)، نَحْوُ قَوْلِهِ:

بتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّهَا   قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُها

وتَامَّةً، نَحْوُ:

إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئونِي   فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

وزَائِدَةً، نَحْوُ:

جِيَادُ بَنى أبي بَكْرٍ تَسامَى   عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

قَوْلُهُ: (و«أَصْبَحَ»، و«أَمْسَى»، و«أَضْحى»). وتَقَعُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجملةِ بِأَوْقَاتِها، نَحْوُ: (أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا)، أَوْ (أَمْسَى)، أَوْ (أَضْحَى).

وبِمَعْنى (صَارَ)، نَحْوُ:

ثُمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهُم وَرَقٌ   جَفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبا والدَّبُورُ

---

(١) انظر المقدّمة المحسبة لوحة ٢٦.

وتَامَّةً، نَحْوُ:

وَمِـنْ فَعَـلاتـي أنّني حسَـنُ القِـرَى إذا اللّيْلَةُ الشّهْبَاءُ أضْحَى جَلِيْدُها»[١]

يلاحظ في هذا النّصّ أنّه لم ينقل نصّ ابن بابشاذ كاملاً، وإنّما اقتطع منه جزءًا قصيرًا، وهذا الجزء عبارة كاملة تامّة المعنى، أو كلمة يريد التّعليق عليها، أو مجموعة من الكلمات والأمثلة، ويلاحظ أيضًا ما في هذه الطريقة من حصرٍ لألفاظ المقدّمة المحسبة، ونستطيع أيضًا تمييز نصّ المقدّمة من خلال كلمة (قوله) الّتي يذكرها قبل نقل أيّ نصٍّ من المحسبة.

وقد ينقل فقرات طويلة ولا تجد أيّ تعليق له عليها إمّا لوضوحها فلا تحتاج إلى مزيدٍ من الإيضاح، أو لتقدّم الذّكر، فمن ذلك قوله في الفعل المستقبل: «قَوْلُه: (وأَمّا الفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ والحَالُ فَهُما سَواءٌ في اللّفْظِ، وهو مَا كَانَ أَوَّلَهُما هَمْزَةُ مُتكَلِّمٍ، أَوْ نُونُ جَماعَةٍ، أَوْ وَاحِدٌ مُعَظّمٌ، أَوْ تاءُ مُخاطَبٍ، أَوْ مُؤَنَّثٍ غائِبٍ، أَوْ ياءُ مُذَكَّرٍ غائِبٍ، مِثْلُ: أَنا أَفْعَلُ، نَحْنُ نَفْعَلُ، أَنْتَ تَفْعَلُ، أَنْتِ تَفْعَلِيْنَ، هي تَفْعَلُ، هو يَفْعَلُ).

هذا كَما ذَكَرَهُ، وقَدْ أَوْضَحَهُ بِالتَّمْثِيْلِ، إِلاّ أَنَّ في عِبَارَتِهِ تَسَامُحًا، وسَيَتَبَيَّنُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى»[٢].

واستمرّ ابن هطيل في تناول نصّ المحسبة بهذه الطّريقة في جميع كتابه، إلاّ في موضع واحدٍ، وهو عند الحديث عن الحدود، فهو يقوم بنقل الحدّ كاملاً، ثمّ يفصّل في تفسيره، وذلك في مثل قوله في حدّ الاسم الممنوع من الصّرف: «قَوْلُه: (ومِنْهَا نَوْعٌ ثَالِثٌ يَدْخُلُه الرَّفْعُ والنَّصْبُ، ولا يَدْخُلُه الجرُّ، ولا التَّنْوينُ، وهْوَ كُلُّ اسْمٍ غَيْرِ مُنْصَرِفٍ مِمّا قَدْ اجْتَمَعَ فِيه عِلَّتانِ فَرْعِيَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ أَوْ ما يَقُومُ مُقَامَهُما).

قَوْلُهُ: (كُلُّ اسْمٍ) يَعُمُّ.

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٩٣.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٧٣.

وقَوْلُه: (غَيْرِ مُنْصَرِفٍ) احْتِرَازٌ مِن المُنْصَرِف.

وقَوْلُه: (مِمّا قَدْ اجْتَمَعَ فِيه عِلَّتانِ) احْتِرازٌ مِن الوَاحِدَةِ، فَإِنَّهَا لا تُؤَثِّرُ وَحْدَها، وعِنْدَ الكُوفيِّيْنَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْثِيْرُها في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وأَنْشَدُوا للعَبّاسِ بنِ مِرْدَاسَ:

فَمـا كَـانَ حِصْـنٌ ولا حَـابِـسٌ يَفُـوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـيْ مَجْمَـعِ

ولا حُجَّةَ لَهُم فِيْهِ؛ لأَنَّ الرِّوَايَةَ: (يَفُوقَانِ شَيْخَيَّ).

وَقَوْلُه: (فَرْعِيَّتانِ)؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْها فَرْعٌ عَلَى غَيْرِها، فالتَّعْرِيْفُ فَرْعٌ عَلَى التَّنْكِيْرِ، والوَصْفُ فَرْعٌ عَلَى المَوْصُوفِ، وكَذلِكَ البَواقِي.

وقَوْلُهُ: (مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ)، قَدْ حَصَرَها ابنُ السَّرَّاجِ في قَوْلِه:

يَكُـفُّ الصَّـرْفَ تَعْـرِيـفٌ وَوَصْـفٌ وَتَـأْنِيـثٌ وعَـدْلٌ والجَمِيْـعُ
وإِعْجَـامٌ وتَـرْكِيْـبٌ وَوَزْنٌ ومِـنْ فَعْـلانَ أَحْـرُفُـهُ الفُـرُوعُ

وأَشَارَ إِلَيْها مَنْ قَالَ:

أَعْجِـمْ وأَنِّـثْ عَـادِلاً زَائِـدًا وَزْنًـا وركّـبْ وَصْـفَ جَمْـعٍ عُـرِفَ

وقَوْلُه: (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُما).

هو شَيْئانِ:

أَحَدُهُما: الجَمْعُ المُتَناهِي، فَإِنَّهُمْ نَزَّلُوا ـ كَوْنَهُ لا يُجْمَعُ بِحالٍ ـ مَنْزِلَةَ جَمْعٍ ثانٍ.

والثّانِي: التَّأْنِيْثُ بِأَحَدِ الأَلِفَيْنِ، فَإِنَّهُمْ نَزَّلُوا ـ كَوْنَهُ لا يُفَارِقُ الاسْمَ بِحَالٍ ـ مَنْزِلَةَ تَأْنِيْثٍ ثَانٍ»[1].

فالملاحظ في هذا الموضوع أنّه استخدم طريقة في الشّرح تختلف عن الطّريقة الّتي سار عليها في جميع الكتاب، وهذا يدلّ على اهتمامه بالحدود.

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٢-٣٣.

ب- الاكتفاء بنصّ المقدّمة:

بنى ابن هطيل منهجه في عمدة ذوي الهمم على الإيجاز وعدم الإطالة في الشّرح، وهذا المنهج يقتضي منه شرح ما ألبس من عبارات ابن بابشاذ، وإيضاح أحكام نحويّة تتعلّق بالنّصّ، ولم ترد فيه، وهذا ما فعله في العمدة.

أمّا إذا كان النّصّ الّذي ينقله واضحًا غير ملبس، والعلّة واضحة، وليس هناك أحكام نحويّة يمكن أن يضيفها، فلا يوجد ما يدعو إلى الإضافة أو الشّرح، وما يرد من نصّ المحسبة بهذا الشّكل فإنّ ابن هطيل يشير إلى موافقته على النّصّ بقوله: (هذا كما ذكره)، وهذه العبارة تتكرّر كثيرًا في العمدة، وأحيانًا يكتفي بها، وذلك إذا لم يكن لديه أيّ تعليق.

ومن ذلك قوله في أفعال الحواس: «قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعُ خَامِسٌ يَتَعَدّى إِلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فيَنْصبُه، وهي أَفْعَالُ الحَواسِّ الخَمْس، ومَا جَرَى مَجْراها، مِثْلُ: «أَبْصَرْتُ زَيْدًا»، و«سَمِعْتُ القِراءَةَ»، و«ذُقْتُ الطّعَامَ»، و«لَمَسْتُ الثّوبَ»، و«شَمَمْتُ الرّيْحانَ»). هذا كَمَا ذَكَرَهُ. والّذي يَجْري مَجْرَاها كُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ»[1].

فأشار إلى موافقته لكلام المحسبة، ثمّ فسّر عبارة لم يوضّحها ابن بابشاذ بالتّمثيل، ونصّ المقدّمة المحسبة المتقدّم نصٌّ واضح، وهو من الكلام النّحويّ العامّ، وقد أوضحه ابن بابشاذ في تمثيله لأفعال الحواسّ، إلاّ أنّه كان ينبغي أن يمثّل أيضًا لما يجري مجرى أفعال الحواسّ.

ومن ذلك أيضًا قوله في فصل العامل: «قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ العَوَامِلِ أَرْبَعَةٌ: مَعْنىً، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ، واسْمٌ، ثَلاثَةٌ لَفْظِيّةٌ، ووَاحِدٌ مَعْنَوِيٌّ). هذا كَمَا ذَكَرَه. والأَصْلُ مِنْها كُلِها الأَفْعَالُ»[2].

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤١٠.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٨٤.

ويكتفي بنصّ المقدّمة في حالة أخرى، وذلك إذا كان التّعليق الّذي ينبغي ذكره على النّصّ قد تقدّم ذكره، فيكتفي بالإشارة إلى أنّه قد تقدّم، وذلك في مثل قوله في اتّصال الضّمير بالفعل بدلاً من اسم الفاعل: «قَوْلُهُ: (ولَوْ كَانَ فِعْلاً لَقُلْتَ: «زَيْدٌ هِنْدٌ يَضْرِبُها» فَلَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ). وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ»[1]، فالّذي ينبغي ذكره هنا هو علّة عدم ظهور الضّمير كما في اسم الفاعل إذا قلت: (زيدٌ هندُ ضاربُها هو) والعلّة قد تقدّم ذكرها، فاكتفى بالإشارة إلى تقدّم ذكر العلّة، وهي قوله: «وذلِكَ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اسْتِتَارُهُ في الصِّفَةِ مِنْ كَثْرَةِ اللّبْسِ، بِخِلافِ الفِعْلِ»[2].

ج- الاهتمام بذكر العلّة:

تأثّر ابن هطيل كغيره من نحاة اليمن المتأخّرين بعلل ابن الحاجب، وقد بدا هذا واضحًا في شرحه للمفصّل، إذ كان لا يترك رأيًا نحويًّا دون ذكر علّة نحويّة له، وغالبًا ما كان ينقلها من شرح المفصّل لابن الحاجب.

ونجد هذا الاهتمام ظاهرًا في كتابه العمدة، فهو يذكر العلّة في جميع ما يرد في المقدّمة من أحكام نحويّة وأقوال، سواء كانت هذه الأحكام تحتاج إلى تعليل أو لا تحتاج، ويظهر من خلال قراءة العمدة وغيره من كتب ابن هطيل أنّ اهتمامه بالعلّة جعل من ذكر العلّة غايةً له، وهو يرى أنّ العلّة النّحويّة يجب أن تطّرد في جميع الباب النّحويّ، فإذا خالف في الباب شيءٌ لم يكن التّعليل سليمًا.

وظهرت في العمدة صورتان للعلّة النّحويّة: فهناك علل جدليّة لا طائل فيها، وهناك علل لأحكام نحويّة لها أثرٌ على الحكم النّحويّ.

فمن الصّورة الأولى قوله في تقديم الاسم على الفعل: «(فَصْلُ الاسْمِ) إِنَّما قَدَّمَ الاسْمَ عَلَى الفِعْلِ؛ لأنَّه يُخْبَرُ بِهِ وعَنْهُ، والفِعْلُ يُخْبَرُ بِهِ ولا يُخْبَرُ عَنْه، ومَا أُخْبِرَ بِهِ وعَنْهُ فَتَقْدِيْمُه أَهَمُّ»[3]، فما ذكره هنا هو علّة تقديم الاسم على الفعل، وهي علّة

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٥٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٥٤.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص١٣.

جدليّة، والبحث في مثل هذا العلل لا يؤدّي إلى نتيجة بيّنة، ولا يؤثّر على الحكم كثيرًا على الحكم النّحويّ.

ومنها أيضًا ما ذكره في علّة تقديم الرّفع على النّصب، قال ابن هطيل: «إنّما قَدَّمَ الرَّفْعَ عَلَى النَّصْبِ لأَنَّهُ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ، والنَّصْبُ عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ، والفَاعِلُ قَبْلَ المَفْعُولِ»[1] ونجد من هذه العلل أيضًا علّة تقديم الفعل على الحرف، وعلّة تقديم النّصب على الجرّ، وعلّة تقديم الجرّ على الجزم، ومنها كون أحد المرفوعات أصلاً لجميع المرفوعات، وغيرها من العلل.

ومن الصّورة الثّانية قوله في امتناع تصرّف (ليس): «قَوْلُهُ: (وكَذلكَ الباقي في الأَكْثَرِ يَتَصَرَّفُ هذا التَّصرُّفَ إلاّ «لَيْسَ»). وذلِكَ لأَنَّهُم لَمّا اسْتَعْمَلُوها أَدَاةً للنَّفْيِ أَشْبَهَتْ الحَرْفَ، فَلَمْ تَتَصَرَّفْ. وكَذلِكَ (مَا دَامَ)، وجَمِيْعُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ فَإِنَّهُنّ لا يَتَصَرَّفْنَ إِلاّ (كَادَ). واللهُ وأَعْلَمُ»[2].

والأصل في العلّة عنده أن تنطبق على جميع الباب، فإذا خالف العلّة شيءٌ في الباب لم تكن علّة، لذلك تراه يدقّق كثيرًا في العلل وانسجامها مع جميع ما في الباب، فقد خالف ابن بابشاذ في بعض علله؛ لأنّها لم تنسجم مع جميع ما في الباب، ومن ذلك قوله في حروف الابتداء غير العاملة: «قَوْلُهُ: (وإِنّمَا سُمِّيَتْ بِذلِكَ لِكَثْرَةِ وَقُوعِ المُبْتَدأ بَعْدَها). فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ مِنْها مَا لا يَكَادُ المُبْتَدَأ يَقَعُ بَعْدَهُ كـ(أَمَا) الاسْتِفْتَاحِيَّةِ، وفي الكَشّافِ أَنَّهَا مِنْ طَلائِعِ القَسَمِ. ومِنْهَا مَا لا يَقَعُ بَعْدَهُ إِلاّ المُبْتَدَأُ كـ(لَوْلا) الامْتِنَاعِيَّةِ، وكَأَنَّهُ رَاعَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُها. واللهُ أَعْلَمُ»[3].

ويستعين أحيانًا بعلل ابن بابشاذ في شرحه، وذلك لأنّ ابن بابشاذ لم يهتمّ كثيرًا بالعلل النّحويّة في مقدّمته، فينقل من شرحه ما ذكره من علل معترضًا عليها لا موافقًا لها، من ذلك ما ذكره في باب البدل، فإنّ بدل الكلّ والبعض لا يكون في

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٠٤.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٩٨.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٥٩.

ويزيد أحيانًا على الحدّ الّذي أورده في المقدّمة، وذلك كزيادة المعنى اللّغوي في حدّ الحرف، قال: كَقَوْلُهُ: (الحَرْفُ مَا أَبَانَ عَنْ مَعْنىً في غَيْرِهِ، ولَمْ يَكُنْ أَحَدَ جُزْأَيْ الجملةِ، خِلافَ الاسْمِ والفِعْلِ، نَحْوُ: مِنْ، وإلى، وشِبْهُه). الحَرْفُ في اللّغَةِ يَكُونُ بِمَعْنَى الطَّرَفِ، وبِمَعْنَى الوَجْهِ، والنّاقَةِ الصَّلْبَةِ، وقِيْلَ: الضّامِرَةُ، قَالَ طَرَفَةُ:

وحَــرْفٍ كَــأَلْــوَاحِ الأَرَانِ نَسَــأْتُهَــا ... عَلَـى لاحِـبٍ كَـأَنَّـهُ ظَهْـرُ بُـرْجُـدِ

وغَيْرِ ذلِكَ.

قَوْلُهُ: (مَا أَبَانَ عَنْ مَعْنىً) يَعُمُّ. وقَوْلُهُ: (في غَيْرِهِ) احْتِرَازٌ مِن الاسْمِ والفِعْلِ. وقَوْلُهُ: (ولَمْ يَكُنْ أَحَدَ جُزْأَيْ الجملةِ) لئلاّ يَرِدَ المَوْصُولُ ونَحْوُهُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً في غَيْرِهِ، وهو الصِّلَةُ، إلاّ أَنَّهُ يَكُونُ أَحَدَ جُزْأَي الجملةِ، نَحْوُ: (أَعْجَبَنِي الَّذي أَبُوهُ قَائِمٌ). وكَذلِكَ أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَام وشِبْهُها، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَنْ أَبُوكَ؟)، فَقَدْ دَلَّتْ (مَنْ) عَلَى مَعْنىً في غَيْرِها، وهو الاسْتِفْهَامُ عَن الأَبِ. لا يُقَالُ: فَالحَرْفُ أَيْضًا يَكُونُ أَحَدَ جُزْأَي الجملةِ، بِدَلِيْلِ نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (مِنْ حَرْفُ جَرٍّ)، و(مَا حَرْفُ نَفْيٍ)؛ لأَنّا نَقُولُ: المُعْتَبَرُ هو أَصْلُ الوَضْعِ، ولَمْ تُوضَعْ (مِنْ) لِيُخْبَرَ عَنْهَا أَنَّها حَرْفُ جَرٍّ، وكذلِكَ البَاقِي، وإِنّما يَجْرِي هذا في كَلامِ النُّحَاةِ، وقَدْ يَجِيءُ في غَيْرِهِ، وهو في مِثْلِ هذا بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ»[1].

يلاحظ ما في تفسير هذا الحدّ من فصلٍ وتمييز بين المحدود، وهو الحرف، وغيره من المفردات، فقد منع هذا الحدّ من دخول الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام فيه، فهو حدٌّ جامع لكلّ الحروف، مانعٌ لدخول غير الحروف فيه.

وإذا كان الحدّ الّذي يضعه ابن بابشاذ مرفوضًا لكونه غير جامع، فلابن هطيل طرق في معالجة مثل هذا الحدّ، فتجده أحيانًا يصوّب كلمة في الحدّ كما في مثل حدّ المنادى المبنيّ على الضمّ، وذلك قوله: «قَوْلُه: (نَوْعٌ مِن الأَسْمَاءِ المُنَادَاةِ، وهو كُلُّ اسْمٍ مُفْرَدٍ عَلَمٍ، أَوْ مَخْصُوصٍ، مِثْلُ: «يَا زَيْدُ»، و«يَا رَجُلُ» إذا أَقْبَلْتَ

(١) عمدة ذوي الهمم ص١٨٩-١٩٠.

بدل المضمر من المضمر ولا في بدل المضمر من الظّاهر، قال في العمدة: «قَوْلُهُ: (إلّا بَدَلَ المُضْمَرِ مِن المُضْمَرِ، وبَدَلَ المُضْمَرِ من الظّاهِرِ). قَالَ في شَرْحِهِ: لأَنَّ الإِضْمَارَ يَرْفَعُ لَفْظَ البَعْضِيَّةِ، وإِذا ارْتَفَعَ لَمْ يُتَصَوَّرْ فِيْهِ بَدَلُ البَعْضِ مِن الكُلِّ، ويُتَصَوّرُ فِيْمَا سِوَاهُ. قُلْنَا: هذا غَيْرُ صَحِيْحٍ؛ بِدَلِيْلِ تَصَوُّرِهِ في نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ»[1].

واستمرّ ابن هطيل في هذا النّهج بذكره للعلل، فكان اهتمامه بها على اطّراد في الكتاب جميعه، وهذا الاهتمام يدلّ على رسوخ الملكة النّحويّة عنده.

د- الاهتمام بالحدود والضّوابط:

الحدّ هو الفصل والتّمييز بين المحدود وغيره، ويفيد ما تفيده الأسماء من التّمييز والفصل بين المسمّى وغيره من المسمّيات، فيشترط أن يكون الحدّ جامعًا حتّى يضمّ تحته جميع المحدود، ويشترط أيضًا أن يكون مانعًا حتّى يتمّ الفصل والتّمييز.

وقد اهتمّ ابن بابشاذ في مقدّمته بوضع الحدود للمباحث الرئيسة، وأهمل وضع كثير من الحدود، وكان ابن هطيل يقوم بمناقشة ألفاظ الحدود الّتي وردت في المقدّمة لفظًا لفظًا؛ ليتبيّن إنّ كانت هذه الحدود جامعة مانعة.

ومن الأمثلة على الحدود الجامعة قوله في حدّ الفعل: «قَوْلُه: (الفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وزَمَانٍ مُخْتَصٍّ، مِثْلُ: فَعَلَ، يَفْعَلُ، سَيَفْعَلُ). قَوْلُه: (مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ) يَعُمُّ. وقَوْلُه: (وزَمَانٍ) احْتِرَازٌ مِن المَصَادِرِ، نَحْوُ: (القِيَامِ)، و(الضَّرْبِ). وقَوْلُه: (مُخْتَصٍّ) احْتِرَازٌ مِن نَحْوِ: (الغَبُوقِ)، و(الصَّبُوحِ)، والمُرَادُ بِالمُخْتَصِّ المَاضِي، والحَاضِرُ، والمُسْتَقْبَلُ، وقَدْ أَوْضَحَهُ بِالتَّمْثِيْلِ»[2].

فلم يورد على هذا الحدّ أيّ اعتراض، ويلاحظ أنّه قام بحصر ألفاظ الحدّ، والغاية من الحصر الفصل والتّمييز بين ما يدخل في الحدّ من الأفعال وغيرها من أقسام الكلام.

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٩١.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٦١.

عَلَيْهِ). وهذا قَدْ تَقَدَّمَ، و(مَعْرِفَةٌ) أَحْسَنُ مِنْ (عَلَمٍ)؛ لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)»[1]. فهو يرى أنّ كلمة (علم) تجعل من الحدّ غير جامعٍ لجميع أنواع المنادى المبنيّ على الضّمّ، ورأى أنّ كلمة (معرفة) أولى؛ لأنّ في الأسماء المناداة المبنيّة ما ليس علمًا، كما بيّن.

وتراه أحيانًا يزيد على حدّ ابن بابشاذ لكون الحدّ الذي وضعه ناقصًا، وذلك كما في حدّ المثنّى، قال ابن هطيل: «قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا نَوْعٌ تَاسِعٌ رَفْعُه بالأَلِفِ، ونَصْبُهُ وجَرُّهُ بالياءِ المَفْتُوحِ مَا قَبْلَها، وذلِكَ كُلُّ اسْمٍ مُثَنّىً). صَوَابُهُ أَنْ يَزِيْدَ: أَوْ مُلْحَقٌ بِهِ؛ لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (كِلا) و(كِلْتَا) مُضَافَانِ إِلى مُضْمَرٍ، و(اثْنَانِ) وفُرُوعُه، واللهُ أَعْلَمُ»[2].

ويعترض أحيانًا على جزء من الحدّ دون أن يصوّب الحدّ أو يضع بديلاً له، وذلك في مثل معالجته لحدّ الضّمائر المنفصلة، قال: «قَوْلُه: (ومِنْها نَوْعٌ خَامِسٌ يَكُونُ مَنْصُوبًا في التَّقْدِيرِ، مُنْفَصِلاً، وهو ضَمِيْرُ كُلِّ مَفْعُولٍ، تَقَدَّمَ عَلَى فِعْلِهِ أَوْ تَأَخَّرَ بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ، أَوْ كَانَ مَفْعُولاً ثَانِيًا، أَوْ ثَالِثًا، أَوْ إِغْرَاءً لِمُخَاطَبٍ، فَتَنْتَصِبُ الأَسْماءَ الظَّاهِرَةَ بَعْدَه). قَوْلُه: (ضَمِيْرُ كُلِّ مَفْعُولٍ) يَدْخُلُ فِيْهِ الثَّالِثُ، وقَوْلُه: (تَقدَّمَ عَلَى فِعْلِهِ) إِلى آخِرِه يُخْرِجُه عَنْه. ولَيْسَ التَّقْدِيْرُ هَاهُنا كَالتَّقْدِيْرِ في المُعْرَبِ، وإِنَّمَا المُرَادُ بِهِ الحُكْمُ عَلَى المَوْضِعِ بالنَّصْبِ. وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: (ضَمِيْرُ كُلِّ مَفْعُولٍ)، وهو يَكُونُ غَيْرَ مَفْعُوْلٍ أَيْضًا، نَحْوُ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ۝٢٤﴾ [سبأ][3]، وهو واضح في هذا الاعتراض على هذا الحدّ، فقد أيّده بالشّاهد القرآنيّ.

وتجده أحيانًا يرفض حدّ ابن بابشاذ دون أن يفسّره أو يضع حدًّا آخر غيره، وذلك كما في حدّ النّعت، قال: «(وأَمّا النَّعْتُ فهو تَحْلِيَةُ المَنْعُوتِ بِفِعْلِهِ، أَوْ بِحِلْيَتِه، أَوْ بِصِناعَتِهِ، أَوْ بِنَسَبِهِ، أَوْ بِبَلَدِهِ، أَو بـ«ذي» الّتي بِمَعْنى صَاحِبٍ). هذا لَيْسَ بِحَاصِرٍ

(1) عمدة ذوي الهمم ص٣٢٠.

(2) عمدة ذوي الهمم ص٦٩.

(3) عمدة ذوي الهمم ص١٠٠.

بِدَلِيْلِ أَنَّكَ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ)، ونَحْوَ ذلِكَ، ولَيْسَ مِنْ هذه الأَقْسَامِ»[1].

ومثل ذلك قوله في حدّ النّسق: «قَوْلُهُ: (فَصْلٌ وأمّا النّسَقُ فهو الجَمْعُ بَيْنَ الشَّيئَيْنِ، أَو الأشْيَاءِ بِوَاسِطَةٍ في اللّفْظِ والمَعْنى، أَوْ في اللّفْظِ دُونَ المَعْنى). هذا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيْرًا لِنَفْس مَا يَفْعَلُهُ المُتكَلِّمُ دُونَ الأَمْرِ المَقْصُودِ إلى تَعْرِيْفِهِ، وكَذلِكَ تَفْسِيْرُهُ للنَّعْتِ، والتَّأْكِيْدِ، والبَدَلِ. وإذا كُنْتَ قَدْ فَهِمْتَ مَا أُلْقِيَ عَلَيْكَ لَمْ يَخْفَ عَلَيْكَ التَّفْسِيْرُ المُسْتَقِيْمُ»[2].

ومن أشكال اعتراضه على حدود ابن بابشاذ أنّه يقوم بتصويب الحدّ كاملاً أو ترجيح حدٍّ آخر غير الحدّ الّذي ارتضاه صاحب المقدّمة، وذلمك في مثل ما ذكره في حدّ الاسم، قال: «قَولُه: (الاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمَّىً شَخْصًا كَانَ أَوْ غَيْرَ شَخْصٍ). يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّه يَدْخُلُ فِيْهِ الفِعْلُ والحَرْفُ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما يَبِيْنُ عَنْ مُسَمّىً، أَلا تَرى أَنَّ (قَامَ) مَثَلاً يَبِيْنُ عَنْ مُسَمّىً هُو القِيامُ، و(مِنْ) يَبِيْنُ عَنْ مُسَمّىً هو ابْتِداءُ الغَايَةِ، ومَعْ ذلكَ فَلَيْسا باسْمَيْنِ. فالأَوْلى أَنْ يُقَالَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً في نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثّلاثَةِ، أَو نَحْوُ ذلكَ»[3].

ويرجّح أحيانًا حدًّا آخر دون بيان وجه الاعتراض على حدّ صاحب المقدّمة، وذلك مثل قوله في حدّ البدل: «قَوْلُهُ: (فَصْلٌ وأَمّا البَدَلُ فَهوَ إِعْلامُ السّامع بِمَجْمُوعَي الاسْمِ عَلَى طَرِيْقِ البَيَانِ). صَوَابُهُ: إِعْلامُ السَّامعِ بِمَجْمُوعِ الاسْمَيْنِ. واللهُ أَعْلَمُ»[4].

هذا منهج ابن هطيل في المواضع الّتي ذكر ابن بابشاذ حدودها، أما في المواضع الّتي غفل صاحب المقدّمة عن حدّها، فقد حرص ابن هطيل على وضع الحدّ الّذي

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٧١.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٩٣.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص١٤.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٤٨٥.

يرتضيه، وكان له في حدوده مصدران، هما الكافية لابن الحاجب والمفصل للزّمخشري، وفي عرضه لهذا الحدود ثلاثة طرق، فهو يذكر أحيانًا الحدّ اللّغويّ والاصطلاحيّ، وأحيانًا يقوم بذكر الحدّ ثمّ تفسيره، ويقوم في الثّالثة بذكر الحدّ الاصطلاحي دون تفسير.

فمن الأولى قوله في حدّ المضمر: «المُضْمَرُ في اللُّغَةِ هو المَخْفِيُّ، قَالَ الطِّرِمّاحُ:

يَبْــدُو وتُضْمِــرُهُ البِــلادُ كَــأَنَّــهُ　　　سَيْــفٌ عَلَــى عَلَــمٍ يُسَــلُّ ويُغْمَــدُ

وفي الاصْطِلاحِ: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا، أَوْ مَعْنىً، أَوْ حُكْمًا»[1]، فابن بابشاذ لم يضع حدًّا للمضمر، ولذلك قام بحدّه، واختار له حدّ ابن الحاجب في الكافية[2].

ومن الثّانية قوله في حدّ اسم الفاعل: «قَوْلُهُ: (أَسْمَاءُ الفَاعِلِيْنَ). وهي كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الحَاجِبِ: «مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الحُدُوثِ». فَقَوْلُهُ: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) يَعُمُّ. وَقَوْلُهُ: (لِمَنْ قَامَ بِهِ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ اسْمِ المَفْعُولِ. وَقَوْلُهُ: (بِمَعْنَى الحُدُوثِ) احْتِرَازٌ مِن الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ»[3]. فذكر الحدّ الّذي ارتضاه ثمّ قام بتفسيره، وهكذا فعل في بقيّة المشتقّات، فابن بابشاذ لم يحدّ أيّ نوعٍ منها.

ومن الثّالثة قوله في حدّ المبني: «قَوْلُهُ: (فَصْلُ الأَسْماءِ المُضْمَرَةِ، وهو القِسْمُ الثّانِي مِنْ أَقْسَامِ الأَسْماءِ). لَمّا فَرَغَ مِن الكَلامِ في المُعْرَبِ، وهو الظّاهِرُ، عَقَبَهُ بالكَلامِ في المَبْنِي. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «وهو الّذي سُكُونُ آخِرِهِ وحَرَكَتُه لا بِعَامِلٍ». ويُسَمّى سُكُونُهُ وَقْفًا، وحَرَكَاتُه ضَمًّا وفَتْحًا وكَسْرًا»[4] ولم يتطرّق إلى تفسير هذا الحدّ كما فعل بحدّ ابن الحاجب لأسماء الفاعلين.

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٨٨.

(٢) انظر الكافية ١٤٣.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٤٣٢.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٨٥.

هـ- التّمثيل لعبارات المقدّمة:

أشبع ابن بابشاذ مقدّمته بالأمثلة، ولكنّه مع ذلك أغفل التّمثيل لكثير من المسائل والأحكام النّحويّة، والتّمثيل له دور في فهم الحكم النّحويّ إذا كان الحكم المذكور غير مفهوم أو ملبس، فيحتاج فهمه إلى تمثيل.

ومهمّة ابن هطيل في شرحه للمقدّمة أن يعمل على إيضاح عبارات المقدّمة، وتقريب الحكم النّحويّ إلى الأذهان، فحرص على أن يكون الحكم واضحًا من خلال تمثيله للمواضع الّتي غفل ابن بابشاذ عن التّمثيل لها، وأسلوبه في التّمثيل جاء على ثلاثة أضرب، الأوّل: تمثيله للأبواب النّحويّة الّتي غفل ابن بابشاذ عن التّمثيل لها، والثّاني: تمثيله للأحكام النّحويّة الّتي لم يمثّل لها ابن بابشاذ، والثّالث: التّمثيل بالآيات القرآنيّة والشّواهد الشّعريّة.

فمن الضّرب الأوّل ما ذكر في الحديث عن المبني لما لم يسمّ فاعله، قال: «قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ سَابِعٌ يُبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وهو كُلُّ مَا كَانَ مِنْ صَحِيْحِ الأَفْعَالِ، أَوّلُه مَضْمُومًا، وما قَبْلَ آخِرِه مَكْسُورًا مَع المَاضِي ومَفْتوحًا مَع المُسْتَقْبَلِ، مَثْلُ: «كَقَدْ عُلِمَ زَيْدٌ قَائمًا»، و«أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا»، و«أُعْلِمَ زَيْدٌ عمرًا قَائمًا»، و«أُبْصِرَ زَيْدٌ»، و«نُزِلَ عَلَى عَمْرٍو»). هذا مَا ذَكَرَهُ. ولَمْ يُمَثّل المُسْتَقْبَلَ، وهو نَحْوُ: (يُعْلَمُ زَيْدٌ قَائمًا)، و(يُعْطَى زَيْدٌ دِرْهَمًا)، و(يُعْلَمُ زَيْدٌ عَمْرًا قَائمًا)، و(يُبْصَرُ زَيْدٌ)، و(يُنْزَلُ عَلَى عَمْرٍو)، والفَرْقُ بَيْنَ (يُعْلَمُ) الأَوّلِ، و(يُعْلَمُ) الثّانِي، أَنَّ الثّانِي أَصْلُهُ (يُؤَعْلِمُ)؛ لأَنَّ مَاضِيَهُ (أَعْلَمَ)»[1]. فهو ها هنا قد مثّل لباب المستقبل المبني لما لم يسمّ فاعله، وقد ذكره ابن بابشاذ في النّصّ ولم يمثّل له.

ومن ذلك أيضًا ما ذكر في باب إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين، فبعد أن قام ابن هطيل بتوضيح النّصّ كاملاً، قال: «وقَدْ غَفَلَ عَنْ تَمْثِيْلِ عَمَلِ أَسْمَاءِ المَفْعُولِيْنَ، وهو نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ مُعْطىً دِرْهَمًا اليَوْمَ أَوْ غَدًا)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ، وتَجْرِي مَجْرَى

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤١٢.

أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ في جَمِيْعِ مَا ذَكرنَاهُ، واللهُ أَعْلَمُ»[١].

ومن الضّرب الثّاني قوله في باب كان وأخواتها: « قَوْلُهُ: (وكُلُّها يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَخْبَارُها عَلَيْها إلاّ مَا لَزِمَ أَوّلُهُ «مَا»). يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ)، وشِبْهَهُ، ولا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ) وشِبْهَهُ؛ لأَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ لِهَا صَدْرُ الكَلام. ولا: (قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ)؛ لأَنَّ (مَا) المَصْدَرِيَّةَ لا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيْمَا قَبْلَهَا كَالاسْمِ المَوْصُولِ»[٢] فقام ابن هطيل بتوضيح النّصّ من خلال التّمثيل مع شرح ما يلوم من عبارة المقدّمة.

ومن ذلك أيضًا قوله في توضيح معاني حروف الجرّ: «قَوْلُهُ: (وهي: مِنْ). ومَعْنَاهَا ابْتِدَاءُ الغَايَةِ، نَحْوُ: (سِرْتُ مِن البَصْرَةِ). والتَّبْيِيْنُ، نَحْوُ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ۝٣٠﴾ [الحج]. والتَّبْعِيْضُ، نَحْوُ: (أَخَذْتُ مِن الدَّرَاهِمِ). وزَائِدَةٌ في غَيْرِ المُوجَبِ، نَحْوُ: (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، وفي المُوجَبِ عِنْدَ الأَخْفَشِ، نَحْوُ: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ)، وهو مَذْهَبُ الكُوفِيّيْنَ.

قَوْلُهُ: (وإلى). ومَعْنَاها انْتِهاءُ الغَايَةِ، نَحْوُ: (سِرْتُ مِن البَصْرَةِ إلى بَغْدَادَ). وقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى (مَع)، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۝٢﴾ [النساء].

قَوْلُهُ: (وفي). ومَعْناهَا الظَّرْفِيَّةُ، نَحْوُ: (صَلَّيْتُ في المَسْجِدِ). وقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى (عَلَى)، نَحْوُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ۝٧١﴾ [طه][٣]. وكذلك في بقيّة حروف الجرّ، فيلاحظ هنا أنّه أيّد المعنى الّذي جاء عليه حرف الجرّ بالأمثلة والشّواهد القرآنيّة.

ومن الضّرب الثّالث ما ذكر في التّابع عند القطع عن إعراب ما قبله، قال: «قَوْلُهُ: (وعَلَى هذا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ۝١٦٢﴾ [النساء]).

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٥٥-٤٥٦.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٠٠.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٢٢-٢٢٣.

أَيْ: عِنْدَ الجُمْهُورِ، وكذلِكَ قَوْلُ خِرْنِقَ:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذين هم ... سُمّ العُداةِ وآفَةُ الجُزرِ
النّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ»[١]

فأيّد الشّاهد القرآني الّذي استشهد ابن بابشاذ بشاهد شعريّ، واستعمل هذا كثيرًا في العمدة، وذلك لأنّ المقدّمة المحسبة خالية من الشّواهد الشّعريّة، فاحتاج شرحها إلى كثير من الشّواهد.

و- الزّيادة في الاحتراز:

يهتمّ ابن هطيل كثيرًا بالحكم النّحويّ، ومن مظاهر هذا الاهتمام المبالغة في الاحتراز في الحكم، وفي هذه الاحترازات يجعل ابن هطيل الحكم النّحويّ في دائرته الضّيّقة خوفًا من أن يدخل في الحكم ما ليس منه، وهذه الاحترازات ليست مثل تلك الّتي يذكرها في الحدود، فتلك خاصّة بتحديد دائرة الباب النّحويّ، أمّا هذه فهي في تحديد حكم نحويّ.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في تحديده لموقع الاسم الظّاهر من الإعراب، قال: «قَوْلُهُ: (فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ هذِه الأَسْمَاءِ وشِبْهِهَا بَعْدَ «نَفَعَني» وشِبْهِهِ فَهْوَ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ. وكُلُّ مَا جَاءَ مِنها بَعْدَ «نَفَعْتُ» وشِبْهِهِ فَهْوَ مَفْعُولٌ مَنْصُوبٌ. وكُلُّ مَا جَاءَ مِنْها بَعْدَ «انْتَفَعْتُ بِكَذا» أَو «مِنْ كَذا» وشِبْهِهِ فَهْوَ مَجْرُورٌ). وذلكَ لأَنَّ (نَفَعَنِي) وشِبْهَهُ فِعْلٌ ومَفْعُولٌ، ولَيْسَ بَعْدَ الفِعْلِ والمَفْعُولِ إلّا الفَاعِلُ. و(نَفَعْتُ) وشِبْهُهُ فِعْلٌ وفَاعِلٌ، ولَيْسَ بَعْدَ الفِعْلِ والفَاعِلِ إلّا المَفْعُولُ. والباءُ وشِبْهُها حَرْفُ جَرٍّ، ولَيْسَ بَعْدَ حَرْفِ الجَرِّ إلّا المَجْرُورُ. فَلِذلكَ تَقُولُ: (نَفَعَنِي زَيْدٌ)، و(نَفَعْتُ زَيْدًا)، و(انْتَفَعْتُ بزَيْدٍ) وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ. وهو يُرِيْدُ: مَا لَمْ يَكُنْ تَابِعًا، وإِلّا وَرَدَ عَلَيْهِ نَحْوُ: (نَفَعَكُمْ كُلُّكُم زَيْدٌ)، و(نَفَعْتُم كُلُّكُمْ زَيْدًا). واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّ ذَلِكَ إذا وُصِلَ بِكَلامٍ ثَبَتَ فيه حَرَكَتُه وتَنْوِينُه). أَمّا الحَرَكَةُ فِلِتَدُلَّ

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٧٩-٤٨٠.

عَلى مُوجَبِ رَفْعِهِ أَوْ نَصْبِهِ أَوْ جَرِّهِ. وأَمّا التّنْوِيْنُ فَلِيَدُلَّ عَلَى مُوجَبِ صَرْفِه. وهو يَعْنِي مَا لَمْ يَكُنْ عَلَمًا مَوْصُوفًا بِـ(ابنٍ) مُضَافًا إِلى عَلَمٍ، وإِلاّ وَرَدَ عَلَيْهِ نَحْوُ: (هذا زَيْدُ بنُ عَمْرٍو). واللهُ أَعْلَمُ»[١].

ففي قوله: (وهويريد ما لم يكن تابعًا) احتراز يجعل الحكم محدودًا؛ لأنّه لو كان تابعًا - كما بيّن- لا يكون موقعه الإعرابيّ الموقع الّذي يستحقّه الاسم الظّاهر، فأخرج التّوابع من هذا الحكم. وكذلك ما جاء في قوله: «وهو يَعْنِي مَا لَمْ يَكُنْ عَلَمًا مَوْصُوفًا بِـ(ابنٍ) مُضَافًا إِلى عَلَمٍ» فإذا كان كذلك خرج عن الحكم المذكور.

ويلاحظ أنّ هذه الاحترازات والتّنبيهات من الأمور العامّة الّتي لا تجهل، ولذلك قال: (وهو يريد) و(هو يعني)؛ لأنّه موجود في نيّة ابن بابشاذ.

ز- طريقة الأسئلة والأجوبة:

وهو نهجٌ سار عليه كثيرٌ من المتأخّرين، وعليه ابن هطيل في شرح المقدّمة حيث استحدمه في مواطن الخلاف النّحويّ وبيان العلل.

أمّا الأوّل فيبيّن فيه اختلاف النّحاة في مسألة ما مع ترجيحه للرّأي المناسب الّذي يراه في المسألة، ومن ذلك ما ذكر في (ربّ) ومطابقة مجرورها للتّمييز، قال: «أَمّا (رُبَّ)، وَوَاوُهَا، وفَاؤُها، فَلِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا لا تَدْخُلُ إِلاّ عَلَى النَّكِرَةِ. وقَوْلُهُم: (رُبَّهُ رَجُلاً)، قِيْلَ: نَكِرَةٌ، وقِيْلَ: جَارٍ مَجْرَى النَّكِرَةِ لِمَا فِيْهِ مِن الإِبْهَامِ. وهَلْ يُطَابِقُ التَّمْيِيْزَ أَو لا؟ الصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا يُطَابِقُ خِلافًا للكُوفِيّيْنَ»[٢]، فاكتفى هنا بترجيح الرّأي الّذي رآه دون التصريح بآراء النّحاة، وهذا من مقتضيات الإيجاز.

ومن ذلك أيضًا قوله في متعلّق الجارّ والمجرور: «قَوْلُهُ: (وكُلُّ مَا وَقَعَ مِنْها خَبَرًا لِمُبْتَدأ، أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، أَوْ صِلَةً لِمَوْصُولٍ، أَوْ حَالاً لِذِي حَالٍ، فَإِنَّه يَتَعَلَّقُ أَبَدًا بِمَحْذُوفٍ).مِثَالُ الأَوّلِ: (زَيْدٌ مِن الكِرَامِ).ومِثَالُ الثّانِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٠.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٢٣٧.

تَمِيْمٍ). ومِثَالُ الثَّالِثِ: (جَاءَنِي الّذي في الدّارِ). ومِثَالُ الرّابعِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَلَى فَرَسٍ).

ومَا هُو المَحْذُوفُ؟ قِيْلَ: فِعْلٌ، نَحْوُ: (اسْتَقَرَّ)، أَو(ثَبَتَ)؛ لأَنَّ أَصْلَ التَّعَلُّق للأَفْعَالِ. وقِيْلَ: اسْمٌ، نَحْوُ: (مُسْتَقِرٌّ)، أَوْ (ثَابِتٌ)؛ لأَنَّ أَصْلَ هذه الأَمُورِ الإِفْرَادُ لئلاّ يَكْثُرَ الحَذْفُ، إلاّ في الصِّلَةِ، فَإِنَّهُم اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ؛ لأَنَّها لا تَكُونُ إلاّ جُمْلَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وفِيْهِ تَقْوِيَةٌ للأَوّلِ»[1]، وهو هنا قام بذكر رأيين للنّحاة وألمح إلى الرّأي الّذي أخذ به.

أمّا الموضع الثّاني فهو استعماله للسّؤال في موضع العلّة، ومنه قوله في علّة بناء الفعل الماضي: «قَوْلُه: (وجَمِيْعُ ذلِكَ آخِرُهُ مَفْتُوحٌ). أَيْ: مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، ذُكِرَ فَاعِلُهُ أَوْ لَمْ يُذْكَرْ. ولا يُقَالُ: لِمَ بُنِيَ؟ لأَنَّ أَصْلَ الأَفْعَالِ البِنَاءُ. وإنّما يُقَالُ: لِمَ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ؟ ولِمَ خُصَّ بِالفَتْحَةِ؟. أَمّا الأَوّلُ فَلأَنَّهُ أَشْبَهَ المُضَارِعَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعَهُ في الصِّفَةِ، والصِّلَةِ، والحَالِ، والخَبَرِ، والشَّرْطِ، والجَزَاءِ، فَنُبِّهَ بِبِنَائِهِ عَلَى الحَرَكَةِ عَلَى أَنَّهُ أَشْبَهَ المُعْرَبَ. وأَمّا الثّانِي فَلأَنَّ الفَتْحَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ»[2].

ح- **عرضه آراء النّحاة:**

لم يكن إيجاز ابن هطيل في شرحه مدعاة للتّقصير في ذكر آراء النّحاة واختلافهم؛ لأنّ ذكرها يثري المادّة النّحويّة في أيّ كتاب؛ ولهذا نجده قد اهتمّ بذكر آراء النّحاة وحججهم والرّدّ عليهم أو متابعتهم في آرائهم.

وطريقته في عرض الآراء النّحويّة جاءت في ثلاث صور، الأولى يذكر فيها الرّأي دون ذكر الحجج مع نسبته الآراء إلى أصحابها، والثّانية يذكر فيها الآراء فقط دون ذكر الحجج أو نسبة الآراء، والثّالثة يذكر فيها رأي النّحاة والحجّة والرّدّ على الحجّة مع التّرجيح الّذي يراه مناسبًا.

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٤٠.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٧٠.

أمّا الأولى فهو يذكر رأي النّحاة مع نسبته ولا يذكر الحجّة أو الرّدّ، ومن ذلك قوله في الاسم بعد (لولا): «والأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الحَذْفُ مُطْلَقًا، وهو مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، إلاّ أَنَّ التّفْصِيْلَ المَذْكُورَ أَوْلى، واللهُ أَعْلَمُ. وعِنْدَ أَهْلِ الكُوفَةِ أَنَّ المَرْفُوعَ بَعْدَ (لَوْلا) فَاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ»[1]، فذكر رأي الكوفيّين ولم يذكر حجّتهم أو يرد عليهم.

وقد يذكر الرّأي والحجّة، ولكنّه لا يردّ عليها، من ذلك ما ورد في حديثه عن شروط التّمييز، قال: «الرّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا بِـ(مِنْ)، وهذا أَيْضًا غَيْرُ مُطَرَّدٍ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (طَابَ زَيْدٌ أَبَوَيْنِ)، و لا يَتَقَدَّرُ بِـ(مِنْ). ونَصَّ ابنُ مَالِكٍ عَلَى لُزُومِ ذلِكَ في كُلِّ تَمْيِيْزٍ، وإِنْ كَانَ مِنْهُ مَا لا يَصْلُحُ لِمُبَاشَرَتِها، وشَبَّهَهُ بالظُّرُوفِ في وُجُوبِ تَقْدِيْرِ (في) عِنْدَ النَّصْبِ، وإِنْ كَانَ مِنْها مَا لا يَصْلُحُ لِمُبَاشَرَتِها»[2].

ومثل ذلك ما جاء في (حاشا)، قال: «وقَدْ تَكُونُ فِعْلاً عِنْدَ المُبَرِّدِ بِمَعْنى (جَانَبَ)، ومِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: (اللهمّ اغْفِرْ لِي ولِمَنْ سَمِعَ حَاشَا الشَّيْطَانَ وابْنَ الأَصْبَغِ) بِالنَّصْبِ»[3]، فقد ذكر قياس ابن مالك واحتجاج المبرّد إلاّ أنّه لم يردّ على أيٍّ منها.

وأمّا الثّاني فهو يذكر الآراء النّحويّة مجملة دون تفصيل بذكر الحجج، ومن نسبت إليه الآراء، ونجد ذلك في مثل قوله في التّابع: «واعْلَمْ أَنَّ لَهُم في عَامِلِ التَّوَابِعِ مَذَاهِبَ:

أَحَدَها: أَنَّهُ العَامِلُ في المَتْبُوعِ نِفْسِهِ.

والثّانِي: أَنَّهُ مِثْلُهُ مَقَدَّرًا.

والثّالِثُ: أَنَّهُ كَوْنُهُ تَابِعًا.

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٥٦.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٥٦.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٣٦.

والرّابِعُ: أَنَّهُ الأَوّلُ إِلاّ في البَدَلِ والنَّسَقِ فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ كَالأَوّلِ»[1].

وأمّا الثّالث وهو أن يذكر الرّأي والحجّة ثمّ التّرجيح والرّدّ، وهذا في مثل قوله في تقديم التّمييز على عامله: «وهَلْ يَجُوزُ تَقَدُّمُ التَّمْيِيْزِ عَلَى عَامِلِهِ؟ الصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ خِلافًا للمَازِنِيِّ والمُبَرِّدِ في نَحْوِ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وأَنْشَدا:

أَتَهْجُـرُ لَيْلَـى لِلفِـرَاقِ حَبِيْبَهَـا   وَمَـا كَـانَ نَفْسًـا بِـالفِـرَاقِ تَطِيْـبُ

ولَيْسَ فيهِ حُجَّةٌ؛ لأَنَّ الرِّوَايَةَ: (نَفْسِي)»[2].

ومن ذلك أيضًا قوله في الأسماء السّتّة: «وعِنْدَ المَازِنِيِّ أَنَّهَا إِشباعٌ كَالّذي في قَوْلِه:

وإِنَّنِي حَيْثُمَـا يَثْنِي الهَـوى بَصَـرِي   مِـنْ حَيْثُمَـا سَلَكُـوا أَدْنُـو فَـأَنْظُـورُ

وقَوْلِه:

وأَنْـتَ مِـنَ الغِـوَايَـةِ حِيْـنَ تُـدْعَـى   ومِــنْ ذَمِّ الــرِّجَــالِ بِمُنْتَـزَاحِـي

وقَوْلِه:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصا في كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْـيَ الـدَّرَاهِيْـمِ تِنْقَـادَ الصَّيَـارِيْفِـي

وهو أَيْضًا غَيْرُ مُسْتَقِيْم؛ لأَنَّ الإِشْبَاعَ لا يَكُونُ في سَعَةِ الكَلامِ»، ويلاحظ أنّ في ردّه على الآراء شيئًا من الإيجاز.

ط- التّقسيم العقلي:

تستعمل هذه الطّريقة عند توضيح الحكم، وهي من آثار المناطقة، فهم يعتمدون فيها على التّقسيم، فيقسّمون الباب الّذي يتحدّثون عنه إلى حالات معيّنة تقسيمًا يهدف إلى حصره، ويعطى لكلّ حالةٍ حكمٌ معيّن يختلف عن حكم الحالة الأخرى،

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٦٤.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٦٥-٦٦.

ولم يعتمد ابن هطيل على هذه الطّريقة كثيرًا، ولكنّها وردت في كتابه، وممّا ورد قوله في الظّروف المبنيّة: «ومِنْها الغَايَاتُ، وهي: (قَبْلُ)، و(بَعْدُ)، و(فَوْقُ)، و(تَحْتُ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

ولا يَخْلُو إمّا أَنْ يُذْكَرَ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ أَوْ لا: إنْ ذُكِرَ أَعْرَبْتَ، نَحْوُ: (للهِ الأَمْرُ قَبْلَ كَذا وبَعْدَه)، و(مِنْ قَبْلِهِ ومِنْ بَعْدِه). وإنْ لَمْ يُذْكَرْ، فَإمّا أَنْ يُنْوَى أَوْ لا: إنْ نُوِيَ بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ؛ لافْتِقَارِها إلى ذلِكَ المَنْوِيِّ، نَحْوُ: (للهِ الأَمْرُ قَبْلُ وبَعْدُ)، وكَمِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ»، وعَلَيْهِ القِرَاءَةُ المَشْهُورَةُ. وإنْ لَمْ يُنْوَ فَالإِعْرَابُ نَحْوُ: (للهِ الأَمْرُ قَبلاً وبَعْدًا)، و«مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ»، وبِهِ قَرَأَهُ بَعْضُهُم، وعَلَيْهِ:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً   أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ»[1]

فيلاحظ هنا أنّه قسّم الغايات إلى مضافة ومقطوعة عن الإضافة لفظًا، وأخرى مقطوعة عن الإضافة لفظًا ومعنىً، وبيّن الحكم في كلّ قسمٍ منها، وهذا التّقسيم يهدف إلى التّدرج في بيان الأحكام، وتقريب الفكرة إلى الأذهان.

زياداته على المقدّمة:

حرص ابن هطيل على شرح ألفاظ المقدّمة جميعها، ولم يغفل عن لفظ من ألفاظها إلاّ أنّه مع هذا وَجَدَ أنّ المقدّمة لم تستوعب الأحكام النّحويّة جميعها، فابن بابشاذ مثلاً لم يذكر لنا في مقدّمته شيئًا من أحكام المبتدأ أو الخبر، ولا عن أحكام الفاعل، أو أحكام صرف الممنوع من الصّرف، وغيرها، فاكتفي صاحب المقدّمة بالتّعريف بهذه الأبواب دون التّعرّض لأحكامها؛ ولهذا عمد ابن هطيل إلى وضع الأحكامِ النّحويّة الّتي ينبغي ذكرها، ولا يفترض أن يخلو منها كتابٌ نحويّ.

وطريقته في هذا أنّه يقوم أوّلاً بشرح لفظ المقدّمة في الباب النّحويّ، ثمّ يزيد بعد ذلك ما يفيد من أحكام لم تذكر في لفظ المقدّمة، وهذه الزّيادات فيها إثراءٌ لمادّة الكتاب، فأصبح كتاب العمدة بذلك مستوعبًا لكثير من الأحكام النّحويّة، وهذه

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص١٣٨.

الزّيادات هي:

١- زيادة في أحكام صرف الممنوع من الصّرف.

٢- زيادة في أحكام المبتدأ والخبر.

٣- زيادة في أحكام لا النّافية للجنس.

٤- زيادة في أحكام الفاعل.

٥- زيادة في أحكام المفعول المطلق.

٦- زيادة في أحكام المفعول به.

٧- زيادة في أحكام الاشتغال والتّحذير.

٨- زيادة في أحكام الظّروف.

٩- زيادة في أحكام الحال.

وأورد ها هنا مثالاً على تلك الزّيادات، وأختار منها ما قاله في باب الحال، قال بعد أن أنهى التّعليق على نصّ المقدّمة: «ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّ الحَالَ قَدْ تَكُونُ مَصْدَرًا في نَحْوِ قَوْلِهِم: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا)، و(لَقِيتُهُ فَجْأَةً)، و(أَتَيْتُهُ رَكْضًا)، أَي: مَصْبُورًا، ومُفَاجِئًا، ورَاكِضًا، ونَحْوُ ذلِكَ.

ومِنْها أَنَّها قَدْ تكُونُ جُمْلَةً خَبرِيَّةً، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً أَتَيْتَ بِالوَاوِ والضَّمِيرِ، أَوْ بالوَاوِ، أَو بالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وأَبُوهُ قَائِمٌ)، أَو(وعَمروٌ قَائِمٌ)، أَوْ(أَبُوهُ قَائِمٌ).

وإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً، والفِعْلُ مُضَارِعٌ مُثْبَتٌ، فَبِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ يَضْحَكُ).

وإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً، والفِعْلُ مَاضٍ، أَوْ مُضَارِعٌ مَنْفِيٌّ، فِبالوَاوِ والضَّمِيرِ، أَوْ بالوَاوِ، أَوْ بالضَّمِيرِ، ولا بُدَّ في المَاضِي المُثْبَتِ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً في نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي

زَيْدٌ وقَدْ ضَحِكَ)، أَوْ مُقَدَّرَةً في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء].

ومِنْها أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ عَامِلُها جَوَازًا ووُجُوبًا: فَالأَوَّلُ في نَحْوِ قَوْلِهِمْ للمُسَافِرِ: (رَاشِدًا مَهْدِيًّا) أَيْ: اذْهَبْ. والثَّانِي في المُؤَكِّدَةِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا) أَيْ: أَحُقُّهُ، وفي غَيْرِها نَحْوُ: (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا) عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ»[1].

ولم يشر ابن بابشاذ إلى شيءٍ من هذه الأحكام في مقدّمته، وهي أحكام لا بدّ من ذكرها، ولا يستغني عنها طالب النّحو، ويلاحظ أنّ هذه الأحكام جاءت في إجمال موجز، فذكر هذه الأحكام لا يخرج ابن هطيل عن الإيجاز.

وقد غفل ابن بابشاذ في مقدّمته أيضًا عن ذكر عدّة أبواب نحويّة، فلم يتطرّق إلى:

١- تفسير الكلمة والكلام.

٢- باب جمع التّكسير.

٣- باب التّنازع.

٤- باب اسم التّفضيل.

وجعل ابن هطيل في عمدته مكانًا لهذه الأبواب الأربعة، وأفرد لكلٍّ منها فصلاً، وهي أبوابٌ لا يستغني عنها نحويّ، وكانت زيادته لهذه الفصول تتّسم أيضًا بالإيجاز كما هو منهجه العامّ في العمدة.

اعتراضاته:

عبّرت المقدّمة المحسبة عن وجهة نظر صاحبها ابن بابشاذ، ففيها آراؤه النّحويّة واختياراته، فكلّ لفظٍ في هذه المقدّمة يتبع وجهة نظر صاحبها، وقد عبّرت العمدة أيضًا عن وجهة نظر صاحبها ابن هطيل، فبرزت شخصيّته من خلال ترجيحاته،

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٥٣-٣٥٤.

واعتراضاته الكثيرة على ما في المقدّمة من آراء، وتنوّعت هذه الاعتراضات، فهي أحيانًا تكون اعتراضات نحويّة تبنّاها ابن بابشاذ، وأحيانًا أخرى اعتراضات لفظيّة، متعلّقة بالصّياغة، وهذه الاعتراضات تدلّ على دقّة ابن هطيل في التّفسير، وهذه الاعتراضات هي:

١- اعتراضاته في الحدود:

يُفْتَرَضُ في الحدّ أن يكون جامعًا مانعًا، ولأجل ذلك ذهب ابن هطيل إلى مناقشة حدود ابن بابشاذ مناقشة دقيقة، وقد رأيته يعترض على عدّة حدود منها، والغالب أن يكون ذلك بسبب عدم الدّقة اللّفظيّة في الحدّ، ولا يبنى على ذلك حكمٌ نحويٌّ، ومن تلك الاعتراضات:

أ- حدّ الرّفع:

قال ابن بابشاذ في مقدّمته: «الرّفْعُ ما جَلَبَه عَامِلُ الرّفْعِ لَفْظًا أَوْ تَقْديرًا»[١]، وقال في تفسير هذا الحدّ: «وقلنا: (ما جلبه عامل الرّفع) احترازًا مما لم يجلبه عاملٌ من المبنيّات، مثل: (قبل) و(بعد) و(نحن) وشبهه؛ لأنّ الرّفع في المعرب إنّما يكون بعامل والعامل جلبه»، وكذلك تعريفه للنّصب والجرّ والجزم.

وتحتاج هذه الحدود إلى حدودٍ غيرها توضّحها، فابن بابشاذ عرّف الرّفع بشيءٍ يحتاج إلى تعريف، وهو العامل، ولذلك اعترض ابن هطيل عليه، فقال: «فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ إذا لَمْ يُعَرَّف الرَّفْعُ، فَبِالأَوْلَى عَامِلُ الرَّفْعِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ، واللهُ أَعْلَمُ»[٢]، وقال بعد حدّ النّصب: «يردُ عليه مثل ما ورد على تعريفه للرّفع»[٣] وكذلك في الجرّ والجزم.

ولم يصرّح ابن هطيل في العمدة بما اختاره، وصرّح به في شرح المفصّل وشرح

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ١٧ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٢/ ٢٨٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٠٤.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٢٤.

الكافية[1]، والّذي ذهب إليه هو حدّ الزّمخشريّ وابن الحاجب، فالمراد بالرّفع عندهم علم الفاعليّة[2]، والفاعليّة معنىً من المعاني، وهو كون الاسم فاعلاً أو ملحقًا بالفاعل، فالّذي يدلّ على الفاعل هو الرّفع، وهو العلامة الإعرابيّة المستحقّة للفاعل والملحق به.

ولا أرى أنّ هناك اعتراضًا على حدّ ابن بابشاذ من حيث المضمون، فإنّ ما جلبه العامل هو علامةٌ إعرابيّة استحقّها الاسم لكونه وقع موقعًا ما، إمّا الفاعليّة فهي علامة رفع، وإمّا المفعوليّة فهي علامة نصب، وإمّا الإضافة فهي علامة جرٍّ، وهو ما أخذ به ابن هطيل، فاعتراضه كان على لفظ التّعريف لا على قصد المعرّف.

ب- حدّ العطف:

قال ابن بابشاذ في مقدّمته: «وأمّا النّسَقُ فهو الجَمْعُ بَيْنَ الشَّيئيْنِ أَو الأشْياءِ بِواسِطَةٍ في اللّفْظِ والمَعْنى، أَوْ في اللّفْظِ دُونَ المَعْنى»[3].

قال ابن هطيل: «هذا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيْرًا لِنَفْس مَا يَفْعَلُهُ المُتَكَلِّمُ دُونَ الأَمْرِ المَقْصُودِ إلى تَعْرِيْفِهِ، وكَذلِكَ تَفْسِيْرُهُ للنَّعْتِ، والتَّأْكِيْدِ، والبَدَلِ. وإذا كُنْتَ قَدْ فَهِمْتَ مَا أُلْقِيَ عَلَيْكَ لَمْ يَخْفَ عَلَيْكَ التَّفْسِيْرُ المُسْتَقِيْم»[4].

وقد بيّن ابن هطيل في التّاج المكلّل ذلك، فقال: «العطف يطلق باعتبارين، أحدهما على عمل المتكلّم هذا العمل المخصوص، والآخر على نفس المعطوف»[5] فالعطف عنده يطلق باعتبارين، وحدّ ابن بابشاذ هو باعتبار عمل المتكلّم، وهو حدٌّ معتبر عنده، لكنّه لم يأخذ به، وأخذ بالاعتبار الآخر، وقد اختار ابن هطيل في التّاج المكلّل حدّ ابن الحاجب فقال: «حدّه تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف

---

(١) انظر التّاج المكلّل لوحة ٣٤ ومعونة الطّالب لوحة ٦.

(٢) انظر المفصل ٣٧ والكافية ٦١.

(٣) المقدّمة المحسبة لوحة ٤٠ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٤٢٩.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٤٩٣.

(٥) التّاج المكلل لوحة ١٣٤.

العشرة، قاله ابن الحاجب»[1] فهو يختار في الحدّ أن يطلق على الأمر المقصود نفسه لا باعتبار ما يقوم به المتكلّم.

وذهب النّحاة في حدّ العطف بالاعتبارين، فمنهم من حدّه باعتبار المعطوف، ومنهم ابن مالك حيث قال في التّسهيل: «المجعول تابعًا بأحد حروفه»[2] والإمام يحيى بن حمزة في الحاصر حيث قال: «تابع مقصود بما نُسِب إلى الأوّل»[3]، ومن النّحاة من حدّه باعتبار عمل المتكلّم، ومنهم ابن عصفور في المقرّب حيث قال في تعريفه: «حمل الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل أو الجملة على الجملة، بشرط توسّط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك»[4].

وقد ذكر أبو حيّان بعد أن نقل حدّ ابن عصفور وحدًّا آخر مثله باعتبار عمل المتكلم أنّ هذين الحدّين منقودان[5]، ورأى في الارتشاف أنّه لا يحتاج إلى حدّ[6].

فالملاحظ أنّ الحدود الّتي كانت باعتبار عمل المتكلّم وُجّه إليها النّقد، وهذا ليس عند ابن هطيل وحده، وإنّما عند غيره من النّحاة.

ج- حدّ البدل:

قال ابن بابشاذ في مقدّمته: «أَمّا البَدَلُ فَهوَ إِعْلامُ السّامعِ بِمَجْمُوعَي الاسْمِ على طَريقِ البَيانِ»[7].

واعترض ابن هطيل سابقًا على هذا الحدّ بأنّه يصلح لما يفعله المتكلّم لا باعتبار الأمر المقصود تعريفه، وذكر هنا اعتراضًا آخر يتعلّق بلفظ هذا الحدّ، فقول ابن

---

(١) التّاج المكلل لوحة ١٣٤ وانظر الكافية ١٣٢.

(٢) التّسهيل ١٧٤.

(٣) الحاصر لوحة ١٧٥.

(٤) المقرّب ٣٠٦.

(٥) انظر التّذييل ٤/١٤٨.

(٦) انظر الارتشاف ٤/ ١٩٧٥.

(٧) المقدّمة المحسبة ٣٨ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٤٢٣.

بابشاذ: (مَجْمُوعَي الاسْمِ) يفيد أنّ للاسم مجموعين، وأنت في البدل تخبر السّامع بهذين المجموعين للاسم، بينما أنت تقوم حقيقةً بإخبار السّامع باسمين لاسمٍ واحد، ولذلك تطلّب الأمر تصويب هذا هذا الحدّ.

قال ابن هطيل: «صَوَابُهُ: إِعْلامُ السَّامعِ بِمَجْمُوعِ الاسْمَيْنِ»[1]. واللهُ أَعْلَمُ». فالبدل عنده إعلام السّامع باسمين على جهة البيان، وليس إعلامه بمجموعين للاسم، فلو قلت: (قام أخوك زيدٌ) فـ(أخوك) و(زيدٌ) اسمان أردت إعلام السّامع بمجموعهما، بينما هما على لفظ ابن بابشاذ اسم واحد له فرعان مجموعان أعلمت السّامع بهما.

وقد سبق ابن هطيل إلى هذا التّصويب ابن عصفور، حيث قال في تعريف البدل: «البدل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول»[2]، فأرى أنّ حدّ ابن عصفور هو ذاته حدّ ابن بابشاذ بعد تصويبه، وأرى أنّ ابن هطيل قد اتّفق مع تصويب ابن عصفور.

والظّاهر أنّ تصويب ابن هطيل لحدّ ابن بابشاذ تصويب للّفظ وليس اختيارًا للحدّ الّذي ذكره، وهو تصويب ابن عصفور بدليلين: الأوّل أنّه اعترض مسبقًا على هذا الحدّ؛ لأنّه كما ذكر في العطف حدّ يصلح لعمل المتكلّم لا الأمر المقصود، والثّاني أنّه اختار في شرحه للمفصّل حدّ ابن الحاجب للبدل[3].

وللنّحاة حدودٌ كثيرة للبدل، منها ما ذكره ابن مالك في التّسهيل، قال: «هو التّابع المستقلّ بمقتضى العامل تقديرًا»[4]، ومنها حدّ ابن الحاجب في الكافية، وهو: «تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع»[5]، وفي التّخمير للخوارزمي: «هو ما يذكر

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٨٥.
(٢) المقرّب ٣٢١.
(٣) انظر التاج المكلل لوحة ١٣١.
(٤) التّسهيل ١٧٢.
(٥) الكافية ١٣٧.

بعد الشّيء من غير واسطة»[1]، وحدّه الإمام يحيى في الحاصر بقوله: «تابع مقصود بما نسب إلى الأوّل من غير واسطة حرف»[2].

٢- الأصل في المرفوعات:

قال ابن بابشاذ في مقدّمته: «وجُمْلَةُ المَرْفُوعاتِ الّتي تَكُونُ فيها احْدى هذه العَلاماتِ سَبْعَةٌ: المُبْتَدأُ والخَبَرُ، والفاعِلُ، واسْمُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، واسْمُ (كَانَ) وأَخَواتِها، وخَبَرُ (إِنَّ) وأخَواتِها، والفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ إذا لَمْ يَكُنْ مَعَه ناصِبٌ ولا جَازِمٌ»[3].

واعترض ابن هطيل على هذا التّرتيب للمرفوعات، فقال: «والأَصْلُ مِنْ هذه كُلِّها هُو الفَاعِلُ، ومَا عَدَاهُ فَمُلْحَقٌ بِهِ، وعَلَى هذا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ»[4].

وهي مسألةٌ خلافيّة، فالنّحاة اختلفوا في الأصل من هذه المرفوعات[5]، ويتّضح من كلام ابن هطيل أنّ الأصل منها هو الفاعل، وهذا رأيٌ عُزيَ إلى الخليل[6] وتابعه الجرجانيّ[7] والزّمخشريّ[8] وابن الحاجب[9]، أمّا ابن بابشاذ فظاهر ترتيبه لها يدلّ على أنّ الأصل فيها هو المبتدأ، ويظهر أنّ ابن بابشاذ متردّدٌ في ذلك، فقد ذكر في

---

(١) التّخمير ٢/ ١١٥.

(٢) الحاضر لوحة ١٧٢.

(٣) المقدّمة المحسبة لوحة ١٧ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٢٨٨.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٣٠٨.

(٥) انظر الخلاف في هذه المسألة في ابن يعيش ١/ ٧٣ وهمع الهوامع ١/ ٣٥٩ وشرح الرضي ١/ ١٨٣ والتّخمير ١/ ٢٢٧ والمقتصد ١/ ٢١٠ والتّاج المكلل لابن هطيل لوحة ٣٤ والحاصر لوحة ١١٥.

(٦) انظر شرح الرّضي ١/ ١٨٣.

(٧) انظر المقتصد ١/ ٢١٠.

(٨) انظر المفصل ٣٧.

(٩) انظر الكافية ٦٨.

موضعٍ ما في شرحه أنّ المبتدأ والفاعل هما أصل المرفوعات[١]، وفي موضع آخر في نفس الصّفحة ذكر أنّ الرّفع الحقيقيّ في المبتدأ والخبر والفعل واسم مالم يسمّ فاعله[٢].

وقيل: إنّ خلاف النّحاة في هذه المسألة لا ثمرة له[٣]، فلا يوجد في آرائهم نتيجة واضحة، فكلٌّ له حجّته القويّة في ذلك، كما أنّ الخلاف في أصل المرفوعات لا يتعيّن منه إلغاء حكمٍ وإثبات آخر، وإنّما هو جدلٌ من جدال المناطقة، فلو قدّمت المبتدأ على الفاعل، أو الفاعل على المبتدأ فالفاعل هو الفاعل لا يتأثّر إنْ تقدّم أو تأخّر.

٣- اسم كان:

قال طاهر بن أحمد بن بابشاذ في مقدّمته: «واسْمُ (كانَ) وأَخَواتِها وخَبَرُ (إِنَّ) وأَخَواتِها أَخَوانِ؛ لأَنَّ المَنْصُوبَ في كُلِّ واحِدٍ هو المَرْفُوعُ في الآخَرِ، مِثالُهُما: (كَانَ زَيدٌ قائمًا) و(إِنَّ زَيْدًا قائمٌ)، وهذانِ الضّرْبانِ مُشَبّهانِ بالفاعِلِ الحَقيقِيِّ»[٤].

ولابن هطيل على هذا النّصّ اعتراضان، الأوّل في قوله: «وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ المُبْتَدَأَ والخَبَرَ أَيْضًا بِهذه الصِّفَةِ، وكَذلِكَ اسْمُ (مَا)، و(لا) المُشَبَّهتَيْنِ بِـ(لَيسَ)، وخَبَرُ (لا) الّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ، فلا وَجْهَ للتَّخْصِيْصِ»[٥]، فظاهر قول ابن هطيل أنّ كلّ هذه الأسماء مشبّهات بالفاعل، والاعتراض الثّاني، وهو موضوع هذه المسألة ورد بعد كلامه السّابق، قال: «وأَيْضًا فَإِنَّ اسْمَ (كَانَ) عَلَى الأَصَحِّ فَاعِلٌ حَقِيْقِيٌّ، واللهُ أَعْلَمُ».

---

(١) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢٨٩.

(٢) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢٨٩.

(٣) همع الهوامع ١/٣٥٩.

(٤) المقدّمة المحسبة لوحة ١٨.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٣١٩.

وفي هذه المسألة رأيان:

الأوّل: رأيُ الكوفيّين، وهو رأيٌ لا إشكال فيه ولا لبس، فلم يختلف الكوفيّون في إعراب اسم (كان)، ولم تختلف عباراتهم ومصطلحاتهم فيه، وقد استخدم البصريّون مصطلحهم حتّى المتأخّرون منهم، فقد ذهبوا إلى أنّ اسم كان فاعل وخبرها حال[1]، ولم يتطرّقوا إلى أنّ هذا فاعلٌ حقيقيٌّ أو غير حقيقيّ، ولم يستخدموا مصطلح (اسم كان) للدّلالة على فاعل (كان).

الثّاني: هو رأيُ البصريّين، وقد رأيت في رأيهم خلطًا كثيرًا ولبسًا كبيرًا، مع أنّهم اتّفقوا على أنّ هذا المرفوع هو (اسم كان)، وجاء هذا الخلط عندهم في أمرين:

الأوّل: في استخدامهم للمصطلح، فسيبويه يعبّر عن اسم كان وخبرها بالفاعل والمفعول[2]، وكذلك المبرّد[3]، ووجد هذا المصطلح عند المتأخّرين، منهم ابن الحاجب، يقول في حدّ الأفعال النّاقصة: «ما وضع لتقرير الفاعل على صفة»[4].

الثّاني: اختلافهم في كون اسم كان فاعلاً حقيقيًّا أو مشبّهًا بالفاعل، فبعضهم ذهب إلى أنّ اسم كان فاعلٌ كسيبويه والمبرّد وجماعة من المتأخّرين، منهم ابن الحاجب[5]، وتابعهم الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر[6] وابن هطيل[7]، ومنهم من قال: إنّه مشبّهٌ بالفاعل، وهو رأيُ جمهور البصريّين[8].

وللخروج من هذا الخلط واللّبس عند النّحاة ينبغي معرفة الفرق بين الفعل التّامّ

---

(١) انظر معاني القرآني للفرّاء ١/ ٢٨١.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٩، ٥٠.

(٣) انظر المقتضب ٤/ ٨٦.

(٤) الكافية ٢٠٦.

(٥) انظر الكافية ٢٠٦.

(٦) انظر الحاصرة لوحة ١١٦.

(٧) انظر عمدة ذوي الهمم ص٣١٩.

(٨) انظر الارتشاف ٣/ ١١٤٦.

والنّاقص، فالنّاقصة إنّما سمّيت كذلك لأنّه نقصت في دلالتها عن دلالة الفعل التّامّ، ونقصانها كان من حيث الدّلالة على الحدث، فالنّاقصة مجرّدة عن معنى الحدث خلاف التّامّة، والفرق الآخر أنّ الأفعال النّاقصة تأتي لتثبيت الاسم على صفة معيّنة، فالثّبوت ليس للاسم، إنّما للصّفة، وليس كذلك في الفعل التّامّ، فالفاعل هو الّذي قام بالفعل.

وهناك توافق بين الفاعل واسم كان من حيث التّركيب، وهو أنّ كليهما يسند إليه الفعل، فعلى هذا يكون الارتباط بين الفاعل والفعل من وجهين: من جهة المعنى، وهو قيامه به، ومن جهة التّركيب، وهو الإسناد.

وعلّة كلٍّ من الفريقين مرتبطة بهذا الفرق، فمنهم من نظر إلى الفرق في المعنى والإسناد، وذهب إلى أنّه مشبّهٌ بالفاعل، وذلك للنّقص الموجود في كان، ومن هؤلاء ابن بابشاذ، قال في شرحه: «وإنّما كان هذان الضّربان مشبّهين بالفاعل الحقيقي؛ لأنّ كان وأخواتها ليست بأفعالٍ حقيقيّة، وإنّما هي موضوعة للزّمان مجرّدة عن معنى الحدث، وإنّ وأخواتها حروف؛ فلذلك كان مرفوعها مشبّهًا بغيره لا حقيقيًّا في نفسه»[1].

ومنهم من نظر إلى الإسناد، فعدّ كلّ اسمٍ استند إليه الفعل فاعلاً حقيقيًّا، ولم ينظر إلى ذلك الفرق في المعنى، يقول الإمام يحيى بن حمزة: «فالنّوع الأوّل: الحقيقيّة، وهي أمورٌ ثلاثة: الفاعل، واسم ما لم يسمّ فاعله، واسم كان وأخواتها، وإنّما كانت حقيقيّة لأنّها فاعلاتٌ في المعنى يستند إليهن الفعل»[2].

ومن هؤلاء ابن هطيل، قال في التّاج المكلّل: «إنّ الفاعل على ضربين: فاعل قام به الفعل، وفاعل أسند إليه الفعل من غير قيام به»[3] فهو قد اعتبر الاسم المرفوع في الضّربين فاعلاً لا مشبّهًا به.

---

(١) شرح المقدّمة المحسبة ٢٨٩.

(٢) الحاصر لوحة ١١٦.

(٣) التّاج المكلّل لوحة ٢٩٢.

٤- العامل في المنادى:

تابع ابن بابشاذ من سبقه في إلحاق المنادى بالمفعول به، ولم يعدّه من المفاعيل الحقيقيّة، فقال في المقدّمة: «والمُتَعَجَّبُ منه يُلْحَقُ بالمَفْعولِ به، مِثْل: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا). والمُنَادَى المُضَافُ والمُشَبَّهُ بِهِ يُلْحَقُ بِهِ أَيْضًا»[١]، وفي حصره للحروف جعل حروف النّداء من الحروف الّتي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى، فقال: «وأمّا الحُروفُ الّتي تَعْمَلُ على صِفَةٍ ولا تَعْمَلُ على أُخْرى فهيَ تِسْعةٌ: مِنْها سَبْعَةٌ للنّداءِ»[٢].

واعترض ابن هطيل عليه في الموضعين، قال في الموضع الأوّل: «إِنَّمَا جَعَلَهُ مُلْحَقًا لأَنَّ العَامِلَ فِيْهِ عِنْدَهُ حَرْفُ النِّدَاءِ؛ لِنِيَابَتِهِ عَن الفِعْلِ، وهو خِلافُ مَا عَلَيْهِ المُحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّ العَامِلَ فِيْهِ هو نَفْسُ الفِعْلِ المَحْذُوفِ، عَلَى أَنَّ نَحْوَ: (يَا رَجُلاً)، و(يَا زَيْدُ)، و(يَا رَجُلُ) أَيْضًا كَذلِكَ، فلا وَجْهَ لِهذا التَّخْصِيْصِ»[٣]، وقال في الموضع الثّاني: «قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ زِيَادَتَهُ لِهذا القِسْمِ غَيْرُ صَحِيْحَةٍ، عَلَى أَنَّ الأَكْثَرَ في حُرُوفِ النِّدَاءِ أَنَّها لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ، وأَنَّ النَّصْبَ فِيْمَا بَعْدَها بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، نَحْوُ: (أُنَادِي)»[٤].

أمّا رأي ابن بابشاذ فواضحٌ من تفسير ابن هطيل له، فهو يرى أنّ العامل في المنادى حرف نداء ناب مناب الفعل، وهو مذهب كثير من النّحاة، فهو رأي المبرّد[٥] وابن الحاجب في الكافية[٦]، ونسب إلى جمهور البصريّين[٧]، وهذا يعني أنّك إنْ قلت: يا عبدالله، فكأنّك قلت: أنادي عبدالله، فنابت (يا) عن الفعل،

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٠ وانظر شرح المقدّمة المحسبة (هامش) ٣٠٢.

(٢) المقدّمة المحسبة لوحة ١٦.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٣٦.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٢٨٣.

(٥) انظر المقتضب ٤/ ٢٠٢.

(٦) الكافية ٨٩.

(٧) انظر الإنصاف ١/ ٢٣٦.

واستدلّ ابن بابشاذ على إمكانيّة نيابة الحرف بجواز إمالة حرف النّداء[1].

وأمّا رأي ابن هطيل ففيه شيءٌ من الغموض، فكلامه في العمدة يدلّ على أنّ العامل في النّداء فعلٌ محذوف بين الأداة والمنادى، وذلك لقوله: «وأَنَّ النَّصْبَ فِيْمَا بَعْدَها بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، نَحْوُ: (أُنَادِي)» ولم يقل: بفعلٍ نابت عنه الأداة، أو سدّت مسدّه، أو عوّضت عن الفعل، وهذا الرّأي مذهب كثيرٍ من النّحاة أيضًا، فهو رأي سيبويه[2]، وابن عصفور[3]، وذكره ابن الحاجب في الإيضاح[4]، وهو منسوب لجمهور البصريّين[5] أيضًا.

ويفهم من كلامه في التّاج المكلّل أنّه يذهب المذهب الّذي أخذ به ابن بابشاذ، يقول في التّاج: «والتّحقيق أن يقال في حدّه: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو»[6]، وهو حدّ ابن الحاجب في الكافية[7]، وهذا ما أخذ به ابن بابشاذ، وهذا يناقض ما ذهب إليه في العمدة.

وأرى أنّ هذين الرّأيين رأيٌ واحدٌ، وأنّ ابن هطيل تابع ابن الحاجب، وقد فهم من كلام ابن الحاجب الأمران، ونسب إلى جمهور البصريين الرّأيان، فأرى أنّ الخلط واللّبس هو في تفسير هذا الرّأي، فهم متفقون على أنّ العمل للفعل، ولكنّهم مختلفون في مكان وجود الفعل، فبعضهم يرى أنّ الأداة نابت منابه، وبعضهم يرى أنّه مضمر، ويمكن أنْ يفسّر نيابة الأداة عن الفعل بأن يقال: إنّه مضمر، فمن هنا نسب لابن الحاجب وجمهور البصريين الرّأيان.

---

(١) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢٧٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ١٨٢.

(٣) انظر المقرّب ٢٤٢.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢١٩-٢٢٠.

(٥) انظر الإنصاف ١/ ٣٢٧.

(٦) التّاج المكلّل لوحة ٥٨.

(٧) انظر الكافية ٨٩.

٥- أسلوب التّحذير:

قال ابن بابشاذ في مقدّمته: «ومِنْها نَوْعٌ خَامِسٌ يَكونُ مَنْصوبًا في التَّقْديرِ مُنْفَصِلاً، وهو ضَميرُ كُلِّ مَفْعُولٍ تَقَدَّمَ على فِعْلِه أَوْ تَأَخَّرَ بَعْدَ اسْتِثْناءٍ، أَوْ كَانَ مَفْعولاً ثانِيًا أَوْ ثالِثًا، أَوْ إِغْراءً لِمُخاطَبٍ فَتَنْتَصِبُ الأَسْماءُ الظّاهِرَةُ بَعْدَه، مِثالُ ذلِكَ: «إِيّاكَ نَعْبُدُ»، و(ما نَعْبُدُ إِلاّ إِيّاكَ)، (عَلّمْتُه إِيّاه)، و(أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا إِيّاه)، و(إِيّاكَ الطّريقَ)»[1].

ولابن هطيل على هذا النّصّ اعتراضات وردت في قوله: «قَوْلُهُ: (وإِيّاكَ الطّريقَ).

هذا مِثالُهُ إِذَا وَقَعَ إِغْرَاءً لِمُخَاطَبٍ عَلَى مَا ذَكَرَ.

ويَرِدُ عَلَيْهِ إِشْكَالاتٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ هذا تَحْذِيْرٌ، وقَدْ سَمّاهُ إِغْراءً، وبَيْنَهُما فَرْقٌ لا يُجْهَلُ.

الثّانِي: أَنَّهُ خَصَّصَهُ بِالمُخَاطَبِ، والتَّحْذِيْرُ لا يُخَصَّصُ بِهِ.

الثّالِثُ: أَنَّهُ مَثَّلَهُ بـ(إِيّاكَ الطَّريْقَ)، ولَيْسَ مِنْ كَلامِهِمْ؛ لأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ: (إِيّاكَ والطَّريْقَ)، أَوْ (مِن الطَّرِيْقِ)، أَوْ (عَن الطَّرِيْقِ).

الرّابِعُ: أَنَّهُ جَعَلَ (إِيّاكَ) نَاصِبًا لـ(الطَّرِيْقِ)، ولَيْسَ كَذلِكَ، وإِنَّمَا النّاصِبُ لَهُ النّاصِبُ لـ(إِيّاكَ)، ولو قَالَ: أَوْ تَحْذِيْرًا مِمّا بعده صحّ»[2].

أمّا الاعتراض الأوّل، فاعتذر لابن بابشاذ الإمام يحيى بن حمزة حيث قال: «اعلم أنّ الشّيخ قد ذكر ها هنا أنّ(إيّا) يقع به الإغراء، وهذه غفلة منه»[3]، ولا أرى هذا غفلةً منه لأنّه قد ذكر ذلك في الشّرح أيضًا، قال: «وإذا أردت الإغراء لم يكن إلاّ بإيّاك وأخواتها»[4]، فلو كان غفلة لما كرّر ذلك في الشّرح.

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ٦ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١٤٩.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٠١-١٠٢.

(٣) الحاصر لوحة ٥٢.

(٤) شرح المقدّمة المحسبة ١٥١.

والتّحذير يختلف عن الإغراء، فالإغراء بالشّيءِ هو الحضّ على فعله، والتّحذير هو طلب المباعدة عن الشّيء، فالفرق بينهما في المعنى واضحٌ.

والعذر لابن بابشاذ في استعماله مصطلح الإغراء، وإطلاقه على البابين، ذلك أنّ النّحاة كانوا يضعون التّحذير والإغراء في باب المنصوبات بفعلٍ مضمر لازم الإضمار، وكانوا يستعملون التّحذير والإغراء بمعنىً واحد، فسيبويه كان يسمّيه أمرًا أو نهيًا، قال: «وأمّا النّهي فهو التّحذير»[1]، وفي موضع آخر: «هذا باب ما جرى منه الأمر والتّحذير»[2].

وذهب بعضهم إلى أنّ الإغراء مضارع للتّحذير في التزام إضمار النّاصب عند العطف أو التّكرار[3]، فالمصطلحان يمكن أن يستخدم واحدٌ منهما ويُتْرك الآخر؛ لأنّ التّحذير مضارعٌ للإغراء في هذا الباب.

واستعمل النّحاة طرقًا عدّة في التّبويب لهذا الباب النّحوي، فمنهم من استعمل مصطلح (المنصوبات بفعل مضمر لازم الإضمار) كابن معطٍ[4] والجزوليّ[5] من المتأخّرين، ومنهم من استعمل مصطلحًا واحدًا وأراد البابين، وهذا عذر ابن بابشاذ، فمن هؤلاء من أطلق مصطلح الإغراء وأراد البابين كابن بابشاذ، وقبله أبو بكر الزّبيدي (ت٣٧٩هـ)[6]، وبعده ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) في المقرّب[7]، ومنهم من استعمل مصطلح التّحذير وأراد البابين كالزّمخشريّ[8] والشّلوبين[9] وابن

(١) الكتاب ١/١٢٨.

(٢) الكتاب ١/١٣٨.

(٣) انظر مقدّمة في النحو ٥٩.

(٤) انظر الفصول لابن معط ١٩٤.

(٥) انظر المقدّمة الجزوليّة ٢٧٠.

(٦) انظر الواضح ١٢٥.

(٧) انظر المقرّب ٢٠١.

(٨) انظر المفصّل ٧٣.

(٩) انظر التوطئة ٣١٤.

الحاجب[1]، ومنهم فريق ثالث استعمل المصطلحين في التبويب منهم ابن مالك[2] وابن هشام[3].

فالعذر لابن بابشاذ أنّ استعمال المصطلحين معًا في التبويب لم يكن شائعًا عند النّحاة، فهو يعذر لاستعماله لمصطلح الإغراء فقط.

أمّا الاعتراض الثّاني، وهو تخصيص التّحذير بالمخاطب، فابن بابشاذ لا يجيز أنْ يكون المحذّر غائبًا، فإنْ جاء في كلام العرب من هذا فهو شاذٌّ، قال في الشّرح: «وإذا أردت الإغراء لم يكن بـ(إيّاك) وأخواتها مما فيه كاف الخطاب؛ لأنّه لا يُغرى بغائب إلاّ شاذًّا»[4] ولم يصرّح بالمتكلّم.

أمّا أن يكون المحذّر هو المتكلّم فهو عند بعضهم من الشّاذّ الّذي لا يقاس عليه، فقد ذكر ابن عقيل أنّه من الشّاذّ[5]، وقد يحمل على هذا كلام ابن بابشاذ؛ إذ لم يُجِز إلاّ ما فيه كاف الخطاب.

وأجازه كثيرٌ من النّحاة كسيبويه[6]، والزّمخشريّ[7] وابن الحاجب[8] وابن مالك[9]، والرّضي[10]، والإمام يحيى بن حمزة[11] وابن هطيل اليمنيّ، ومن ذلك قولهم: (إيّاي والشّرّ) ومنه قول عمر رضي الله عنه: «إيّاي وأن يحذف أحدكم

---

(١) انظر الكافية ٩٩.

(٢) انظر التسهيل ١٩٢.

(٣) انظر الجامع الصّغير ١٠٥.

(٤) شرح المقدّمة المحسبة ١٥١.

(٥) شرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٠.

(٦) انظر الكتاب ١/ ٢٧٤.

(٧) المفصل ٧٣.

(٨) انظر الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢٧١.

(٩) انظر التّسهيل ١٩٢.

(١٠) انظر شرح الرّضي ١/ ٤٨١.

(١١) انظر الحاصر لوحة ٥٢.

الأرنب».

أمّا أن يكون المحذّر غائبًا فأكثر النّحاة على شذوذه، وهو رأي سيبويه[1]، وابن بابشاذ، وابن عصفور[2] وكثيرٌ من المتأخّرين، والشّذوذ فيه حيث كان ضمير النّصب متّصلاً بضمير الغائب من غير عطفٍ على محذّرٍ يسبقه، ومن ذلك الشّاذّ ما رواه الخليل بن أحمد عن العرب أنّها تقول: إذا بلغ الرّجل السّتين فإيّاه وإيّا الشّوابّ»[3].

قال ابن بابشاذ: «ولم يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية لقلّتها وشذوذها»[4].

والعلّة في عدم جواز التّحذير للغائب أنّه ليس مما يعقل أن تحذّر شخصًا من خطر وهو غائبٌ عنك، لا يسمع تحذيرك فيبعد نفسه عن الخطر، وهذا من الأدلّة العقليّة، وهناك علّة سماعيّة أيضًا فلم يُرْوَ عن العرب طبقًا للعلّة العقليّة مثل هذا إلاّ القليل، كما ذكر ابن بابشاذ، وهذا القليل يحفظ ولا يقاس عليه[5].

وهذه العلّة لا تنطبق على المتكلّم المحذّر، إذ يمكن للإنسان أن يأمر نفسه بالابتعاد عن الشّرّ إنْ قاربه، ولذلك لم يكن ما يمنع من إجازه ذلك التّركيب.

وقد أجاز كثيرٌ من النّحاة تحذير الغائب شرطَ أن يكون معطوفًا على محذّرٍ مضمرٍ، ذكر هذا ابن مالك في التّسهيل، قال: «ولا يكون المحذور ظاهرًا ولا ضميرً غائبًا إلاّ وهو معطوف»[6]، ومنه قول الشّاعر:

فلا تصحب أخا الجهل وإيّـــاك وإيّـــاه[7]

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٢) انظر المقرّب ٢٠٢.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٤) شرح المقدّمة المحسبة ١٥٣.

(٥) انظر المقرّب ٢٠٢.

(٦) التّسهيل ١٩٢.

(٧) البيت للإمام عليّ بن أبي طالب في ديوانه ١٣٣ وهو من الهزج، والشّاهد فيه مجيء التّحذير للغائب، والبيت في الأضداد للأنباري ٢٠٧.

والظّاهر أنّ هذا هو مراد ابن هطيل في عدم تخصيص التّحذير بالمخاطب، فهو يجوز أن يكون للمتكلّم، ويجوز أن يكون للغائب شرط أن يكون معطوفًا على المحذّر المخاطب.

أمّا الاعتراض الثّالث فهو اعتراضه على تمثيل ابن بابشاذ بقوله: (إيّاك الطّريق)، فإنّ هذا الاستعمال لم تتكلّم به العرب، والسّماع قد جاء باستعمال الواو للعطف، أو (مِن)، أو(عن)، ولم يأت بحذف حرف العطف إلاّ نادرًا، وقد يجوز حذف حرف الجرّ كما في قولك: (إيّاك أن تحذف)، وهو قياسٌ مع (أن)[1].

وذكر المنع كثيرٌ من النّحاة، مهم سيبويه، قال في الكتاب: «واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول: (إيّاك زيداً) كما أنّه لا يجوز أن تقول: (رأسَك الجِدارَ) حتّى تقولَ: من الجدار أو والجدارَ»[2]، ومنهم الرّضيّ[3]، والإمام يحيى بن حمزة[4]، وابن هطيل اليمني، وما جاء عن العرب من هذا عدّوه من الشّاذّ الّذي لا يعتدّ به، أو ضرورة شعريّة، ومن ذلك قول الشّاعر:

إيّـــاك إيّـــاك المـــراءَ فـــإنّـــه إلى الشّرّ دعّاءٌ وللشّرّ جالب[5]

قال ابن هطيل: «فليس فيه حجّة؛ لأمور أقربها أنّه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء، وما كان كذلك لم يعتدّ به»[6]، وذهب الرّضي إلى أنّه ضرورة شعريّة[7].

---

(١) انظر شرح الرّضي ١/ ٤٨٤.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٧٩.

(٣) انظر شرح الرّضي ١/ ٤٨٤.

(٤) انظر الحاصر لوحة ٥٢.

(٥) البيت للفضل بن عبد الرّحمن القرشي في الخزانة٣/ ٦٣ وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٧٩ والمقتضب ٣/ ٢١٣ والخصائص ٣/ ١٠٢ وتحصيل عين الذّهب ١٨٩ والجمل لابن شقير ٩٣ واللامات ٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٠ وابن يعيش ٢/ ٢٥ ورصف المباني ٢١٦ والشّاهد في البيت مجيء التّحذير من غير عطف أو حرف جرّ.

(٦) معونة الطّالب لوحة ١٨.

(٧) انظر شرح الرّضي ١/ ٤٨٥.

ومن النّحاة من ذهب إلى جواز هذا التّركيب شرط أن يكون الثّاني منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ غير الّذي نصب الأوّل، وهو رأي الخليل وسيبويه[1]، وذهب إلى هذا ابن مالك، قال في التّسهيل: «ولا يحذف العاطف بعد (إيّا) إلاّ والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر»[2]، ومن النّحاة من أجاز هذا التّركيب في الشّعر، وهو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي[3].

ويلاحظ في هذه الآراء أنّ من أجاز هذا التّركيب أجازه بتأويل دون الاستناد إلى سماع، ولم يذكر النّحاة غير البيت الّذي ذكره ابن أبي إسحاق، فأوّلوه تأويلات كثيرة، فمنهم من ذهب إلى أنّ (المراء) بمعنى (أن تماري)، فأجازه على حذف حرف الجرّ؛ لأنّ حذفه قبل (أنْ) قياس، ثمّ أوّلوا نصبه بإضمار ناصبٍ آخر[4]، فأخرجوه من باب التّحذير، وبعضهم ذهب إلى أنّه من باب التّحذير ونصبه بفعلٍ متعدٍّ لاثنين[5]، وهذه كلّها تأويلات، ولم يحمل التّركيب على ظاهره، وكان ينبغي أن يبتعد في تفسيره عن التّأويلات وأن يحمل على ظاهره، فإن سُمعَ حكم بجوازه.

أمّا الاعتراض الرّابع فهو في النّاصب للمحذّر منه، فابن بابشاذ يرى أنّ (إيّاك) ناب عن الفعل فنصب، قال في شرح المقدّمة: «فإيّاك ها هنا إغراءٌ ناب عن فعلٍ فنصب الطّريق» ووقع في كلامه شيءٌ من التّناقض، تنبّه إليه ابن هطيل، فقد قال عند حديثه عن أسماء الإشارة في المقدّمة: «وقَدْ تَكُونُ هي عامِلَةً في الحالِ بِخِلافِ المُضْمَرِ»[6]، فيفهم من هذا أنّ المضمر لا يعمل، وهذا ما فهمه ابن هطيل، قال: «وقَوْلُهُ: (بِخِلافِ المُضْمَرِ) حُجَّةٌ عَلَيْهِ في: (إِيَّاكَ الطَّرِيْقَ)، وجَعْلِهِ (إِيَّاكَ) نَاصِبًا

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٢) التسهيل ١٩٢.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٧٩ وشرح الرّضي ١/ ٤٨٤-٤٨٥.

(٥) انظر توضيح المقاصد ٤/ ٧٠ وإعراب الحديث النبوي ١٥٠.

(٦) المقدّمة المحسبة لوحة ٧ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١٦٧.

للطَّرِيْقِ، واللهُ أَعْلَمُ»[1].

وآراء النّحاة في العامل في التّحذي لا تتضمّن هذا الرّاي، مما يغلب على ظنّي أنّ هذا الرّأي لابن بابشاذ، وتلك الآراء هي:

الأوّل: المشهور أنّ المحذّر منه معطوف على الضّمير المحذّر، فالنّاصب للمحذّر منه هو النّاصب للمحذّر، ولا يلزم هنا إلاّ تقدير فعلٍ واحد ناصبٍ للاثنين[2]، وهو رأي سيبويه في غير: (إيّاك المراء)[3]، وهو ما ذهب إليه ابن هطيل في ردّه على ابن بابشاذ، وهو مذهب ابن الحاجب[4] وابن مالك[5]، والكلام على هذا جملةٌ واحدة.

الثّاني: أنّ الكلام مكوّن من جملة واحدة، وأنّ النّاصب للمحذّر والمحذّر منه فعلٌ واحدٌ متعدٍّ إلى مفعولين[6]، وهو رأي العكبريّ[7] وابن النّاظم[8]، والواو هنا لمجرّد الدّلالة على الجمع.

الثّالث: ذهب سيويه وغيره[9] إلى تأويل قوله: (إيّاك المراء) بأنّه منصوب بفعلٍ مضمر غير النّاصب للمحذّر، والكلام ها هنا من جملتين، ونسب هذا لابن خروف وابن طاهر في غير هذا التّركيب[10].

فالقول أنّ النّاصب في أسلوب التّحذير هو فعلٌ ناب عنه المضمر لم أجده عند

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص١١١.
(٢) انظر هذا الرّأي في شرح المقدّمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٧٨ وشرح الرّضي ١/ ٤٧٩.
(٣) انظر الكتاب ١/ ١٧٩.
(٤) انظر شرح المقدّمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٧٨.
(٥) انظر التسهيل ١٩٢.
(٦) انظر هذا الرّأي في التّصريح ٤/ ١٣٢-١٣٤ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٦.
(٧) انظر إعراب الحديث النبويّ ١٥٠.
(٨) انظر ابن النّاظم ٤٣٣.
(٩) انظر الكتاب ١/ ٢٧٩.
(١٠) انظر الارتشاف ٣/ ١٤٧٨.

أحدٍ من النّحاة، ولذلك أرى أنّه رأيٌ لابن بابشاذ.

٦- العامل في المفعول معه:

ذهب ابن بابشاذ في المقدّمة إلى أنّ العامل في المفعول معه الفعل، ولا يعمل عنده معنى الفعل، قال: «ويَكُونُ العامِلُ فيه فِعْلاً لا مَعْنى فِعْلٍ»[١]، ونصّ على ذلك في شرحه للمقدّمة أيضًا فقال: «والعامل أبدًا في المفعول معه يكون فعلاً لا معنى فعل»[٢].

واعترض ابن هطيل على نصّ المقدّمة فقال: «صَوَابُهُ: أَوْ مَعْنى فِعْلٍ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: (مَالَكَ وَزَيْدًا)، و(مَا شَأْنُكَ وعَمْرًا)، ولا نَاصِبَ إِلاّ مَا يُفْهَمُ مِنْ مَعْنى: مَا تَصْنَعُ، ومَا تُلابِسُ»[٣]، فعند ابن هطيل يجوز للعامل المعنويّ أن يعمل في المفعول معه، وهذا الاعتراض مذكور في الحاصر أيضًا، قال الإمام يحيى بن حمزة: «وظاهر كلام الشّيخ أنّ العامل المعنويّ لا يعمل فيه؛ لأنّه قال: والعامل فيه فعلٌ لا معنى فعل، وهذا فاسدٌ لما أسلفنا من جواز عمل العامل المعنويّ»[٤].

فها هنا رأيان مختلفان، وقد نسبا إلى جمهور البصريّين، والّذي أراه أنّ البصريّين انقسموا قسمين في هذه المسألة، وهما:

القسم الأوّل: ذهبوا إلى أنّ العامل هو الفعل بتوسّط الواو، ولا يعمل هنا معنى الفعل، وهو ما ذهب إليه ابن بابشاذ في المقدّمة وشرحها، قال: «والمعنى الّذي لا يجوز أن تقول: (زيدٌ في الدّار وعمرًا) لأنّ العامل معنىً وليس بفعل»[٥]، وهو مذهب سيبويه، فلم يعمل حرف التّشبيه والظّرف المخبر به والجارّ والمجرور[٦]،

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٠ وشرح المقدّمة المحسبة (هامش) ٣٠٩.

(٢) شرح المقدّمة المحسبة ٣١٠.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٤٤.

(٤) الحاصر لوحة ١٢٤.

(٥) شرح المقدّمة المحسبة ٣١٠.

(٦) انظر الكتاب ١/ ٣١٠ والارتشاف ٣/ ١٤٨٤.

وقد يفهم هذا من كلام الصّيمريّ[1]، وإليه ذهب أبو الحسن بن الباذش[2]، وابن مالك[3]، وهذا هو رأيُ البصريّين في الإنصاف[4].

القسم الثّاني: جواز إعمال معنى الفعل إضافة إلى إعمال الفعل، وهو رأي أبي عليّ الفارسيّ[5]، ونسب إلى جمهور النّحاة[6]، وهو في الحاصر مذهب سيبويه ومحقّقي البصريّين[7]، وهو ما اختاره ابن هطيل عند اعتراضه على ابن بابشاذ، وإليه ذهب ابن الحاجب[8]، والرّضيّ[9].

وهناك آراءٌ كثيرة في عامل المفعول معه، ولكن ما يخصّنا هنا أنّ ابن هطيل كان من متابعي ابن الحاجب والرّضي في عمل معنى الفعل، وهو رأيٌ بصريٌّ، وكان اعتراضه على ابن بابشاذ مبنيًّا على حكمٍ نحويّ.

وهناك اعتراضات كثيرة قدّمها ابن هطيل على المقدّمة مما يظنّ أنّ كتاب العمدة ليس سوى نقدٍ للمقدّمة المحسبة، ولا يليق بي في هذا الموضع أن أتناول هذه الاعتراضات بالتّفصيل، ولذلك سأقوم بذكر هذه الاعتراضات دون تفصيل، وهي:

٧- اعترض على ترتيب تمثيل ابن بابشاذ لأنواع الاسم، قال في المقدّمة: «مِثْلَ: (رَجُلٌ) و(امْرَأَةٌ) و(زَيْدٌ) و(هِنْدٌ) ونَحْوَه مِنَ المَرْئِيّاتِ، و(عَالِمٌ) و(مَعْلُومٌ) مِنَ

---

(١) انظر التّبصرة والتّذكرة ٢٥٦.

(٢) انظر التّذييل والتكميل لوحة ٣/ ١.

(٣) انظر التّسهيل ٩٩ وشرح التّسهيل ٢/ ٢٤٨.

(٤) انظر الإنصاف ١/ ٢٤٨.

(٥) انظر شرح التّسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٨ والارتشاف ٣/ ١٤٨٤.

(٦) انظر شرح الرّضي ١/ ٥١٧.

(٧) انظر الحاصر لوحة ١٢٣.

(٨) انظر الكافية ١٠٢.

(٩) انظر شرح الرّضيّ ١/ ٥١٧.

الصِّفاتِ، و(عِلْمٌ) و(فَهْمٌ) و(قُدْرَةٌ) وَنَحْوَه مِنَ المَعَانِي»[1].

قال ابن هطيل: «إنّما كثّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ مِثَالَ الشَّخْصِ وغَيْرِه، وهي ثَلاثَةٌ: اسْمُ عَيْنٍ، وهو الأَوَّلُ، واسْمُ مَعْنىً، وهو الثَّالِثُ، وصِفَةٌ، وهو الثّانِي، وقَدْ كَانَ يَنْبَغِي تَأْخِيْرُه. واللهُ أَعْلَمُ»[2].

٨- اعترض على قسمته للأسماء، قال في المقدّمة: «وجُمْلَةُ الأَسْمَاءِ كُلّها ثَلاثَةٌ: ظَاهِرٌ ومُضْمَرٌ ومَا بَيْنَهُمَا وهو يُسَمّى المُبْهَمُ»[3].

قال ابن هطيل: «فيه نَظَرٌ؛ لأَنّه يَقُولُ فِيْما بَعْدُ: (وفي الأَسْماء أَسْماءٌ مُشْكِلَةٌ) فَيُثْبِتُ قِسْمًا رَابِعًا. واللهُ أَعْلَمُ»[4].

٩- اعترض على حدّه للاسم الظّاهر، قال في المقدّمة: «أَمّا الظّاهِرُ فَهوَ كُلُّ مَا دَلَّ بِظَاهِرِه وإِعْرابِهِ على المَعْنى المُرادُ بِه»[5].

قال ابن هطيل: «وقَدْ أُوْرِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فَسَّرَ الشَّيءَ بِنَفْسِهِ. واللهُ أَعْلَمُ»[6]، وهو ما أورده الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر[7].

١٠- اعترض على حدّه للنّوع الأوّل من الأسماء الظّاهرة، قال في المقدّمة: «مِنْها نَوْعٌ أَوّلُ يَدْخُلُه الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ والتَّنْوينُ، وهوكُلُّ اسْمٍ مُفْرَدٍ صَحِيحٍ مُنْصَرِفٍ»[8].

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ٢ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٩٤.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٤.

(٣) المقدّمة المحسبة لوحة ٢ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٩٨.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص١٦.

(٥) المقدّمة المحسبة لوحة ٢ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٩٩.

(٦) عمدة ذوي الهمم ص١٦.

(٧) انظر الحاصر لوحة ١١.

(٨) المقدّمة المحسبة لوحة ٢ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١٠٠.

قال ابن هطيل: «ويَرِدُ عَلَيْهِ أَنّه يَدْخُلُ فِيْهِ النَّوْعُ الثّانِي، ولَيْسَ مِنْهُ، ويَخْرُجُ عَنْهُ جَمْعُ التَّكْسِيْرِ المُنْصَرِفُ، نَحْوُ: (رِجَالٌ)، وهو مِنْهُ باعْتِبَارِ الإِعْرَابِ»[1]، والنّوع الثّاني من الأسماء الظّاهرة هو الاسم المضاف إلى غير ياء المتكلّم والاسم الّذي فيه ألف ولام.

١١- اعترض على حدّه جمع المؤنّث السّالم، قال في المقدّمة: «وَهْوَ كُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ مَجْمُوعٍ بِالأَلِفِ والتّاءِ»[2].

قال ابن هطيل: «وَيَرِدُ عَلَيْهِ نَحْوُ: (سِجِلّاتٍ)، و«أَيّام مَعْدُودَاتٍ»، و(دُرَيْهِمَاتٍ) فَإِنَّهُ مِنْ هذا البَابِ، وقَدْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (مُؤَنَّثٍ)، فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْه لَكَانَ أَوْلى، ولا يَدْخُلُ فِيْهِ مِنْ نَحْوُ: (أَمْواتٍ)؛ لأَنّه يُرِيدُ بالأَلِفِ والتّاءِ المَزِيْدَتَيْنِ»[3].

١٢- اعترض على حدّه الاسم المقصور، قال في المقدّمة: «وهو كَلُّ اسْمٍ مَقْصُورٍ آخِرُه أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ»[4].

قال ابن هطيل: «وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ النَّوْعَ السّابِعَ يَدْخُلُ فيه، واللهُ أَعْلَمُ»[5]، والنّوع السابع هو الاسم المنتهي بألف التّأنيث المقصورة، وهو يدخل فيه من حيث ينتهي بالألف المقصورة، ولم يخرج الاسم المنتهي بألف التّأنيث المقصورة من هذا الحدّ.

١٣- اعترض على حدّه الاسم المقصور المؤنّث، قال في المقدّمة: «وهْوَ كُلُّ اسْمٍ آخِرُه أَلِفُ تَأْنِيثٍ مَقْصُورَةٍ»[6].

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص١٧.

(٢) المقدّمة المحسبة لوحة ٣ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١٠٩.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٤٩.

(٤) المقدّمة المحسبة لوحة ٤ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١١٦.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٥٨.

(٦) المقدّمة المحسبة لوحة ٤ وشرح المقدّمة المحسبة ١١٨.

قال ابن هطيل: «وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُ نَحْوُ: (أَحْوَى) و(أَشْقَى)، وهو مِنْهُ، وكَذلِكَ نَحْوُ: (غُلامِي)، واللهُ أَعْلَمُ»[1].

١٤- اعترض على حدّه المثنّى، قال في المقدّمة: «ومِنْها نَوْعٌ تاسِعٌ رَفْعُه بالأَلِفِ، ونَصْبُه وجَرُّه بالياءِ المَفْتُوحِ مَا قَبْلَها، وذلِكَ كُلُّ اسْمٍ مُثَنّىً»[2].

قال ابن هطيل: «صَوَابُهُ أَنْ يَزِيْدَ: أَوْ مُلْحَقٌ بِهِ؛ لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (كِلا) و(كِلْتَا) مُضَافَانِ إِلى مُضْمَرٍ، و(اثْنَانِ) وفُرُوعُه، واللهُ أَعْلَمُ»[3].

١٥- اعترض على حدّه جمع المذكّر السّالم، قال في المقدّمة: «وذلِكَ كُلُّ جَمْعٍ لِمُذَكَّرٍ عَلَمٍ يَعْقِلُ أَوْ لِصِفاتِ مَنْ يَعْقِلُ»[4].

قال ابن هطيل: «وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ نَحْوُ: (أَرَضِيْنَ)، وهو مِنْهُ، وكَذلِكَ: (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهُ، و(أُولُو). ويَدْخُلُ فِيْهِ جَمْعُ التَّكْسِيْرِ مِنْ نَحْوِ: (زُيُودٍ)، و(عُلَمَاءَ)، وجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ مِنْ نَحْوِ: (مُسْلِمَاتٍ)»[5].

١٦- اعترض على حدّه الضّمير المتّصل، قال في المقدّمة: «وذلِكَ كُلُّ مُضْمَرٍ مُتّصِلٍ بِفِعْلٍ لَمْ يُغَيَّرْ لَه ذلكَ الفِعْلُ»[6].

قال ابن هطيل: «ويَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَيْضًا يَتَّصِلُ بالحَرْفِ، نَحْوُ: (إِنّنِي)، و(إِنَّكَ)، و(إِنَّهُ)»[7].

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٦٠.

(٢) المقدّمة المحسبة لوحة ٤ وشرح المقدّمة المحسبة ١٢٨.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٦٩.

(٤) المقدّمة المحسبة لوحة ٤ وشرح المقدّمة المحسبة ١٣٣.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٧٧.

(٦) المقدّمة المحسبة لوحة ٥ وشرح المقدّمة المحسبة ١٤٦.

(٧) عمدة ذوي الهمم ص٩٦.

١٧- اعترض على حدّه الضّمير المنفصل، قال في المقدّمة: «وهو ضَميرُ كُلِّ مَفْعُولٍ تَقَدَّمَ على فِعْلِه أَوْ تَأَخّرَ بَعْدَ اسْتِثْناءٍ، أَوْ كَانَ مَفْعولاً ثانِيًا أَوْ ثالِثًا، أَوْ إغْراءً لِمُخاطَبٍ»(١).

قال ابن هطيل: «وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: (ضَمِيرُ كُلِّ مَفْعُولٍ)، وهو يَكُونُ غَيْرَ مَفْعُوْلٍ أَيْضًا، نَحْوُ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾ [سبأ]»(٢).

١٨- اعترض على حدّه الفعل الماضي، قال في المقدّمة: «أَمّا الماضي فَهْوَ ما كَانَ مَبْنِيًّا على الفَتْحِ منْ غَيْرِ عَارِضٍ عَرَضَ لَه»(٣).

قال ابن هطيل: «ويَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّه عَرّفَ الشَّيْءَ بِمَا هُو أَكْثَرُ الْتِبَاسًا مِنْهُ، أَلا تَرَى أَنَّ الفَتْحَ إِنّما يَكُونُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَنَّهُ مَاضٍ. واللهُ أَعْلَمُ»(٤).

١٩- اعترض على إجماله لأبنية الأفعال، قال في المقدّمة: «وجُمْلَتُه عِشْرُونَ مِثالاً»(٥).

قال ابن هطيل: «وَيَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ: (وجُمْلَتُه عِشْرُونَ مِثالاً) أَنَّ هذا الإِجْمَالَ فَاسِدٌ، بَلْ هُوَ اثْنَانِ وثَلاثُونَ: بَقِيَ عَلَيْهِ سِتَّةٌ مُلْحَقَةٌ بِـ(قَرْطَسَ)، نَحْوُ: (شَمْلَلَ)، و(حَوْقَلَ)، و(بَيْطَرَ)، و(جَهْوَرَ)، و(قَلْنَسَ)، و(قَلْسى). وخَمْسَةٌ مُلْحَقَةٌ بِـ(تَقَرْطَسَ)، نَحْوُ: (تَجَلْبَبَ)، و(تَجَوْرَبَ)، و(تَشَيْطَنَ)، و(تَرَهْوَكَ)، و(تَمَسْكَنَ). وَوَاحِدٌ غَيْرُ مُلْحَقٍ، وهو: (اقْشَعَرَّ). واللهُ أَعْلَمُ»(٦).

٢٠- اعترض على قوله في المقدّمة: «والتَّصَرُّفُ يَكُونُ بالماضي والحَاضِرِ

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ٦ وشرح المقدّمة المحسبة ١٤٩.
(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٠٠.
(٣) المقدّمة المحسبة لوحة ٩ وشرح المقدّمة المحسبة ١٩٤.
(٤) عمدة ذوي الهمم ص١٦٣.
(٥) المقدّمة المحسبة لوحة ٩ وشرح المقدّمة المحسبة ١٩٤.
(٦) عمدة ذوي الهمم ص١٦٧.

والمُسْتَقْبَلِ والأَمْرِ والنَّهْيِ»[١].

قال ابن هطيل: «فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ الأَمْرَ والنَّهْيَ مِن المُسْتَقْبَلِ، وإِنْ كَانَ المُعْتَبَرُ اللَّفْظَ، فالنَّهْيُ بِلَفْظِ الحَاضِرِ، وسَيُشِيْرُ في الخَوَاصِّ إِلى أَنَّ التَّصَرُّفَ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ، وهذا هو الصَّوَابُ، واللهُ أَعْلَمُ»[٢].

٢١- ذكر ابن بابشاذ أنّ الأفعال الّتي لا تتصرّف خمسة، فقال في المقدّمة: «والأَفْعالُ كُلُّها تَتَصَرّفُ على خَمْسَةِ أَوْجُهٍ إلاّ خَمْسَةُ أَفْعالٍ فَإِنَّها لا تَتَصَرّفُ»[٣].

قال ابن هطيل: «وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الأَفْعَالَ الّتي لا تَتَصَرَّفُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَة»[٤]، أراد ابن هطيل أنّ الأفعال ستّة، وقد صرّح ابن بابشاذ بهذا في موضعٍ آخر من هذه المقدّمة حيث قال: «وذلكَ سِتَّةُ أَفْعَالٍ، وهي: (نِعْمَ)، و(بِئسَ)، و(حَبّذا)، و(عَسَى)، و(لَيْسَ)، وفِعْلُ التَّعَجُّبِ»[٥] وقد علّق ابن هطيل على ذلك، فقال: «هذا كَلامُهُ هُنَا، وقَدْ قَالَ في الفِعْلِ: (خَمْسَةٌ)، وهو كَمَا لا يَخْفى»[٦].

٢٢- اعترض على قسمته للحروف، قال في المقدّمة: «وقِسْمَتُه ثَلاثَةٌ: حُرُوفٌ عامِلَةٌ، وحُروفٌ غيرُ عامِلَةٍ، وحُروفٌ تَعْمَلُ على صِفَةٍ ولا تَعْمَلُ على أُخْرى»[٧].

قال ابن هطيل: «فيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ زِيادَتَهُ لِهذا القِسْمِ ـ أَعْني الثّالِثَ ـ تُوجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعُدَّ مِنْهُ (إِنَّ) وأَخَواتِها؛ لأَنَّها إِنَّما تَعْمَلُ عَلَى صِفَةٍ، وكَذلِكَ غَيْرُها، نَحْوُ: (إِذَنْ) عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالى»[٨].

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ١٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٠٣.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٧٥.

(٣) المقدّمة المحسبة لوحة ١٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٠٣.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص١٧٥.

(٥) المقدّمة المحسبة لوحة ٣٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٧٧.

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٤١٧.

(٧) المقدّمة المحسبة لوحة ١٢ وشرح المقدّمة المحسبة ٢١٦.

(٨) عمدة ذوي الهمم ص١٩١.

٢٣- اعترض على قوله في حروف النّصب: «ومِنْها تِسْعَةُ أَحْرُفٍ تَنْصُبُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ»(١).

قال ابن هطيل: «فِيْه نَظَرٌ؛ لأَنَّ الّذي يَعْمَلُ مِنْ هذه التِّسْعَةِ لَيْسَ إلاّ الأَرْبَعَةُ الأُوَلُ، عَلَى اخْتِلافٍ أَيْضًا، فِيْما عَدَا (أَنْ)، وأَمّا الخَمْسَةُ البَوَاقِي فَإِنَّها تَعْمَلُ بِإِضْمَارِ (أَنْ)، وكَأَنَّهُ جَعَلَهَا عَامِلَةً، تَقْرِيبًا عَلى المُتَعَلِّمِ»(٢).

٢٤- اشترط ابن بابشاذ في نصب (أن) أن يكون قبلها فعل طمع وإشفاق، قال في المقدّمة: «(أَنْ) الخَفِيفَةُ المَصْدَرِيَّةُ إذا كانَ قَبْلَها فِعْلُ طَمَعٍ أَوْ إِشْفاقٍ»(٣).

قال ابن هطيل: «وقَوْلُهُ: (إذا كَانَ قَبْلَها فِعْلُ طَمَعٍ أَوْ إِشْفاقٍ) فَاسِدٌ، فَإِنَّه لا يَلْزَمُ، قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۝١٨٤﴾ [البقرة]، وتَقُولُ: (الخَيْرُ أَنْ تَصُومَ)، و(يَجِبُ أَنْ تَصُومَ)»(٤).

٢٥-اعترض ابن هطيل على علّة تسمية حروف الابتداء بهذا الاسم، قال ابن بابشاذ في المقدّمة: «وإنّما سُمّيَتْ بِذلكَ لِكَثْرَةِ وَقُوعِ المُبْتَدأ بَعْدَها»(٥).

قال ابن هطيل: «فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ مِنْها مَا لا يَكَادُ المُبْتَدَأ يَقَعُ بَعْدَهُ كـ(أَمَا) الاسْتِفْتَاحِيَّةِ، وفي الكَشّافِ أَنَّهَا مِنْ طَلائِعِ القَسَمِ. ومِنْهَا مَا لا يَقَعُ بَعْدَهُ إلاّ المُبْتَدَأُ كـ(لَوْلا) الامْتِنَاعِيَّةِ، وكَأَنَّهُ رَاعَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُها. واللهُ أَعْلَمُ»(٦).

٢٦- قال ابن بابشاذ في المنادى المفرد في مقدّمته: «فَهذِه إِذا وَلِيَها المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ أَوْ النّكِرَةُ المَقْصُودَةُ كَانَ مَضْمُومًا»(٧).

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ١٣ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٢٦.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٢٠٧.

(٣) المقدّمة المحسبة لوحة ١٣ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٢٦.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٢٠٩.

(٥) المقدّمة المحسبة لوحة ١٥ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٥٠.

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٢٥٩.

(٧) المقدّمة المحسبة لوحة ١٦ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٧٤.

قال ابن هطيل: «الأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ؛ لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (يَا زَيْدَانِ)، و(يَا زَيْدُونَ)»[1].

٢٧- مثّل ابن بابشاذ للمعرب المنصوب بلا النّافية بقوله: (لا إله إلاّ الله)، قال في المقدّمة: «ومِنْها (لا) وهي تَنْصبُ النَكِرَةَ ما دامَتْ النَّكِرَةُ تَليها، وما دَامَ النَّفيُ مَسْتَغْرِقًا للجِنْسِ، مِثْل: (لاإِله إلاّ اللهُ)»[2].

قال ابن هطيل: «هذا المثال يصلح للمبني لا للمعرب»[3].

٢٨- لم يذكر ابن بابشاذ خبرِ لا الّتي لنفي الجنس، واسم ما ولا المشبّهتين بليس من جملة المرفوعات، وقد أشار إليهما ابن هطيل[4].

٢٩- اعترض على حدّه المنادى المبني على الضّمّ، قال ابن بابشاذ: «وهو كُلُّ اسْمٍ مُفْرَدٍ عَلَمٍ مَعْرِفَةٍ أَوْ مَخْصُوصٍ»[5].

قال ابن هطيل: «و(مَعْرِفَةٌ) أَحْسَنُ مِنْ (عَلَمٍ)؛ لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (يَا أَيُّها الرَّجُلُ)»[6].

٣٠- قال ابن بابشاذ في مقدّمته: «فَأَمّا (مُنْذُ) و(مُذُ اليَوْم) و(شُدُّ) و(مُدُّ) وما أَشْبَهَهُما منْ الأَسْماءِ والأَفْعالِ فَإِنّما حَرَكَتُه حَرَكَةُ إِتْباعٍ لا حَرَكَةُ بِناءٍ»[7].

قال ابن هطيل: «وفِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّها في (مُنْذُ) بِنَائِيَّةٌ إِتْبَاعِيَّةٌ، واللهُ أَعْلَمُ»[8].

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٨٥.

(٢) المقدّمة المحسبة لوحة ١٦ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٧٧.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٩٨.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٣٠٧.

(٥) المقدّمة المحسبة لوحة ١٦ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٩٢.

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٣٢٠.

(٧) المقدّمة المحسبة لوحة ١٨ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٩٣.

(٨) عمدة ذوي الهمم ص٣٢٢.

٣١- لم يذكر ابن بابشاذ اسم لا الّتي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبّهتين بليس من جملة المنصوبات، وأشار إليهما ابن هطيل[(١)].

٣٢- اشترط ابن بابشاذ في التّمييز أن يكون مفردًا، قال في مقدّمته: «وشَرْطُه أنْ يَكونَ نَكِرَةً جِنْسًا مُفْرَدًا مُقَدّرًا بِـ(مِنْ) مُفَسِّرًا لِمَعْدُودٍ، أَوْ مَكيلٍ، أَوْ مَوْزونٍ، أَوْ ممسُوحٍ، أَوْ مُقَدّرٍ بالمَمْسُوحِ، أوْ لشيءٍ مُبْهَمٍ»[(٢)].

قال ابن هطيل: «وهذا لا يَلْزَمُ؛ بِدَلِيْلِ أَنَّكَ تَقُولُ: (عِنْدِي قِنطَارٌ أَثْوَابًا)، وقَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣﴾ [الكهف]. نَعَمْ يَلْزَمُ فِيْمَا يَصِحُّ إِطْلاقُهُ عَلى القَلِيْلِ والكَثِيْرِ مِنْ جِنْسِهِ كـ(التّمْرِ) و(الزَّيْتِ)، إلاّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْواعُ كَمَا في هذه الآيَةِ»[(٣)].

٣٣- اعترض ابن هطيل على قول ابن بابشاذ في شرط المفعول معه، وهو قوله في المقدّمة: «وشَرْطُه أَنْ يَكُونَ مَتضَمِّنًا مَعْنى (في)»[(٤)].

قال ابن هطيل: «وفي قَوْلِهِ: (مُتَضَمِّنًا) رَكَّةٌ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَضَمِّنًا مَعْنى (في) لَبُنِيَ، فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: وشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيْرُ (في)، كَما قَالَ ابنُ الحَاجِبِ»[(٥)].

٣٤- اعترض على قول ابن بابشاذ في شرط المفعول له، وهو قوله في المقدّمة: «وشَرْطُه أَنْ يكونَ مَصْدرًا منْ غَيْرِ لَفْظِ الأَوّلِ، مُقَدَّرًا باللاّمِ، عُذْرًا لِفِعْلِكَ، وجَوابًا لِقَائِلٍ قَالَ: (لِمَ فَعَلْتَ)»[(٦)].

قال ابن هطيل: «واعْلَمْ أَنَّ العِبَارَةَ السَّدِيْدَةَ أَنْ يُقَالَ: وشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيْرُ اللاّمِ، وإِنَّما يَجُوزُ حَذْفُها إِذا كَانَ فِعْلاً لِفَاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ، ومُقَارِنًا لَهُ في الوُجُودِ، كَما

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٢٦.

(٢) المقدّمة المحسبة لوحة ٢١ وشرح المقدّمة المحسبة ٣١٥.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٥٥.

(٤) المقدّمة المحسبة لوحة ٢١ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٠٦.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٣٤٢.

(٦) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٠٨.

في هذين المِثَالَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذلِكَ لَمْ تُحْذَفْ، نَحْوُ: (جِئْتُكَ لإِكْرَامِكَ لِي)، و(وَصَلْتُ اليَوْمَ لِسَيْرِي أَمْسِ)»[1].

٣٥- اشترط ابن بابشاذ في الحال أن تكون منتقلة، قال في مقدّمته: «وشَرْطُه أَنْ يَكونَ نَكِرَةً مُشْتَقّةً تَأتي بَعْدَ مَعْرِفَةٍ قَدْ تَمَّ الكَلامُ دُونَه، منتقلة، وتُقَدّرُ بـ(في)»[2].

قال ابن هطيل: «وفِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ الانْتِقَالُ في المُؤَكِّدَةِ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة]. نَعَمْ، يَلْزَمُ غَيْرَهَا في الغَالِبِ، احْتَرَزْتُ مِنْ نَحْوِ: (دَعَوْتُ الله سَمِيْعًا) وشِبْهِهِ»[3].

٣٦- اشترط ابن بابشاذ في الحال أن تكون مشتقّة، قال: «وشَرْطُه أَنْ يَكونَ نَكِرَةً مُشْتَقّةً تَأتي بَعْدَ مَعْرِفَةٍ قَدْ تَمَّ الكَلامُ دُونَه، منتقلة، وتُقَدّرُ بـ(في)»[4].

قال ابن هطيل: «وقَالَ ابنُ الحَاجِبِ: كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ وُقُوعُهُ حَالاً، نَحْوُ: (هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا)، أَيْ: فَإِنَّ (بُسْرًا) و(رُطَبًا) حَالانِ، ولَيْسَا مُشْتَقَّيْنِ»[5].

٣٧- اشترط في التّمييز أن يكون مفسّرًا لعددٍ أو مقدار، قال في المقدّمة: «وشَرْطُه أَنْ يَكونَ نَكِرَةً جِنْسًا مُفْرَدًا مُقَدّرًا بِـ(مِنْ) مُفَسِّرًا لِمَعْدُودٍ، أَوْ مَكيلٍ، أَوْ مَوْزونٍ، أَوْ ممسُوحٍ، أَوْ مُقَدّرٍ بالمَمْسُوحِ، أَوْ لشيءٍ مُبْهَمٍ»[6].

قال ابن هطيل: «وهذا أَيْضًا لا يَجِبُ، ولكنّهُ يَكْثُرُ في المُفْرَدِ»[7].

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٤٣.

(٢) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٣١٢.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٥٠.

(٤) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٣١٢.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٣٥٠.

(٦) المقدّمة المحسبة لوحة ٢١ وشرح المقدّمة المحسبة ٣١٥.

(٧) عمدة ذوي الهمم ص٣٥٦.

٣٨- اعترض على حدّ ابن بابشاذ للاستثناء، وهو قوله: «والثّامِنُ يُذْكَرُ للبَيانِ عنْ إِخْراجِ بَعْضٍ منْ كُلٍّ بـ(إلاّ) أَوْ بِكَلِمَةٍ في مَعْنى (إِلاّ)»[١].

قال ابن هطيل: «فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ المُنْقَطِعَ لَيْسَ عَلَى هذه الصِّفَةِ»[٢].

٣٩- اعترض على إغفال ابن بابشاذ الحديث عن المبني على الفتح، قال ابن هطيل: «وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ المَبْنِيَّ عَلَى الفَتْح أَوْ شَيئًا مِنْهُ كَمَا صَنَعَ في الرَّفْع والجَرِّ والجَزْم، وذلِكَ مِنْ نَحْوِ: (أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(أَيّانَ)، و(الآنَ)، و(خَمْسَةَ عَشَرَ)، و(لا رَجُلَ)، واللهُ أَعْلَمُ»[٣].

٤٠- اعترض على حدّ ابن بابشاذ للعامل، وهو قوله في المقدّمة: «العَامِلُ ما عَمِلَ في غَيْرِه شَيئًا منْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أو جَرٍّ أَوْ جَزْمٍ على حَسَبِ اخْتِلافِ العَوامِلِ»[٤].

قال ابن هطيل: «يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فَسَّرَ الشَّيءَ بِمَا هُو أَكْثَرُ الْتِبَاسًا مِنْهُ؛ لأَنَّ الغَرَضَ مِنْ تَعْرِيْفِ العَامِلِ أَنْ يُعَرَّفَ في نَفْسِهِ حَتّى يَعْمَلَ أَحَدَ هذه الأُمُورِ»[٥].

٤١- قال ابن بابشاذ في مفعولي (ظننت) في مقدّمته: «وكُلّها لا يَجُوزُ الاقْتِصارُ فيها على أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ»[٦].

قال ابن هطيل: «وفِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ قَدْ يُحْذَفُ لِقَرِيْنَةٍ، وكَذلِكَ المُبْتَدَأُ»[٧].

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ٢١ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٢٠.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٦١.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٧٠.

(٤) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٥ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٤٤.

(٥) عمدة ذوي الهمم ٣٨٤.

(٦) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٧ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٥٥.

(٧) عمدة ذوي الهمم ص٤٠٤.

٤٢- قال ابن بابشاذ في نائب الفاعل: «وجُمْلَةُ الأَشْياءِ الّتي يَجُوزُ أَنْ تَقُومَ مَقامَ الفاعِلِ عِنْدَ عَدَمِ المَفْعُولِ به أَرْبَعَةٌ: المَفْعولُ بِحَرْفِ جَرٍّ. والظّرفُ المُتَمَكِّنُ من الزّمانِ والظّرف المتمكّن من المَكانِ. والمَصْدَرُ المَخصّصُ»[1].

قال ابن هطيل: «احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (المُتَمَكِّنُ) في المَوْضِعَيْنِ مِنْ نَحْوِ: (سَحَرَ) المُعَيَّنِ في الزّمَانِ، و(عِنْدَ)، و(مَع) في المَكَانِ، فَإِنَّها لا تُقَامُ مَقَامَ الفَاعِلِ، ولَوْ قَالَ: (المُتَصَرِّفُ)؛ لأَنَّ المُتَمَكِّنَ المُعْرَبُ، و(سَحَرَ)، و(عِنْدَ)، و(مَع) ونَحْوُهُنَّ مُعْرَبَاتٌ»[2].

٤٣- قال ابن بابشاذ بعد ذكره لأنواع الأفعال: «وجَميعُ هذه الأَفْعالِ الّتي تَقَدَّمَتْ منْ الأَنْواعِ السَّبْعَةِ تَتَعَدّى بَعْدَ ذلكَ كُلّه إِلى المَصْدَرِ، وإِلى الظّرْفِ منْ الزّمانِ، وإِلى الظّرْفِ منْ المَكانِ، وإِلى الحالِ، وإِلى المَفْعُولِ لَه، وإِلى المَفْعُولِ مَعَه»[3].

قال ابن هطيل: «فيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ مِنْها مَا لَيْسَ كَذلِكَ، نَحْوُ: (لَيْسَ)، و(عَسَى) وغَيْرِهِما، واللهُ أَعْلَمُ»[4].

٤٤- ذكر ابن بابشاذ في المقدّمة أنّ الألف واللّام في فاعل نعم وبئس للجنس، قال في المقدّمة: «وكَانَتْ المَعْرِفَةُ الأُولى بالأَلِفِ واللاّمِ الّتي للجِنْسِ»[5].

قال ابن هطيل: «والأَوْلى أَنْ يُقَالَ: بِالأَلِفِ واللاّمِ الّتي للمَعْهُودِ في الذِّهْنِ، كَمَا في نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (ادْخُل السُّوقَ)»[6].

٤٥- قال ابن بابشاذ في عمل الأفعال غير المتصرّفة: «ولا تَعْمَلُ هذه الأَفْعالُ السّتّةُ في مَصْدَرٍ ولا ظَرْفٍ ولا جَميعِ ما ذَكَرْناهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِها في نَفْسِها فَلَم تَتَصَرّفْ

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٩ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٧٣ (هامش).

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤١٣.

(٣) المقدّمة المحسبة لوحة ٣٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٧٦ (هامش).

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٤١٦.

(٥) المقدّمة المحسبة لوحة ٣١ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٧٨ (هامش).

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٤٢٤.

في مَعْمُولِها»[1].

قال ابن هطيل: «فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ كَمَا فَرَغَ مِنْ أَنَّ (حَبّذا) تَنْصُبُ التَّمْيِيْزَ والحَالَ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَالُوا: الأَحْوَالُ تَعْمَلُ فِيْها رَوَائِحُ الأَفْعَالِ، فَمَا بَالُ هذه، وهي أَفْعَالٌ صَرِيْحَةٌ بِالدَّلِيْلِ المُتَقَدِّمِ»[2].

٤٦- قال في ابن بابشاذ في مقدّمته عن ابن بابشاذ: «مِنْها نَوعٌ مُشْتَقٌّ منْ فِعْلٍ فَيَعْمَلُ بِحَسَبِ ذلك الاشْتِقاقِ»[3].

قال ابن هطيل: «يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَعَلَ المَصْدَرَ مُشْتَقًّا مِن الفِعْلِ، وهذا إِنَّما هو مَذْهَبُ الكُوفِيِّيْنَ»[4].

٤٧- أدرج ابن بابشاذ أفعل التفضيل في باب الصّفة المشبّهة[5]، واعترض على ذلك ابن هطيل، قال في العمدة: «واعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ أَدْرَجَ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيْلِ في بَابِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بَانِيًا عَلَى أَنَّهُ مِنْها، ولَيْسَ بِذلِكَ»[6].

٤٨- مثّل ابن بابشاذ لإعمال أسماء الفاعلين والمفعولين، فقال: «ومِثالُ إِعْمالِ أَسْماءِ الفاعِلينَ والمَفْعُولينَ قَولُكَ: (زَيْدٌ مُخْرِجٌ عَمْرًا) و(مُخرِجُ عَمْرٍو)»[7].

قال ابن هطيل: «هذا كَمَا ذَكَرَهُ، إِلاّ أَنَّ (مُخرِجَ عَمْرٍو) بِالإِضَافَةِ يَصْلُحُ مِثَالاً للإِهْمَالِ، لا للإِعْمَالِ»[8].

٤٩- قال ابن بابشاذ في الألف واللاّم في اسم الفاعل: «فَإِنْ كَانَتْ لِتَعْرِيفِ العَهْدِ

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ٣٢ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٧٨ (هامش).

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٢٩.

(٣) المقدّمة المحسبة لوحة ٣٣ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٨٦ (هامش).

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٤٣٢.

(٥) المقدّمة المحسبة لوحة ٣٤ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٨٧ (هامش).

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٤٤٦.

(٧) المقدّمة المحسبة لوحة ٣٤ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٨٧ (هامش).

(٨) عمدة ذوي الهمم ص٤٥١.

لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا»[1].

قال ابن هطيل: «فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ مِن الأَلِفِ واللاّمِ هَاهُنا أَنَّها فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ مِن الأَلِفِ واللاّمِ هَاهُنا أَنَّها لا تَكُونُ إلاّ بِمَعْنى (الّذي)، واللهُ أَعْلَمُ»[2].

٥٠- اعترض ابن هطيل على إغفال ابن بابشاذ أسماء الشّرط والأسماء المبهمة في الأسماء العاملة، قال: «بَقِيَ عَلَيْهِ أَسْمَاءُ الشَّرْطِ، نَحْوُ: (مَنْ)، و(مَا)، و(أَيُّ)، و(مَهْمَا)، فَإِنَّها تَعْمَلُ في الفِعْلِ الجزْمَ، وكَذلِكَ الأَسْمَاءُ المُبْهَمَةُ مِنْ نَحْوِ: (رَطْلٍ)، و(عِشْرِيْنَ)، فَإِنَّها تَنْصُبُ المُمَيِّزَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ»[3].

٥١- قال ابن بابشاذ في حدّ النّعت: «وأَمّا النَّعْتُ فهو تَحْلِيَةُ المَنْعُوتِ بِفِعْلِه أَوْ بِحِلْيَتِهِ أَوْ بِصِناعَتِهِ أَوْ بِنَسَبِه أَوْ بِبَلَدِه أَو بـ(ذي) النَّعْتِ بِمَعْنى صَاحِبٍ»[4].

قال ابن هطيل: «هذا لَيْسَ بِحَاصِرٍ بِدَلِيْلِ أَنَّكَ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ)، ونَحْوَ ذلِكَ، ولَيْسَ مِنْ هذه الأَقْسَامِ»[5].

اختياراته:

برزت شخصيّة ابن هطيل النّحويّة جليّة من خلال الاعتراضات الّتي قدّمها على المقدّمة المحسبة، ففيها رفضٌ لتوجيهات ابن بابشاذ النّحويّة وقبولٌ لتوجيهات مختلفة عنها، وقد ظهرت شخصيّته أيضًا من خلال ترجيحاته واختياراته، فصرّح بهذا الكتاب بترجيح آراء كثيرة للنّحاة وضعّف غيرها، وقد يكون ترجيحه أحيانًا مدعومًا بالحجّة والبرهان وأحيانًا أخرى يكون مؤيّدًا لاتّجاهٍ نحويّ فلا يحتاج إلى برهان، فيكفي في ذلك أنّه رأي البصريّين، أو رأي ابن الحاجب والزّمخشريّ، وسأتناول في هذا الموضع مجموعة الاختيارات النّحويّة الموجودة في كتاب العمدة،

---

(١) المقدّمة المحسبة لوحة ٣٥ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٨٧ (هامش).

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٥٥.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٤٦٢.

(٤) المقدّمة المحسبة لوحة ٣٧ وشرح المقدّمة المحسبة ٤١٣.

(٥) عمدة ذوي الهمم ٤٧١.

وهي:

أوّلًا: اختياراته في الحدود:

ذهب ابن بابشاذ في مقدّمته إلى حدّ الاسم بقوله: «الاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمًّى شَخْصًا كَانَ أَوْ غَيْرَ شَخْصٍ» وهو حدّه في كتابه المفيد أيضًا[1]، وقد اعترض على هذا الحدّ ابن هطيل، فهو ليس حدًّا مانعًا جامعًا؛ لأنّ الفعل والحرف يدخلان فيه، فالفعل يبين عن مسمّى، وكذلك الحرف، قال في العمدة: «يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّه يَدْخُلُ فِيْهِ الفِعْلُ والحَرْفُ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما يَبِيْنُ عَنْ مُسَمّىً، أَلا تَرى أَنَّ (قَامَ) مَثَلاً يَبِيْنُ عَنْ مُسَمّىً هُو القِيامُ، و(مِنْ) يَبِيْنُ عَنْ مُسَمّىً هو ابْتِداءُ الغَايَةِ، ومَعْ ذلكَ فَلَيْسا باسْمَيْنِ»[2].

واعترض على هذا الحدّ الإمام المؤيّد يحيى بن حمزة أيضًا، قال في الحاصر: «نعم، إِنَّ كَلامَ الشَّيْخِ هاهُنا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن: أَحَدَهُما أَنْ يَكُونَ حَدًّا لِمُطْلَقِ الاسْم، والثّاني أَنْ يَكُونَ حدًّا للاسْمِ الظّاهر، وكلاهما يَضْعُف؛ لأنّه إِنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ حَدًّا لِمُطْلَقِ الاسْمِ كَانَ خَطأً لوجهين: أَمّا أَوّلاً فلأَنَّه يَدْخُلُ فيه الفِعْلُ؛ لأنَّ قَوْلَنا: (ضَرَبَ) يَبِينُ بِفَهْمٍ عَنْ مَعْنىً هو (الضّربُ)، كَما أَنَّ لَفْظَ قَولنا: (جِدار) يَبِينُ عن مَعْنىً هو (الجِدار). وأَمّا ثانيًا فلأَنَّه قَدْ أَغْفَلَ ذكر ما هو جُزءٌ من مفهومِ الاسْمِ ومَعْقُولِهِ، وهو عَدَمُ اقْتِرانِهِ بالأَزْمِنَةِ، وهو لَمْ يَذكره، ولا بُدَّ من ذكره»[3].

ورجّح ابن هطيل حدّ ابن الحاجب الاسم، قال: «فالأَوْلى أَنْ يُقَالَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً في نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثّلاثَةِ، أَو نَحْوُ ذلك»[4]. وهذا هو حدّ ابن

---

(١) هذا حدُّه في المفيد أيضًا، قال: «أمّا الاسم فهو ما أنبأ عن مسمًّى، شخصًا كَانَ أو مَعْنىً، مثال الشّخص: القرطاس، والقلم، والتّاج، والعلم ونحوها ممّا يُدركُ بِحَاسّةِ البصر» المفيد ٤١.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٣.

(٣) انظر الحاصر لوحة ٧.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص١٤.

الحاجب في الكافية[1] واختاره أيضًا الإمام يحيى بن حمزة[2].

وهذه مسألة خلافيّة ذكرها العكبريّ في التّبيين[3]، وذكر في كتابه مجموعة من الحدود منها قول بعضهم: الاسم ما استحقّ الإعرابُ في أوّل وضعه، ومنها قولهم: الاسم كلّ لفظ دلّ على معنىً مفرد في نفسه، ومنها: هو كلّ لفظ دلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بزمانٍ محصّل.

واختار ابن هطيل في كتابه كثيرًا من الحدود، وهذا في المواضع الّتي لم يقمّ ابن بابشاذ بذكر حدٍّ فيها، وهي في معظمها من حدود ابن الحاجب في كافيته، من ذلك حدّه لأفعل التّفضيل، قال ابن هطيل: «أَمّا حَدُّهُ، فَقَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِالزِّيَادَةِ عَلَى غَيْرِهِ»[4]، وكذلك الحدود الّتي اختارها لأسماء الفاعلين[5]، ولأسماء المفعولين[6] وللصّفة المشبّهة[7]، وغيرها.

وأخذ ابن هطيل بحدّه الخطّ المذكور في «الشّافية»، قال ابن هطيل: «وفي الاصْطِلاحِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الحَاجِبِ: تَصْوِيْرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفِ هِجَائِهِ، إِلاّ أَسْمَاءَ الحُرُوفِ إِذا قُصِدَ المُسَمّى»[8] وهذا حدٌّ ذكره ابن الحاجب في «الشّافية»، قال: «الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المُسَمّى نحو قولك: اكتب،

---

(١) انظر الكافية ٥٩.

(٢) انظر الحاصر لوحة ٧.

(٣) انظر المسألة في التّبيين ١٢١والمتّبع ١/ ١١٧ والإيضاح في علل النّحو ٤٨ واللباب ١/ ٤٥ وابن يعيش ١/ ٢٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ١٩٧-١٩٨ وشرح اللّمع للباقولي ١/ ١٨٦-١٨٧ والفوائد والقواعد ١٦ والبيان في شرح اللّمع ٩ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٤٠-٤١ والمرتجل ٧ ونتائج التّحصيل ١/ ١٨٣.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٤٤٦ وانظر حدّ ابن الحاجب في الكافية ١٨٥.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٤٣٢.

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٤٣٣.

(٧) عمدة ذوي الهمم ص٤٣٤.

(٨) عمدة ذوي الهمم ص٥٠٢.

جيم، عين، فا، را، فإنك تكتب هذه الصورة(جعفر)؛ لأنه مُسَمّاها خطًّا و لفظًا؛ ولذلك قال الخليل لَمّا سألهم: كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، فقال إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب جَهْ؛ لأنه المُسَمّى، فإن سُمّي بها مُسَمًّى آخر كتبت كغيرها»[1].

ثانيًا: متابعة البصريّين:

١- اشتقاق الاسم:

اختلف النّحاة في اشتقاق الاسم[2]، فالبصريّون ذهبوا إلى أنّه مشتقٌّ من السّموّ، ويرى الكوفيّون أنّه مشتقٌّ من السّمة، وقد عرض ابن هطيل رأيّ البصريّين والكوفيّين، فقال: «هذا هُو مَذْهَبُ البَصْرِيّيْنَ، وأَصْلُهُ: (سمْوٌ) فَحُذِفَت الواوُ، وعُوِّضَت مِنْها الهَمْزَةُ في أَوَّلِه، فَقِيْلَ: (اسْمٌ). وعِنْدَ الكُوفِيّيْنَ أَنَّهُ مَأْخُوْذٌ مِنَ السِّمَةِ، وهي العَلامَةُ، وأَصْلُهُ عِنْدَهُم: (وَسْمٌ)، فَحُذِفَت الوَاوُ، وعُوِّضّت الهَمْزَةُ مَكَانَها»[3].

واختار رأي البصريّين دون تصريح، ولكنّه يفهم من ردّه رأي الكوفيّين، قال في ردّه: «ولَيْسَ بِصَحِيْحٍ؛ لِقَوْلِهِمْ في تَصْغِيْرِه: (سُمَيٌّ) لا (وُسَيْمٌ)، وفي تَكْسِيْرِهِ: (أَسْمَاءٌ) لا (أَوْسَامٌ)، وفي الإِخْبَارِ مِنْهُ: (سَمَّيْتُ) لا (وَسَمْتُ)»[4].

٢- ترك صرف المنصرف:

هذه مسألة خلافيّة بين البصريين والكوفيين[5]، فالبصريون لا يجيزون ترك صرف

---

(١) الشافية في علم التصريف ١٣٨.

(٢) انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦ وأسرار العربية ٢٩ والتّبيين ١٣٢ وائتلاف النصرة ٢٧ وابن يعيش ١/ ٢٣-٢٤ والتّعليقة على المقرّب ٥٩.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص١٥.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص١٥.

(٥) انظر الخلاف في الحاصر لوحة ٢٢ والأصول في النحو ٣/ ٤٣٧ والإنصاف ٢/ ٤٩٣ وما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٦ والتّخمير ١/ ٢٢٢ وشرح الرضي ١/ ١٠٧ وشرح اللّمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧ وضرائر الشعر للقزّاز ١٠١ واللباب ١/ ٥٢٣ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٧ =

المنصرف، ويرون أنّ الصرف هو الأصل، فلا يقوى السبب الواحد على إخراجه إلى الفرع، وينطبق هذا على الشعر، فالشاعر لا يجوز له في الضرورة منع صرف المنصرف، قال المبرد: «وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأنّ الضرورة لا تجوّز اللحن»، أما الكوفيين فلا يشترط عندهم اجتماع علتين فالسبب الواحد كافٍ في منع الصرف.

وقد أخذ ابن هطيل برأي البصريّين، ظهر ذلك من خلال ردّه رأي الكوفيّين في هذه المسألة، قال: «وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْثِيْرُها في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وأَنْشَدُوا للعَبّاسِ بنِ مِرْدَاسَ:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِيْ مَجْمَعِ

ولا حُجَّةَ لَهُم فِيْهِ؛ لأَنَّ الرِّوَايَةَ: (يَفُوقَانِ شَيْخَيَّ)»[1].

والحجّة الّتي استند إليه ابن هطيل مذكورة في كثير من كتب النّحو، فالنّحاة يردّدون هذه العبارة، وهي رواية المبرّد كما ذكر ابن جنّي[2]، وقد ذكر هذه الرّواية ابن السّرّاج أيضًا[3].

٣- الأصل في الاشتقاق:

من المسائل الخلافيّة بين الكوفيّين والبصريّين مسألة الأصل في الاشتقاق[4]،

= وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١١٥ والأشموني ٣/ ٢٧٥ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّس الموصلي ١/ ٤٤٢ وابن يعيش ١/ ٦٨ وشرح ألفية ابن معط ٤٤٢ والفاخر ١/ ١٤٥ والإقليد ١/ ٢٦٧-٢٦٨ وشرح الألفيّة لابن النّاظم ٤٧٠ والمساعد ٣/ ٤٤ والبديع في علم العربية ٢/ ٦٩٢ ولباب الإعراب ٢١٦ وهمع الهوامع ١/ ١٣٣ وشرح المكودي على الألفيّة ٢/ ٦٨٤ وخزانة الأدب ١/ ١٥٦.

(١) عمدة ذوي الهمم لوحة ٤.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦.

(٣) انظر الأصول في النحو ٣/ ٤٣٨.

(٤) انظر هذه المسألة في الإنصاف ١/ ٢٣٥ والتّبيين ١٤٣ وائتلاف النصرة ١١١ والإيضاح في =

فالكوفيّون يرون أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل، ويرى البصريّون أنّ الفعلَ مشْتقٌّ من المصدر، فالأصل في الاشتقاق عند البصريّين هو المصدر.

وقد صرّح ابن هطيل أنّ الفعل مشتقٌّ من الاسم، قال: «الفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِن الاسْمِ عَلَى الصّحِيْحِ، والمُشْتَقُّ فَرْعٌ عَلَى المُشْتَقِّ مِنْهُ»[1]. وهذا متابعة لرأي البصريّين في هذه المسألة.

٤- ضمير الفصل:

هذا خلافٌ في المصطلح[2]، فذهب البصريون إلى تسميته ضمير الفصل، وسماه الكوفيون العماد. أما سبب التسمية عند البصريين فهو فصل الضمير بين المبتدأ و الخبر، أو الخبر والنعت، فهو للفصل بين كون الاسم الذي بعده خبراً أو صفة، وقد ذكر ذلك ابن هطيل، قال: «وفَائِدَتُهُ الفَصْلُ بَيْنَ كَوْنِ مَا بَعْدَه خَبَرًا أَوْ صِفَةً، أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (زَيْدٌ القَائِمُ) احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ (القَائِمُ) صِفَةً، وأَنْ يَكُونَ خَبَرًا، فَإِذا قُلْتَ: (زَيْدٌ هو القَائِمُ) تَمَحَّضَ للخَبَرِيَّةِ، ولِذلِكَ سُمِّيَ فَصْلاً»[3].

أما الكوفيون فأطلقوا عليه العماد لكونه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده، كما أطلقوا عليه مصطلح (دعامة)؛ لأنه يدعم الاسم الأول و يقوّيه، ويطلق مصطلح العماد أيضًا لكونه يعتمد عليه في التفرقة بين أن يكون الاسم الذي بعده صفة أو خبرًا، ويسمّيه المدنيّون صفة.

= علل النّحو ٥٦ وأسرار العربية ١٦١ والخصائص ٢/ ٣٤ واللباب ١/ ٢٦٠ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٦١ وشرح الرضي ٣/ ٣٩٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١٠٠٧ وشرح المراح للعيني ٣٠ وعلل النّحو للورّاق ٣٥٩.

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٤.

(٢) انظر المسألة في الإنصاف ٧٠٦ مسألة١٠٠ وابن يعيش ٣/ ١١٠ والارتشاف ٢/ ٩٥٠ وهمع الهوامع ١/ ٢٧٥ بوشرح التسهيل ١/ ١٦٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٦٧.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٩٢.

وقد رجّح رأي البصريّين فقال: «والكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَهُ عِمَادًا، والأَوَّلُ أَوْلى»[1]، وقال في التّاج المكلّل معلّلاً هذا التّرجيح: «وتسمية أهل البصرة أظهر في الاصطلاح؛ لأنّ الشيء يسمّى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولمّا كان المعنى في هذه الأمثلة الفصل كان تسميتها فصلاً أولى»[2].

٥- مطابقة الضّمير للتّمييز في: (رُبَّهُ رَجُلًا):

اختلف البصريّون والكوفيّون في الضّمير في قوله: (ربّه رجلاً)[3]، فالبصريّون يفردونه في كلّ الأحوال، فيقولون: ربه رجلاً، وربّه رجلين، وربّه رجالاً، أمّا الكوفيّون فيجعلونه مطابقًا للمقصود، وهو التّمييز، فيثنّونه ويجمعونه ويؤنّثونه.

وقد أخذ ابن هطيل برأي البصريّين، قال: «وهَلْ يُطَابِقُ التَّمْيِيْزَ أَو لا؟ الصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا يُطَابِقُ خِلافًا للكُوفِيِّيْنَ»[4].

٦- فعل الأمر مبنيٌّ أم معرب:

هذه مسألة خلافيّة مشهورة بين النّحاة[5]، فالبصريّون يرون أنّ فعل الأمر مبنيٌّ

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٩٢.

(٢) التّاج المكلّل لوحة ١٤١.

(٣) انظر هذه المسألة في الأصول في النحو ١/ ٤٢٢ وشرح الرضي ٤/٢٤٨و شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٤ وهمع الهوامع ٢/ ٤٣٥ وتاج علوم الأدب ١/ ٥١٠ والفاخر ٢/ ٦١٨ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٤٤ والارتشاف ٤/١٧٤٧-١٧٤٨ والمساعد ٢/ ٢٩٠-٢٩١ والنّجم الثّاقب ٢/ ١٠٩٣.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٢٣٧.

(٥) انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٤ وائتلاف النصرة ١٢٥ والتّبيين ١٧٦ وشرح الرضي ٤/ ١٢٥ واللباب ٢/ ١٧ والأصول في النحو ٢/ ١٧٤ وأسرار العربية ٢٨٠ والمفصل ٣٣٩ وابن يعيش ٧/ ٦١ والمتّبع في شرح اللّمع ١/ ٥٠٤ وهمع الهوامع ١/ ٦٥ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٦٧ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٢٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣١٠ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٥ والإقليد ٣/ ١٥٢٢ والتصريح ١/ ٢٠٠ والتّخمير ٣/ ٢٦٠ وشرح اللّمع للأصفهاني ١/ ٢١٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٤٢ وشرح الجمل لابن =

على السّكون، ويرى الكوفيّون والأخفش أنّه معرب مجزوم، وقد عرض ابن هطيل رأي الكوفيّين، وردّه آخذًا برأي البصريّين، قال: «وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّهُ مَجْزُومٌ بِاللّامِ مُضْمَرَةً؛ وذلِكَ لأَنَّها قَدْ تُضْمَرُ، قَالَ:

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـكَ كُـلُّ نَفْـسٍ ... إِذا مَـا خِفْـتَ مِـنْ أَمْـرٍ تَبَـالا

أَيْ: لِتَفْدِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وهذا خُلْفٌ مِن القَوْلِ»[1].

٧- نصب الاسمين بعد (ليت):

أخذ ابن هطيل برأي البصريّين في نصب الاسمين بعد (ليت) في قول السّاعر:

يَا لَيْتَ أَيّامَ الصّبا رَواجِعا[2]

= عصفور ٢/ ١٩٠ واللامات ٩٤ ورصف المباني ٣٠٢ وشرح المراح للعيني ٢٥١.

(١) عمدة ذوي الهمم ص١٨٠.

(٢) نُسِب البيت للعجّاج في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٩٠ وطبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨ وليس في ديوانه.

ونسب إلى رؤبة في ابن يعيش ١/ ١٠٤ وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٥٣ والدّرر ٢/ ١٧٠ وكتاب سيبويه ٢/ ١٤٢ والنّكت للأعلم ١/ ٥١٧ والأصول في النحو ١/ ٢٤٨ والمسائل المنثورة ٧٩ وتعليق الفرائد ٤/ ١٩ وشرح أبيات المفصّل والمتوسّط ١٤٦، ٥٩٥ وشرح الرضي ٤/ ٣٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١٨٠،٢/ ١٩١ وابن يعيش ٨/ ٨٤ والفوائد الضّيائيّة ٢/ ٣٥٣ وتذكرة النّحاة ٧٣٣ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧٣ والجنى الدّاني٤٩٢ وشرح عمدة الحافظ ٤٣٤ وأسرار العربية ٢٥٩ ورصف المباني ٣٦٦ والجمل في النحو لابن شقير ٢٣٤ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٤١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٥٨والمفصل ٤٠٠ والإقليد ٤/ ١٧٤٩ ومغني اللبيب ٣٧٦ والفاخر ١/ ٤٠٠ وهمع الهوامع ١/ ٤٩١ والملخّص ٢٤٦ والتّخمير ٤/ ٧٢ والمفضّل في شرح المفصّل ٢٠١ والنّجم الثّاقب ٢/ ١١٣٩ والحاصر لوحة ٨٩ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٦٧ لسان العرب (ليت) ٢/ ٨٧ وتاج العروس (ليت) ٥/ ٨٢ والشّاهد في البيت نصب (ليت) للاسمين بعدها، وهو على مذهب الفرّاء، =

فهم يرون أنّ (رواجعًا) حال، قال ابن هطيل: «و(رَوَاجِعًا) حَالٌ، والعَامِلُ فيه الخَبَرُ المَحْذُوفُ»[1]، وهذا رأي البصريّين، قال الفارسي في المسائل المنثورة: «فإنّ أبا عليٍّ ذكر عن أصحابنا أنّها ليست منتصبة بـ (ليت)، وإنّما هي حالٌ من فعلٍ مضمر، وكأنّه قال: يا ليت أيّام الصّبا أقبلت رواجعًا، فالعامل في (رواجع) الفعل المضمر»[2].

وفي هذه المسألة رأيان آخران[3]، وهما للكوفيّين، ذكر ابن هطيل واحدًا منهما وهو رأي الفرّاء، وردّه، قال: «وقَدْ أَجَازَ الفَرّاءُ في (ليت) أَنْ تَقُولَ: (لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا)، أَجْرَاهَا مَجْرَى (أَتَمَنّى)»[4]، والثّاني رأيُ الكسائي، وهو تقدير (كان) فـ(رواجعًا) منصوبة لكونها خبرًا لـ(يكون) المقدّرة.

٨- العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر:

اختلف النحاة في هذه المسألة[5]، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على محل (إنّ) إلا بعد تمام الخبر، واحتجوا على ذلك بأنّ هذا يؤدّي إلى كون الاسم

= وإضمار كان على مذهب الكسائي، وحال عند البصريّين.

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٠٣.

(٢) المسائل المنثورة ٧٩.

(٣) انظر المسألة في الأصول في النحو ١/ ٢٤٨ وشرح الرضي ٤/ ٣٣٤ وابن يعيش ٨/ ٨٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ والمفصل ٤٠٠ والحاصر لوحة ٨٩ والنّجم الثّاقب ٢/ ١١٣٩ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٥٨ وتعليق الفرائد ٤/ ١٨ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٦٧.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٢٠٢.

(٥) انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ١/ ١٨٥ وائتلاف النصرة ١٦٧ والتّبيين ٣٤١ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٢ والارتشاف ٣/ ١٢٨٨ والتصريح ٢/ ٧٠-٧٢ وشرح الرضي ٤/ ٣٥٥ والنّجم الثّاقب ٢/ ١١٢٦ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٥٧-٦٥٨ وتعليق الفرائد ٤/ ٨٢-٨٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٤٦ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٣٤ والمساعد ١/ ٣٣٦-٣٣٧ والمتّبع في شرح اللّمع ١/ ٢٨٧-٢٨٨ وهمع الهوامع ٣/ ٢٣٩ واللباب ١/ ٢١٢ والفاخر ٢/ ٤٤٧ والبديع في علم العربية ١/ ٥٤٦.

الواحد معمولاً لـ(إنّ) غير معمول لـها، لأنه من حيث إنه خبر لـ (إنّ) معمولٌ لـها، ومن حيث إنه خبر عن الاسم المعطوف على محلها غير معمول لـها، وفي هذا تناقض. واحتجوا أيضاً بأنّ هذا يؤدّي إلى أنْ يعمل في الاسم الواحد عاملان، وذلك لأنك إذا قلت: (إنك و زيدٌ قائمان) وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد)، و تكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف، ولا يجوز اجتماع العاملين.

ويذهب البصريون إلى جواز العطف بعد تمام الخبر،كقولك:(إنّ زيداً قائمٌ و عمروٌ)، ويجيزون مثل هذا العطف في (إنّ) و(لكنّ) فقط دون سائر الحروف المشبهة بالفعل، وعلة ذلك أنّ (لكنّ) للاستدراك، وهو لا يغيّر من معنى الابتداء بخلاف سائر أخواتـها فإنـها منافية للابتداء قال ابن هطيل: «وذلِكَ لأَنَّهُما لَمْ يُغَيِّرا مَعْنى الجملةِ بِخِلافِ البَوَاقِي؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعَمْروٌ)، و(لكنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعَمْروٌ)، وشَرْطُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ لَفْظًا - كَمَا مَثَّلْنا - أَوْ تَقْدِيْرًا»[1].

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على محل (إنّ) قبل تمام الخبر، فالكسائي أجاز ذلك في المعرب والمبني، واشترط الفراء لجوازه أن يكون اسم (إنّ) مبنياً.

وأخذ ابن هطيل برأي البصريّين، قال: «فَإِنْ تَأَخَّرَ لَمْ يَجُزْ إِلاّ النَّصْبُ، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا وعَمْرًا قَائِمَانِ)؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى أَنْ يَكُونَ مَعْمُولاً للابْتِداءِ، و(إِنَّ)، وهو مُحَالٌ، خِلافًا للكُوفِيّينَ، أَيْ: فَإِنَّهُم أَجَازُوهُ لأَنَّ مَا ذَكَرْنَا لا يَلْزَمُهُم؛ لأَنَّهُم لا يَجْعَلُونَ الخَبَرَ مَرْفُوعًا بِـ(إِنّ) إِذا قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)»[2].

٩- الجرّ بعد واو ربّ والفاء وبل:

اختلف النّحاة في عامل الجرّ بعد واو ربّ[3]، فذهب الكوفيون إلى أن واو رب

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٠٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٢٠٦.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٦/١ واللباب ٣٦٥/١ والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٤٦ والارتشاف ١٧٤٦/٤ وتوضيح المقاصد ٧٧٧/٢ والتسهيل ١٤٨ وشرح ألفيّة =

تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل، وإنما العمل لرب مقدرة، وأمّا (بل) والفاء، فالظّاهر من كلام العكبري أنهم متفقون أنّها لا تعمل بنفسها وإنّما تعمل بإضمار رب، قال العكبري في: «وقد أضمرت بعد الفاء و بل، ولم يقل أحد إنهما تجران»[1]، وذكر الاتّفاق على ذلك أيضًا ابن مالك[2]. والصّحيح أنهم اختلفوا في ذلك أيضًا، فقد ذكر في الارتشاف أنّ بعض النّحاة زعم أنّ الخفض هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب ربّ[3].

وقد نسب ابن هطيل العمل بإضمار(ربّ) إلى الجمهور، وأخذ به كما أثبت اختلاف النّحاة في بل والفاء أيضًا، قال: «والجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الجَرَّ بَعْدَ الوَاوِ بِإِضْمَارِ (رُبَّ) خِلافًا للمُبَرِّدِ والكُوفِيِّيْنَ، وكذلِكَ الفَاءُ وبَلْ، واللهُ أَعْلَمُ»[4].

١٠- العدل في العدد:

اختلف النّحاة في العدل في العدد[5]، فجمهور البصريّين يقصره على السّماع، فيُقَالُ على مذهبهم: (أُحَادُ)، و(مَوْحِدُ)، و(وُحْدَانُ) إلى (رُبَاعَ)، و(مَرْبَعَ)، و(رُبْعَانَ)، ولم يجيزوا أكثر من ذلك، وأجاز الكوفيّون والزّجّاج قياسًا على ما سمع (خُماس)، و(مَخْمس)، و(سُداس)، و(مَسْدَس)، و(سُباع)، و(مَسْبَع)، و(ثُمان)،

= ابن معط للقوّاس ١/ ٤١٠.

(١) اللّباب ١/٣٦٦.

(٢) التّسهيل ١٤٨.

(٣) انظر الارتشاف ٤/١٧٤٦.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٢٢٩.

(٥) انظر ابن النّاظم ٤٥٥ والحاصر لوحة ١٩ وتوضيح المقاصد ٣/١١٩٧ والارتشاف ٢/ ٨٧٤ والبديع في علم العربية ٢/٢٦٣ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٩٥-٩٦ وابن يعيش ١/ ٦٢ والتصريح ٤/٢٢٨ والمساعد ٣/٣٤ وشرح الرضي ١/ ١١٤ وشرح ألفّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٤٩ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٤٥ وانظر رأي الزّجّاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩.

و(مَثْمن)، و(تُسَاع)، و(مَتْسَع). وقيل: قد ثبت السّماع إلى (عشار).

وقد أخذ ابن هطيل برأي البصريّين، قال: «وهَلْ يُقَالُ إلى (عُشْرَانَ) أَوْ لا؟. الأَصَحُّ أَنَّهُ لا يُقَالُ»[1].

١١- دخول (إنْ) على الأفعال:

ذهب البصريّون إلى جواز دخول (إنْ) على الأفعال النّاسخة[2]، ولم يجيزوا دخولها على غيرها من الأفعال، وقد أخذ ابن هطيل بهذا الرّأي، قال: «ولا تَدْخُلُ مِن الأَفْعَالِ إلاّ عَلَى نَوَاسِخِ الابْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ۝٣﴾ [يوسف]، و«إِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِيْنَ».

أمّا الكوفيّون والأخفش فأجازوا دخول(إن) على الأفعال النّاسخة وغيرها، واعتمدوا على شعر العرب، وقد ردّ ابن هطيل رأيهم، وعدّ كلّ ما جاء من كلام العرب شاذًّا، قال: «ولَوْ قُلْتَ: (إِنْ ضَرَبَ زَيْدٌ لَعَمْرًا) لَمْ يَجُزْ خِلافًا للكُوفِيّيْنَ، وأَنْشَدُوا:

تَـــالله رَبِّـــكَ إِنْ قَتَلْـــتَ لَمُسْلِمَـــا وَجَبَـــتْ عَلَيْـــكَ عُقُـــوبَـــةُ المُتَعَمِّـــدِ

وهو شَاذٌّ»[3].

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٣.

(٢) انظر المسألة في شرح الرضي ٤/ ٣٦٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩١٩ والمفصل ٣٩٥ وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨٢ والارتشاف ٣/ ١٢٧٤ والتصريح ٢/ ٨٤ والفاخر ٢/ ٤٣٨ والإقليد ٤/ ١٧٣٣ والمساعد ١/ ٣٢٧ وابن النّاظم ١٢٩ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٥٠٤ والصّفوة الصّفيّة ٢/ ٦٨ والتّوطئة ٢٣٤ والمفضل في شرح المفصّل ١٨١ والإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ١٨٣ والفوائد الضّيائيّة ٢/ ٣٤٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ٢/ ٦٥٠.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٥٨.

١٢- نداء المعرّف بالألف واللاّم:

اختلف النّحاة في نداء المعرّف بالألف واللاّم[(١)]، فذهب البصريون إلى منعه، وتابعهم ابن هطيل، قال: «ومِنْهَا أَنَّه لا يُنَادَى مَا فِيْهِ الأَلِفُ واللاّمُ حَتّى يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بـ(أَيٌّ)، أَوْ بـ(هذا)، أَوْ بِهِما، فَيُقَالُ: (يَا أَيُّها الرَّجُلُ)، أَوْ (يَا هذا الرَّجُلُ)، أَو(يَا أَيُّهذا الرَّجُلُ)، وأَمَّا قَوْلُهُم: (يَا اللهُ) فَلأَنَّ الأَلِفَ واللاّمَ فِيْهِ بِمَنْزِلَةِ الجُزْءِ لِلُزُومِها، وكَوْنِها عِوَضًا مِن الهَمْزَةِ المَحْذُوفَةِ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ (الإِلاهُ)»[(٢)].

وذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك، واحتجّوا بنداء لفظ الجلالة، وردّ ابن هطيل رأيهم، قال: «والكُوفِيُّونَ يُجِيْزُونَ نِدَاءَ مَا فيهِ الأَلِفُ واللاّمُ، وهذه إِحْدَى حُجَجِهِم، والجَوَابُ مَا ذَكَرْنا، واللهُ أَعْلَمُ»[(٣)].

١٣- العامل في المفعول معه:

اختلف النحاة في العامل في المفعول معه، و لهم فيه عدة آراء، هي[(٤)]:

الأوّل: مذهب البصريين، فالمفعول معه عندهم منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، هذا ما ذكره صاحب الإنصاف، ولم يشر إلى عمل معنى الفعل عندهم، والظاهر أنّ في رأي البصريين لَبسًا وخلطًا عند المتأخرين، فقد أشار أبو حيان إلى

---

(١) انظر توضيح المقاصد ١٠٦٨/٢ وتاج علوم الأدب ١/ ٦٢٠ وائتلاف النصرة ٤٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣٥ وهمع الهوامع ٤٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٣٠٦/٣ وشرح الرضي ١/ ٣٨٣ والتصريح ٤/ ٤٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٢٨٩.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٨٩.

(٤) انظر الخلاف في الإنصاف ٢٤٨ وائتلاف النصرة ٣٦ والارتشاف ١٤٨٣/٣ وشرح الرضي ٥١٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٢ وابن يعيش ٤٩/٢ والحاصر لوحة ١٢٤ وشرح المقدمة المحسبة ٣١٠ والكتاب ١/ ٣١٠ وكشف المشكل ٤٥١/١ والتهذيب ١٨١ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٣ والجمل للجرجاني ٧٦ وشرح العوامل للأزهري ١٨٧ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٦٣-٦٦٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٢٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٨٧ والتصريح ٢/ ٥٢٤، ٥٢٨ والمحصّل ١/ لوحة ١٩٩.

أنّ مذهب سيبويه أن لا ينصب المفعول معه بالعامل المعنوي، ونسب الرضي في شرحه إلى جمهور النحاة عمل المعنى، وفي الحاصر أنّ مذهب سيبويه وجمهور البصريين عمل الفعل والمعنى.

وأرى أنّ البصريين انقسموا قسمين في عامل المفعول معه:

القسم الأول: ذهبوا إلى أنّ العامل هو الفعلِ بتوسّط الواو، ولا يعمل هنا معنى الفعل، وهو ما ذهب إليه ابن بابشاذ في المقدمة وشرحها.

القسم الثاني: جواز إعمال معنى الفعل إضافةً إلى عمل الفعل بتوسّط الواو، وهو رأي أبي علي الفارسي، ونُسب إلى جمهور النحاة، وهو في الحاصر مذهب سيبويه ومحققي البصريين، وإليه ذهب ابن الحاجب والرضي وأبوحيان، وهو ما أخذ به ابن هطيل معترضًا على ما أخذ به ابن بابشاذ: «صَوَابُهُ: أَوْ مَعْنى فِعْل، لأَنَّهُم يَقُولُونَ: (مَا لَكَ وَزَيْدًا)، و(مَا شَأْنُكَ وعَمْرًا)، ولا نَاصِبَ إلاّ مَا يُفْهَمُ مِنْ مَعْنى: مَا تَصْنَعُ، ومَا تُلابِسُ»[1].

الثاني: نسب ابن يعيش الصنعاني للخليل بن أحمد أنّ الاسم بعد الواو انتصب بنـزع الخافض، ووردت نسبة هذا الرأي للخليل عند الحيدرة أيضاً.

الثالث: رأي الكوفيين، و العامل عندهم معنوي، وهو الخلاف أو الصرف.

الرابع: رأي أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، ذهب الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو (جئت معه).

الخامس: رأي الزجاج، وهو أنّ المفعول معه منصوب بفعل مقدر بعد الواو تقديره (لابس).

السادس: رأي الجرجاني، ذهب إلى أنّ المفعول معه منصوب بنفس الواو.

السابع: رأي الصيمري، ذكر أبو حيان و السيوطي أنه ينصب عند الصيمري عن

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٤٤-٣٤٥.

تمام الاسم كما في التمييز.

الثامن: رأي الخوارزمي، ذهب الخوارزمي إلى أنّ هذه الواو واو الحال، وأنّ ما بعدها منصوب على الحال، وأخذ به الإمام يحيى بن حمزة في المحصّل، قال: «والحق عندنا ما ذهب إليه الخوارزمي في هذه المسألة، وهو أنه يكون منتصباً على الحال، خلا أنّ النصب لما لم يمكن إيقاعه على الواو وجب إيقاعه على ما بعدها».

١٤- تقديم التّمييز على عامله:

اختلف النحاة في تقديم تمييز الجملة على عامله، فذهب سيبويه إلى منع تقديمه، قال في الكتاب: «ولا يُقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة»[1]، وتابعه جمهور أهل البصرة، والفراء من الكوفيين، وهذا هو الرّأي الّذي أخذ به ابن هطيل، قال: «وهَلْ يَجُوزُ تَقَدُّمُ التَّمْيِيْزِ عَلَى عَامِلِهِ؟ الصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ»[2].

أما الرأي الثاني في هذه المسألة، فهو جواز التقديم، وهو رأي الكسائي والمازني والمبرد والجرمي وتابعهم ابن مالك وأبو حيان، وأدلتهم في الجواز القياس والنقل، وقد ذكر ابن هطيل رأيهم واستدلالهم وردّه بقوله: «الصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ خِلافًا للمَازِنِيِّ والمُبَرِّدِ في نَحْوِ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وأَنْشَدا:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلفِرَاقِ حَبِيْبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ

ولَيْسَ فيهِ حُجَّةٌ؛ لأَنَّ الرِّوَايَةَ: (نَفْسِي)»[3]، والرّواية الّتي استند إليها ابن هطيل

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٥٨.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٥٩-٣٦٠.

هي رواية الزّجّاج، وذكرها كثير من النّحاة[1].

١٥- العامل في المبتدأ:

ذكر ابن بابشاذ أنّ عامل الرّفع في المبتدأ عاملٌ معنويّ، وهو الابتداء، قال: «فالمَعْنَويُّ ضَرْبانِ: أَحَدُهُما: عَامِلُ الرّفْعِ في المُبْتَدَأ والخَبَرِ. والآخَرُ هو عَامِلُ الرّفْعِ في الفِعْلِ المُضَارِعِ. فالمُبْتَدَأ قَوْلُكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«عَبْدُالله مُنْطَلِقٌ»، فـ«زَيْدٌ» ونَحْوُهُ مُبْتَدأٌ مَرْفُوعٌ لا بُدَّ له مِنْ رَافِعٍ، ولَيْسَ في اللّفْظِ مَا يَرْفَعُهُ مِنْ شَيءٍ قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ العَامِلُ مَعْنَوِيًّا، وذلكَ المَعْنى هو الابْتِدَاءُ»، وقد أخذ ابن هطيل بهذا الرّأي، وذكر أنّه رأي البصريّين.

وأشار ابن هطيل إلى رأي الكوفيّين في هذه المسألة وردّه، قال: «وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّ الرَّافِعَ لَهُ هو الخَبَرُ، وهو غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ؛ لأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الابْتِدَاءَ يَقْتَضِيْهما مَعًا، فَوَجَبَ أَنْ يَعْمَلَ فِيْهِما مَعًا، ولَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ مِنْ كَوْنِهِما مُتَرَافِعَيْنِ لَوَجَبَ أَنْ يَتَقَدَّمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَلَى الآخَرِ، وهو مُحَالٌ»[2].

وفي هذه المسألة آراء أخرى[3]، فمنهم من ذهب إلى أنّ العامل مشابهته للفاعل، ومنهم من قال: إنّه يرتفع بما في النّفس من معنى الإخبار عنه، ومنهم من قال:

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٢٢٤ وشرح المقدّمة المحسبة ٣١٩ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٥١١ والتّبيين ٣٩٦ وائتلاف النصرة ٣٩ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٢ والفوائد والقواعد ٣٠٧ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٧٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥١ وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي ١٨٩ وتفسير المسائل المشكلة ١٣٩.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٨٥.

(٣) انظر هذه الآراء في الإنصاف ١/ ٤٤ وابن يعيش ١/ ٨٥ والمقتضب ٤/ ١٢٦ والأصول ١/ ٥٨ والمقتصد ١/ ٢٥٦ وشرح الرضي ١/ ٢٢٧ والمحيط لابن يعيش الصّنعاني ١/لوحة ٨٦ والمغني لابن فلاح ٥٨٢ وشرح الكافية لابن فلاح ٥٢٥ واللباب ١/ ١٢٦ وانظر مناظرة الجرمي مع الفرّاء في الإنصاف ١/ ٤٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٥٣ وشرح ألفيّة ابن معط ٢/ ٨١٦-٨١٨ والحلل في إصلاح الخلل ١٤٧١٤٩ والنّجم الثّاقب ١/ ٢٢٧ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٣٩٦-٣٩٧.

الرّافع هو الضّمير العائد من الخبر، وقيل: العامل كونه مبدوءًا به محتاجًا إلى خبر.

١٦- نيابة غير المفعول مع وجوده:

تابع ابن هطيل أهل البصرة في عدم جواز أن يقام المصدر أو الظرف مقام الفاعل مع وجود المفعول به[١]، وقد عرف ذلك من خلال ردّه لرأي الكوفيّين، قال: «وعِنْدَ الكُوفِيّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقامَةُ أَيِّها شِئْتَ مَع وُجُودِ المَفْعُولِ بِهِ، واحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣﴾ [الإسراء]، فَإِنَّهُ أَقامَ (لَهُ) مَع وُجُودِ المَفْعُولِ الصَّرِيْحِ، وهو (كِتَابًا) والجَوَابُ أَنَّ الَّذي أُقِيْمَ مَقَامَ الفَاعِلِ ضَمِيْرٌ في (يُخْرَجُ) يَعُودُ عَلَى (طَائِرِهِ)، و(كِتَابًا) حَالٌ مِنْهُ، وهو بِمَعْنى (مَكْتُوبٍ)»[٢].

وتابع الكوفيّين في هذا الرأي ابن مالك الذي لم ير مانعاً من ذلك، واحتجوا بالقياس والسماع، وذهب الأخفش الأوسط إلى موافقة الكوفيين بشرط تقدم الظرف و المصدر على المفعول به.

١٧- نعم وبئس أفعال:

ردّ ابن هطيل رأي الكوفيّين في نعم وبئس، فقد ذهبوا إلى أنّه أسماء[٣]، وقد ذكر ابن هطيل بعض حججهم، قال: «واعْلَمْ أَنَّ مِنْهُم مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هذه الثّلاثَةَ أَسْمَاءٌ، ويَحْتَجُّ بِنَحْوِ قَوْلِهِم: (واللهِ مَا هي بِنِعْمَت المَوْلُودَةُ)، وقَوْلِهِمْ: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العِيْرُ)، وقَوْلِهِ:

---

(١) انظر المسألة في ائتلاف النصرة ٧٧ والتّبيين ٢٦٨ وابن يعيش ٧/ ٧٤ وشرح الرضي ١/ ٢١٩ والتصريح ٢/ ٣٢٤-٣٢٧ وشرح التسهيل ٢/ ١٢٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧ والخصائص ١/ ٣٩٧ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٧٥ والفاخر ١/ ٢٢٣ وهمع الهوامع ١/ ٥٨٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤١٥.

(٣) انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ٩٧ وائتلاف النصرة ١١٥ وابن يعيش ٧/ ١٢٧ والمساعد ٢/ ١٢٠ والنّجم الثّاقب ٢/ ١٠٥٣ والتصريح ٣/ ٤٠١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٨٩ وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٠ وهمع الهوامع ٣/ ٢٣ واللباب ١/ ١٨٠.

يَـا حَبَّـذَا جَبَـلُ الـرَّيَّـانِ مِـنْ جَبَـلٍ   وَحَبَّـذَا سَـاكِـنُ الـرَّيَّـانِ مَـنْ كَـانَـا

ولَيْسَ بِشَيءٍ - واللهُ أَعْلَمُ-؛ لاتّصَالِ التّاءِ السّاكِنَةِ بِـ(نِعْمَ) و(بِئْسَ)، في نَحْوِ: (نِعْمَتْ)، و(بِئْسَتْ)، ولِقَوْلِهِم: إنَّ (حَبّذا) مُرَكّبَةٌ مِنْ (حَبَّ)، و(ذَا).

وأَمّا حُجَّتُهُمْ فَغَيْرُ صَحِيْحَةٍ؛ لأَنّا نَقُولُ: الأَصْلُ: مَا هِيَ بِمَقُولٍ فِيْها نِعْمَت المَوْلُودَةُ، ونِعْمَ السَّيْرُ عَلَى مَقُولٍ فِيْهِ بِئْسَ العِيْرُ، ويَا هؤلاءِ حَبّذا جَبَلُ الرَّيّانِ»[1].

١٨- توكيد النّكرات:

لم يجز ابن هطيل توكيد النّكرات، والعلّة في ذلك عنده أنّ التّتمّة تصبح أقوى من المتمّم، قال: «والتَّأْكِيْدُ في حُكْمِ التَّتِمَّةِ للمُؤَكَّدِ، فَلَوْ أَكَّدْتَ بِها النَّكِرَاتِ لَلَزِمَ أَنْ تَكُونَ التَّتِمَّةُ أَقْوَى مِن المُتَمَّمِ»[2]، وهذا رأي جمهور أهل البصرة[3].

وردّ رأي الكوفيّين، وهو القول بجواز توكيد النّكرات، قال: «وأَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ في نَحْوِ قَوْلِهِ:

قَدْ صَرَّت البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعا

قَالُوا: لإِفَادَتِهِ، وهو ضَعِيْفٌ»[4].

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٢٩.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٦٦.

(٣) انظر الخلاف في الإنصاف ١/ ٤٥١ وائتلاف النصرة ٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٦ والفضة المضيئة ٢٩٧ وشرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٤١ والحاصر لوحة ١٦٨ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٧٧ وأسرار العربية ٢٥٨ والمفصل ١٤٧و شرح ابن عقيل ٣/ ٢١١ وهمع الهوامع ٣/ ١٧٠ واللباب ١/ ٣٩٥ والارتشاف ٤/ ١٩٥٣ والمساعد ٢/ ٣٩٢ وشرح الرضي ٢/ ٣٧٣ والتصريح ٣/ ٥١٨ والنّجم الثّاقب ١/ ٥٨٣.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٤٦٦-٤٦٧.

ثالثًا: متابعة الكوفيّين:

(كيفما) في الشرط:

اختلف النّحاة في(كيف) إذا اتّصلت بها (ما)[1]، فالبصريّون يجيزون إعمالها في الشّرط على ضعف، وأمّا إذا لم تتّصل فلم يجيزوا المجازاة بها، فلا يجوز عندهم: (كيف تجلسْ أجلسْ) ويجوز هذا عند الكوفيّين وقطرب مطلقًا.

والظّاهر أنّ ابن هطيل أجاز إعمال (كيفما) في الشّرط، وهذا متابعة لرأي الكوفيّين، وقد صرّح بأنّ البصريّين لا يجيزون ذلك، قال: «و(كَيْفَمَا) شَرْطٌ في الأَحْوَالِ، نَحْوُ: (كَيْفَمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ)، وأَهْلُ البَصْرَةِ لا يَجْزِمُونَ بِهَا، ويَرْفَعُونَ الفِعْلَيْنِ»[2].

رابعًا: متابعته لرأي الجمهور:

١- المضاف إلى ياء المتكلّم:

ارتضى ابن هطيل رأي الجمهور في مسألة إعراب المضاف إلى ياء المتكلّم، وهو أنّه معربٌ تقديرًا، قال: «والثّانِي ـ وهو الأَصَحُّ ـ أَنَّه مُعْرَبٌ تَقْدِيْرًا؛ لِتَعَذُّرِ تَحْرِيْكِ آخِرِه بِغَيْرِ الكَسْرَةِ الّتي تَقْتَضِيْها يَاءُ المُتَكَلِّمِ»[3].

وقد نسب هذا الرّأي إلى الجمهور، وفي المسألة آراء أخرى[4]، منها رأي

---

(١) انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٤٣ ومغني اللبيب ٢٧٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٤٨ والجنى الدّاني ٣٦٨ والفوائد الضّيائيّة ٢/ ٥١١ وشرح الكافية الشّافية ٣/ ١٥٨٣ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٧ والارتشاف ٤/ ١٨٦٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٥-١٩٦.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٢٤٦.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٩.

(٤) انظر المسألة الخلافيّة في التّبيين ١٥٠ والمتّبع ١/ ١٣٥ وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٧ وابن يعيش ٣/ ٣٢ وشرح ابن النّاظم ٢٩٤ والمساعد ٢/ ٣٧٣ وشفاء العليل ٧٢٩ والأشموني ٢/ ٢٨٣ واللباب ١/ ٦٧ والفاخر للبعلي ١/ ١٥٢ وانظر الخصائص ٢/ ٣٥٦ والجمل =

الجرجاني، وابن الخشاب، والخوارزمي في ترشيح العلل، والمطرزي، وهو أنه مبني، ونسب أيضًا إلى الجمهور، ومنها رأي ابن جنيّ، فقد وضع ابن جنيّ في الخصائص بابًا سمّاه «بابٌ في الحكم يقف بين الحكمين»، وجعل من هذا الباب المضاف إلى ياء المتكلم وسماه بعضهم خصيا، ومنها مذهب ابن مالك فقد ذهب إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب في حال الجر بحركة ظاهرة، وهي الكسرة الموجودة في آخر الكلمة، أما في حال الرفع والنصب فهو معرب بحركة مقدّرة، ومنها ما ردّه الإمام يحيى، وهو رأي الخوارزمي في التّخمير فقد ذهب إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب في الجرّ بإعراب الياء، فنُقل إليه إعرابـها، وهو الجر لما ظهرت صورة الكسرة فيه، وذكر ذلك الجندي في الإقليد، قال الإمام يحيى في ردّه رأي الخوارزمي: «فهذا ينبغي أنْ يكون معدودًا من مَكَارِه النَّحْوِ، وقد ظهر ضعفه من وجهين: أمّا أوّلاً فلأنّا لا نَجِدُ في كَلامِ العَرَبِ إعرابَ كلمةٍ نُقِلَ إلى أخرى مع وُجُودِها، بل إعراب كلّ كلمة مختصٌّ بها دُونَ غَيْرِها. وأمّا ثَانِيًا فلأنَّ إعرابَ الياءِ إذا كَانَ مَنْقولاً إلى الاسْمِ قبلها، فأينَ يَكُونُ إِعْرابها، وهي من جملَةِ الأسماءِ الّتي تفتيقرُ إلى الإعراب»[1].

٢- **حروف الإعراب في التّثنية والجمع والأسماء السّتّة:**

يرى ابن هطيل أنّ الحروف الّتي في التّثنية والجمع والأسماء السّتّة حروف إعراب، قال في الأسماء السّتّة: «وإِنَّمَا أُعْرِبَتْ هذه الأَسْمَاءُ بِالحُرُوفِ؛ لأَنَّهَا لَمّا تَكَثَّرَتْ بِلُزُوْمِ الإِضَافَةِ، وأَوَاخِرُهَا حُرُوفٌ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ إِعْرَابًا، نَاسَبَ ذلكَ أَنْ يَكُونَ إِعْرَابُهَا بِالحُرُوفِ؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (هذا أَبُوكَ)، و(رَأَيْتُ أَبَاكَ)، و(مَرَرْتُ بِأَبِيْكِ)، وكَذلِكَ البَاقِي»[2].

= للجرجاني ٥٧ وترشيح العلل ٦٩ والمرتجل ١٠٧ والتسهيل ١٦١ والتّخمير ٢/ ٦٥ والإقليد ٢/ ٧١١ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٣-٥ والتصريح ٣/ ٢٣٩ والتّعليقة على المقرّب ٣٢٣.

(١) الحاصر لوحة ١٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٦٢.

وهذا الّذي أخذ به هو رأي الجمهور[1]، وذكر في المسألة آراء غير هذا الرّأي، وردّها، فذكر رأي الكوفيّين في الأسماء السّتّة، فقال: «وزَعَمَ الكُوفِيُّونَ أَنَّ هذه الحُرُوفَ زَوَائِدُ للإِعْرَابِ كَالضَّمَّةِ والفَتْحَةِ والكَسْرَةِ، ولَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأَنَّه يُؤَدّي إلى أَنْ يَكُونَ الاسْمُ الظَّاهِرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ في: (فُوه)، و(ذُو مَالٍ)»[2]، وذكر رأيهم في التّثنية والجمع، وهو ذاته في الأسماء السّتّة، فقال: «وزَعَمَ الكُوفِيُّونَ أَنَّ هذه الحُرُوفَ زَوَائِدُ للإِعْرَابِ كَالضَّمَّةِ والفَتْحَةِ والكَسْرَةِ؛ ولَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ؛ لأَنَّهَا زِيْدَتْ للدَّلالَةِ عَلَى التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ؛ فَلِذلِكَ إذا حُذِفَتْ مِن الكَلِمَةِ اخْتَلَّ مَعْنَاها بِخِلافِ الحَرَكَاتِ»[3].

ومن الآراء الّتي ذكرها رأي المازني، فقد ذهب إلى أنّ هذه الحروف إشباعٌ للحركات، وردّ ذلك بقوله: «وهو أَيْضًا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لأَنَّ الإِشْبَاعَ لا يَكُونُ في سَعَةِ الكَلامِ».

وفي هذه المسألة آراء أخرى كثيرة، وأقوال مضطربة.

---

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في شرح المقدّمة المحسبة ١٢١-١٢٣ والحاصر لوحة ٣١ والإنصاف ١/١٧ واللباب ١/٩٠-٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢١-١٢٣ والبسيط ١/١٩٢-١٩٤ وشرح عمدة الحافظ ١/٣١ والتعليقة ١/٣٠ ونتائج الفكر ٩٩ والمتّبع في شرح اللّمع ١/١٩٠ وهمع الهوامع ١/١٣٨ والارتشاف ٢/٨٣٧-٨٣٧ وأمالي ابن الشّجري ١/٣٣٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٢٥٢ وتوضيح المقاصد ١/٣١٣-٣١٥ والفاخر ١/٦٨ والإقليد ١/٢٣٥-٢٣٦ ونتائج التّحصيل ١/٣١٠-٣١٤ والصّفوة الصّفيّة ١/١٠٠-١٠٣ وائتلاف النصرة ٢٨ والتّبيين ١٩٣ وشرح الرضي ١/٧٧-٧٩ والإيضاح في شرح المفصّل ١/٧٥-٧٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/١٠٠-١٠٢ وابن يعيش ١/٥٢ وشرح اللمع للأصفهاني ١/٢٣٩.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٦٣.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٧٠.

٣- أعرف المعارف:

اختلف النحاة في بيان أعرف المعارف وترتيبها[١]، وقد ذكر ابن هطيل هذا الخلاف، وأشار إلى عدّة آراء، واختار رأيًا نسبه إلى الجمهور، قال: «فَقَد اخْتَلَفُوا في الأعْرَفِ مِنْ هذه الأَشْيَاءِ، فالَّذي عَلَيْهِ الجُمْهُورُ أَنَّ أَعْرَفَهَا المُضْمَرَاتُ، ثُمَّ الأَعْلامُ، إلى آخِرِها. وعِنْدَ السِّيْرافِيِّ أَنَّ أَعْرَفَها الأَعْلامُ، ثُمَّ المُضْمَرَاتُ، إلى آخِرِها. وعِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّ أَعْرَفَها أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، ثُمَّ المُضْمَرَاتُ، إلى آخِرِها»[٢].

قال مرجّحًا رأي الجمهور: «والصَّحِيْحُ هو الأَوَّلُ، وهو أَيْضًا مَذْهَبُ الكُوفِيِّيْنَ إلاّ أَنَّهُم يُقَدِّمُونَ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ عَلَى الأَعْلامِ»[٣].

٤- قسمة الأفعال:

يذهب الجمهور إلى أنّ الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومُسْتَقْبَلٌ، ولا ماضٍ ولا مُسْتَقْبَلٌ، وهو الحالُ، وهو ما أخذ به ابن هطيل.

ورأى بعض النّحاة أنّ الأفعال قسمان: ماض ومستقبل، وردّه ابن هطيل، قال: «وزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّها لا تَزِيْدُ عَلى قِسْمَيْنِ: مَاضٍ، ومُسْتَقْبَلٍ، وهو غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ»[٤].

وقد اختلفت أقوال النّحاة في أقسام الفعل، واضطربت[٥].

---

(١) انظر الخلاف في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٠٨ وشرح المقدّمة المحسبة ١٧١ والحاصر لوحة ٥٨ وأسرار العربية ٣٠١-٣٠٢ والتسهيل ٢١ والارتشاف ٢/٩٠٨ وهمع الهوامع ١/٢٢٠ واللباب ١/٤٩٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٦٣٢ وابن يعيش ٥/٨٧.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١١٦.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص١١٦.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص١٦٢.

(٥) انظر الخلاف في تعليق الفرائد ١/٩٢ والتصريح ١/١٧٢ والإيضاح في علل النّحو ٨٦ والمتّبع في شرح اللّمع ١/٢١٨ وشرح اللّمع للأصفهاني ١/٢٧٠ ونتائج التّحصيل ١/٢٢٥ واللباب ٢/١٣ وتاج علوم الأدب ١/٣٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٧ وابن يعيش =

قيل: إنّ الكوفيّين والأخفش يرون أنّ القسمة ثنائيّة، وجعلوا فعل الأمر مقتطعًا من المضارع، ولم يجعلوه أصلاً برأسه.

وقيل: إنّ الزّجّاج والزّجّاجي والكوفيّين أنكروا فعل الحال، ونسب إليهم أنّ الفعل «وقالوا إنّ الفعل إن كان لا يتعدّد ولا لبث له فقد لحق بالمضيّ، وإنْ كان له أجزاء، فما وقع منها ماضٍ وما لم يقع مستقبل»[1] ونُسِبَ هذا الرّأيُ إلى الفلاسفة أيضًا[2].

وقيل: إنّ الكوفيّين يرون أنّ الأفعال ثلاثة، ماض ومستقبل والفعل الدّائم، وهو من أمثال (قائم) و(ضارب).

٥- إعراب الاسم المنصوب بعد (دخلت):

المعروف أنّ الظروف المختصّة نحو (الدار) و(البيت) و(المسجد) لا يتعدّى إليه الفعل إلا بواسطة (في)، وشذّ قولنا: (دخلتُ الدارَ) عن هذه القاعدة، فتعدّى هذا الفعل إلى الظرف المختص من غير واسطة، ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه؛ ولذلك قال ابن بابشاذ في شرحه: «فأمّا قولهم: (دخلت البيت) و(ذهبت الشّام) ففعلان موقوفان على السّماع»[3].

وفي هذه المسألة خلاف، ففي إعراب هذا الظرف المختص أقوال منها ما ذكرته من أنّ الأصل في هذا الظرف أن يتعدّى إليه الفعل بواسطة (في) فلمّا جاء من غير حرف الجر صار موقوفًا على السّماع، وهناك آراء أخرى فيه، هي[4]:

= ٤/٧ وشرح الرضي ٤/١٦ وهمع الهوامع ١/٣٦.

(١) المتّبع في شرح اللّمع ١/٢١٨.

(٢) انظر الإيضاح في علل النّحو ٨٦.

(٣) شرح المقدّمة المحسبة ٣٠٧.

(٤) انظر المسألة في الكتاب ١/ ٣٥ والمقتضب ٤/٣٣٧-٣٣٨ وابن يعيش ٢/ ٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٨ وتاج علوم الأدب ٢/ ٧٢٥ والنّجم الثّاقب ١/ ٤٠٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/٢١٩ وشرح الرضي ١/٤٩٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٥٠ =

الأول: إنّ (دخلت) فعل لازم، فلا يحتاج إلى مفعول به، وينصب ما بعده على الظرفية تشبيهاً للمختص، و هذا هو مذهب سيبويه، والجمهور، وهذا ما أخذ به ابن هطيل، قال: «ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: مَا يَقَعُ بَعْدَ (دَخَلْتُ) مَفْعُولٌ بِهِ، والصَّحِيْحُ أَنَّهُ ظَرْفٌ؛ لأَنَّ (دَخَلْتُ) لازِمٌ»[١].

الثاني: ذهب الجرمي إلى أنّ (دخلت) فعل يتعدى بنفسه، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه، وهذا مذهب الأخفش أيضاً.

الثالث: ذهب المبرد إلى أنّ هذا الفعل من الأفعال التي تتعدّى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر نحو: (نصحتُ زيداً) و(نصحتُ لزيدٍ)، فكذلك نقول (دخلتُ الدار) نوعان: ماض ومستقبل، وأمّا فعل الحال فيلحق بالماضي والمستقبل، قال العكبريُّ: و(دخلتُ فيها)، وعلى هذا يكون (الدار) مفعولاً به لا ظرفاً.

خامسًا: متابعته لآراء النّحاة:

١- القول في (لن):

ذكر ابن هطيل في كتابه الخلاف في تركيب (لن)، وهي مسألة مخلافيّة مشهورة[٢]، فقد ذهب الخليل والكسائي وتابعهما السهيلي إلى أنّ (لن) مركبة من (لا) و(أنْ) حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وقد ذكر سيبويه رأي الخليل في الكتاب، قال: گفأما الخليل فزعم أنها لاَ أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا ويلمه يريدون وي لامه وكما قالوا يومئذٍ وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد فإنما هي هل ولا وأما غيره فزعم أنه ليس في لن

= وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٥٧ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢٨٣ والارتشاف ٣/ ١٤٣٥.

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٤١.

(٢) انظر المسألة في شرح التسهيل ٤/ ١٥ والارتشاف ٤/ ١٦٤٣ ومصابيح المغاني ٣٢٨ ونتائج الفكر ١٣٠ ورصف المباني ٣٥٥ والنّجم الثّاقب ٢/ ٩٢٨ وشرح الرضي ٤/ ٣٩ والفاخر ٢/ ٥٤٨ وابن يعيش ٧/ ١٥ والتصريح ٤/ ٢٨٨ وعلل النّحو ١٩٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٠٦.

زيادة»[1]، وردّه بقوله: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أما زيداً فلن أضربَ) لأنّ هذا اسم، والفعل صلة».

وذهب الفراء إلى أنّ (لن) و(لم) في الأصل (لا) النافية، أبدلت الألف نوناً في (لن) وميماً في (لم)، وحجته أنـهما حرفان نافيان ثنائيان.

وقد رجّح ابن هطيل رأي سيبويه، وهو عدم التّركيب، قال: «والظّاهِرُ عَدَمُ ذلِكَ، وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ»[2].

٢- القول في (إيّاك):

أخذ ابن بابشاذ برأي سيبويه والأخفش، وهو أَنَّ «إِيّـا» اسْمٌ مُضْمَرٌ، والكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ، وقد ذكر ابن هطيل عدّة آراء في هذه المسألة[3]، قال: «هذا الَّذي اخْتَارَهُ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْه، والأَخْفَشِ. وعِنْدَ المُبَرّدِ أَنَّ (إيّا) اسْمٌ مُبْهَمٌ أُضِيْفَ إِلى مَا بَعْدَه كَمَا يُضَافُ (كُلٌّ) و(بَعْضٌ). وعِنْدَ الخَلِيْلِ أَنَّ (إيّا) اسْمٌ مُضْمَرٌ، أُضِيْفَ إِلى الكَافِ إِضَافَتَهُ إلى (الشَّوَابِّ) في قَوْلِهِمْ: «إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّيْنَ فَإِيّاهُ وإِيّا الشَّوَابِّ». وعِنْدَ الزَّجّاجِ أَنَّ (إيّا) اسْمٌ مُظْهَرٌ أُضِيْفَ إِلى الكَافِ كَغَيْرِه مِن المُظْهَرَاتِ. وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ وابْنِ كَيْسَانَ أَنَّ (إيّا) دِعَامَةٌ، والضّمِيْرُ مُجَرَّدُ الكَافِ. ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إنَّ (إيّاكَ) بِكَمَالِهِ اسْمٌ مُضْمَرٌ»[4].

---

(١) الكتاب ٣/ ٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٢١١.

(٣) انظر هذه المسألة في الكتاب ٢/ ٣٥٥، ٣٥٩ والإنصاف ٦٩٥ أسرار العربية ٢٩٩ الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٤٤٠ والارتشاف ٢/ ٩٣٠ واللباب ١/ ٤٧٩ والهَمْع ١/ ٢٤٣ وشرح الرضي ٢/ ٤٢٥ والتصريح ١/ ٣٢٥-٣٢٦ وابن يعيش ٣/ ١٠٠ وشرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٦٧٣ وشرح المقدّمة المحسبة ١/ ١٥٢ وسر الصّناعة ١/ ٣١٢ والجنى الدّاني ٥٣٦ والمسائل المنثورة مسألة ٤٩ ورصف المباني ٢١٧ والنكت الحسان ٤٢ وشرح التسهيل ١/ ١٤٥ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٦٢٤-٦٢٥ ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١/ ٤٨ والمفصل ١٦٦ والمساعد ١/ ١٠٢ ونتائج التّحصيل ٢/ ٥٩٠-٥٩٣ والفاخر ٨٧٠-٨٧١.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص١٠٥.

وقد رجّح الرّأي الأوّل، وهو رأي سيبويه معتمدًا على ترجيح الزّمخشري وابن الحاجب، قال: «قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: والصَّحِيْحُ هو الأَوّلُ، وهو الّذي اعْتَمَدَه الزَّمَخْشَرِيّ»[1].

٣- القول في (مهما):

اختلف النّحاة في (مهما) ولهم في ذلك رأيان[2]، منهم من قال: هي بسيطة، وهذا اختيار ابن هطيل في هذا الكتاب واختيار أبي حيّان وابن هشام، قال: «وهَلْ هي بَسِيْطَةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ؟ الظّاهِرُ أَنَّها بَسِيْطَةٌ»[3].

ومنهم من قال: هي مركّبة، واختلفوا في تركيبها، فعند سيبويه والخليل مركّبة من (ما ما) وتابعهما الزّجّاج والفارسي، وهذا اختيار ابن هطيل في كتابه التّاج المكلّل[4]، وأجاز سيبويه أنْ تكون (مهما) مركّبة من (مه) التي بمعنى اكفف و(ما)، وهذا مذهب الأخفش والكوفيّين، وذكر الأنباري في منثور الفوائد أنّ أصلها (من من) فأبدل من النّون الأولى هاء فصار (مهمن).

٤- تعلّق شبه الجملة:

تناول ابن هطيل مسألة تعلّق الظّرف في العمدة مرّتين، وقد أكّد فيهما أنّ أصل التّعلّق للأفعال، وأشار إلى أنّ ما يقوّي ذلك اتّفاق النّحاة على تقدير الفعل في الصّلة، قال: «حُجَّةُ هذا أَنَّ أَصْلَ التَّعَلُّقِ للأَفْعَالِ، وأَنَّهُ وَقَعَ الإِجْمَاعُ عَلَى تَقْدِيْرِ الفِعْلِ في الصِّلَةِ»[5]، وقال في موضع آخر: «إلاّ في الصِّلَةِ، فَإِنَّهُم اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص١٠٦.

(٢) انظر المسألة في الكتاب ٣/٥٩-٦٠ والأشموني ٤/١٢ والعضديات ٤٥ والبغداديّات ٣١٣ وشرح التسهيل ٤/٦٨ ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج ٢/٣٦٩ ومنثور الفوائد ٦٨ والارتشاف ٤/١٨٦٣ ومغني اللبيب ٤٣٦ وشرح الرضي ٤/٨٨ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٤٦.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٤٣.

(٤) التّاج المكلّل لوحة ١٥٣.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٤٥٦.

فِعْلٌ؛ لأَنَّها لا تَكُونُ إِلاّ جُمْلَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وفِيْهِ تَقْوِيَةٌ للأَوّلِ»[1].

وهذا الرّأي الّذي أخذ به هو رأي الأخفش والفارسيّ والزّمخشريّ، ويرى جمهور البصريّين أنّ شبه الجملة متعلّقة باسم الفاعل[2]، وفي المسألة رأيٌ آخر، فالكوفيّون لا يقدّرون في هذا الموضع اسم فاعلٍ أو فعلاً، وإنّما يجعلون ذلك منصوبًا على الخلاف[3].

٥- الخبر بعد (لولا):

اختلف النّحاة في الخبر بعد (لولا)[4]، فأكثر النّحاة يرى أنّه يجب حذفه مطلقًا، وهو رأي سيبويه وغيره من النّحاة، قال ابن هطيل: «والأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الحَذْفُ مُطْلَقًا، وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ»[5].

ولم يأخذ ابن هطيل براي سيبويه، وهو ما أخذ به أكثر النّحاة كما ذكر، ولكنّه أخذ برأيٍ آخر، وهو القول بوجوب الحذف إنْ كان عامًّا كالوجود، أمّا إن كان خاصًّا فلا يحذف، قال: «والأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الحَذْفُ مُطْلَقًا، وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ إِلاّ أَنَّ التَّفْصِيْلَ المَذْكُورَ أَوْلى، واللهُ أَعْلَمُ»[6]، وهذا التّفصيل الّذي ذكره هو مذهبُ الرّمّاني وابن الشّجري والشلوبين.

أمّا رأي الكوفيّين، فقد ذكر ابن هطيل رأيهم، وهو ارتفاع الاسم على الفاعليّة،

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٤٠.

(٢) نظر المسألة في ابن يعيش ١/ ٩٠ والمساعد ١/ ٢٣٦-٢٣٧ والارتشاف ٣/ ١١٢١ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩ والتصريح ١/ ٥٣٥ وهمع الهوامع ١/ ٣٧٥ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٨٢.

(٣) انظر تعليق الفرائد ٦/ ٢٢٢.

(٤) انظر المسألة في توضيح المقاصد ١/ ٤٧٨ والارتشاف ٣/ ١٠٨٩ وأوضح المسالك ١/ ٢٢٣ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٠ ومغني اللبيب ٣٦٠، ٧٠٢ وهمع الهوامع ١/ ٣٩٣.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٢٥٦.

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٢٥٦.

قال: «وعِنْدَ أَهْلِ الكُوفَةِ أَنَّ المَرْفُوعَ بَعْدَ (لَوْلا) فَاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ»، وهذ الّذي ذكره هو رأي الكسائي، فالاسم عنده مرتفع بفعلٍ مضمر، أمّا الفرّاء فيرى أنّ (لولا) هي الرّافعة للاسم[(١)].

٦- العامل في المستثنى:

اختلف النّحاة في العامل في المستثنى[(٢)]، ولهم في ذلك آراء كثيرة، وقد أشار ابن هطيل إلى هذا الخلاف، وأخذ برأي ابن الحاجب، وهو أنّ العامل فيه هو الفعل بواسطة (إلاّ)، فإن لم يكن في الجملة فعل، نحو: (القوم إخوتك إلاّ زيدًا) فالعامل هو المستثنى منه، قال ابن هطيل: «والصَّحِيْحُ أَنَّهُ الفِعْلُ بِوَاسِطَةِ (إِلاّ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهْوَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ بِوَاسِطَةِ الحَرْفِ أَيْضًا، قَالَهُ ابنُ الحَاجِبِ»[(٣)].

وقد ذكر ابن الحاجب ذلك في الإيضاح في شرح المفصّل، قال: «والثّاني أنّ ثمّ مسائل ليس فيها فعل، مثل: (القوم إلا زيدٌ إخوتك) فإنْ كَانَ العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل، فالوجه أن يقال: العامل هو الّذي اقتضى المخرَجَ منه، وهو ما ذكر»[(٤)].

---

(١) انظر المسألة في الحاصر لوحة ٩٩ والإنصاف ١/ ٧٠ وابن يعيش ١/ ٩٥ وشرح الرضي ١/ ٢٧٤ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٥٣ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠ ومغني اللبيب ٣٥٩.

(٢) انظر آراءهم في الكتاب ٢/ ٣١٠ والمقتضب ٤/ ٣٩٠ والإنصاف ١/ ٢٦٠ والمقتصد ٢/ ٦٩٩ وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٣ وابن يعيش ٢/ ٧٦ والمساعد ١/ ٥٥٥ والتسهيل ١٠١ وشرح التسهيل ٢/ ٢٧١ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٥-٣٢٦ وشرح الرضي ٢/ ٨٠-٨٢ وشرح الكافية لابن فلاح ١٠٣(م) وتاج علوم الأدب ٢/ ٧٧٤ والنّجم الثّاقب ١/ ٤٦٥ والحاصر لوحة ١٢٨ ومصباح الرّاغب ١/ ٢٥١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٩٤ والتصريح ٢/ ٥٤٩ والفوائد الضّيائيّة ١/ ٤١٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٥٤ وشرح شذور الذّهب للجوجري ٢/ ٤٧٩.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٦٢.

(٤) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٣٢٦.

٧- الألف واللّام في فاعل نعم:

للنحاة في الألف واللام التي في فاعل (نعم) و(بئس) عدّة آراء، هي[١]:

الأول: العهدية الذهنية، وهو رأي ابن الحاجب، وهو ما أخذ به ابن هطيل في هذا الكتاب، فقد ردّ قول ابن بابشاذ في مقدّمته: «وكَانَت المَعْرِفَةُ الأُولى بالألِفِ واللّامِ الّتي للجِنْسِ، قال: «والأَوْلى أَنْ يُقَالَ: بِالأَلِفِ واللامِ الّتي للمَعْهُودِ في الذِّهْنِ، كَمَا في نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (ادْخُلِ السُّوقَ)»[٢].

الثاني: ذهب جماعة من النحاة منهم ابن ملكون والجواليقي والشلوبين الصغير والغزنوي إلى أنّ (أل) عهدية شخصية.

الثالث: ذهب جمهور النحاة إلى أنّ (أل) جنسية، ويُراد بها حقيقة الجنس، وهو رأي سيبويه، قال: «وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح، كما أنك إذا قلت: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ) فإنما تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح، ولم يرد أن تعرّف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم». ويُقصد بهذا الرأي أنّ الجنس كله هو الممدوح أو المذموم، والمخصوص فردٌ من أفراده، مندرج تحته، وقُصد من هذا المبالغة في مدح المخصوص.

الرابع: ذهب جماعة من النحاة إلى أنّ (أل) تفيد الجنسية المجازية، فليس المقصود هنا جميع أفراد الجنس، وإنمّا المقصود هو الممدوح أو المذموم نفسه، وجُعل المخصوص جميع الجنس مبالغة.

---

(١) انظر المسألة في الكتاب ٢/ ١٧٧ والارتشاف ٤/ ٢٠٤٣ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٩٣٠ وشرح الرضي ٤/ ٢٤٠ والتصريح ٣/ ٤٠٥-٤٠٦ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٠٩ والمساعد ٢/ ١٢٦.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٢٤.

٨- **تقديم خبر (ليس) عليها:**

اختلف النحاة في تقديم خبر(ليس) عليها[١]، فنُقل عن سيبويه رأيان، فبعضهم نسب إليه جواز التقديم، وبعضهم نسب إليه المنع، والصحيح أنه لم يرد عن سيبويه نصٌّ صريح في هذه المسألة.

وذهب الكوفيون إلى امتناع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو رأي جماعة من البصريين منهم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وابن مالك والأنباري.

وذهب الفارسي في «الإيضاح» و«الحلبيات» إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، قال في الإيضاح: «وهكذا خبر ليس في قول المتقدّمين من البصريين، وهو عندي القياس فتقول: منطلقاً ليس زيدٌ». و نسبه في الحلبيات إلى أبي الحسن الأخفش، ونُسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين والفراء، وهو رأي ابن جني والزمخشري وابن الحاجب.

وقد أخذ ابن هطيل برأي الفارسي، وهو جواز التّقديم، وأيّد ذلك برأي ابن الحاجب، قال ابن هطيل: «قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: والصَّحِيْحُ جَوَازُ التَّقْدِيْمِ لِمَا ثَبَتَ في مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود] وإذا جَازَ تَقْدِيْمُ مَعْمُولِ العَامِلِ جَازَ تَقْدِيْمُ العَامِلِ أَيْضًا، واللهُ أَعْلَمُ»[٢]، ورجّح ذلك في موضع آخر، قال: «وقَدْ ذَكَرْنا أَنَّ الأَصَحَّ جَوَازُ تَقْدِيْمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عَلَيْها، واللهُ أَعْلَمُ»[٣].

٩- **جواز قولك: (حَسَنُ وَجْهِهِ):**

نُسب منع قولك: (حَسَنُ وَجْهِهِ) للمبرّد وابن بابشاذ والزّجّاج، وقد ذهب إليه

---

(١) انظر المسألة في الإنصاف ١/ ١٦٠ والمقتصد ١/ ٤٠٨ وابن يعيش ٧/ ١١٤ والإيضاح العضدي ١٣٨ والحلبيات ٢٨٠ والخصائص ٢/ ٣٨٣ والارتشاف ٣/ ١١٧١ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥١ وشرح الرضي ٤/ ٢٠١ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٥٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٠١.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٤٣١.

الزّجّاجي، قال في جُمله: «والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده، وهو قولك: مررت برجلٍ حسنٍ وجهِه بإضافة حسن إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى المضمر العائد على الرّجل، وخالفه جميع النّاس في ذلك من البصريّين والكوفيّين، وقالوا: هو خطأ؛ لأنّه أضاف الشّيء إلى نفسه، وهو كما قالوا»[1] وقال ابن الحاجب في الإيضاح: «وإنّما منعها صاحب الجمل أبو القاسم الزّجّاجي تلميذ أبي إسحاق الزّجّاج وظنّ أنّ النّاس يمنعونها، فقال: وخالف سيبويه جميع النّاس، وليس الأمر على ما ذكر»[2].

وقد ذهب ابن هطيل إلى جوازه، ناسبًا ذلك إلى سيبويه، قال: «وزَادَ الزَّجَّاجُ: (حَسَنُ وَجْهِهِ)، والصَّحِيْحُ جَوَازُها، وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ، ومِنْهُ قَوْلُهُ:

أَقَـامِـتْ عَلَـى رَبْعَيْهِمـا جَـارَتَـا صَفًـا كُمَيْت الأَعَالِي جَوْنَتا مُصْطَلاهِما»[3]

وقد أجاز سيبويه هذا التّركيب في ضرورة الشّعر[4].

١٠- العامل في المضاف إليه:

ذكر ابن هطيل خلاف النّحاة في هذه المسألة، وأشار إلى عّدة آراء، قال: «اخْتَلَفُوا في عَامِلِ المُضَافِ إِلَيْهِ: فَمِنْهُم مِنْ قَالَ: إِنَّهُ الاسْمُ المُضَافُ. ومِنْهُم مَنْ قَالَ: الحَرْفُ المُقَدّرُ. ومِنْهُم مَنْ قَالَ: مَعْنى الإِضَافَةِ»[5].

ولم يأخذ برأيٍ من الآراء السّابقة، وذكر رأيًا آخر، وأخذ به، قال: «ومِنْهُم مَنْ قَالَ: الحَرْفُ المُقَدَّرُ، ولكن بِوَاسِطَةِ المُضَافِ، وهذا هو الأَوْلى، واللهُ أَعْلَمُ»[6].

---

(١) الجمل ٩٨.

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل ١/٦٢٢.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٤٤٣.

(٤) انظر الكتاب ١/١٩٩.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٤٥٨.

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٤٥٩.

وهذا الّذي أخذ به رأيٌ منسوبٌ إلى سيبويه، وقد نسب إلى سيبويه رأيان، هما[1]: الأوّل أَنَّ العَامِلَ هو الاسْمُ المُضَافُ بنَفْسِه، وهو مَا أَخَذَ به الرَّضيُّ، والثاني أنَّ العَامِلَ هو الاسْمُ المُضَافُ بِواسِطَةِ نِيابَتِه عَنْ حَرْفِ الجَرِّ المُقَدَّرِ، وهو مِا ذَهَبَ إليه أبو الحَسَن بنُ البَاذِش الغرناطيُّ حَيْثُ نُسِبَ إليه أَنَّ العَامِلَ في المُضَافِ إليه حَرْفٌ مُقَدَّرٌ نَابَ عَنْه المُضَافُ، وهو ما أخذ به ابن هطيل.

١١- طرح المبدل منه:

من مسائل الخلاف في هذا الباب مسألة طرح المبدل منه[2]، فذهب سيبويه إلى أنّ المبدل منه لا يُنوى به الطرح، وتابعه جمهور النحاة، وذهب المازني إلى أنه في نية الطرح، قال في المقتضب: «وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلتُ من شيء فقد اطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً»، وذهب ابن عصفور إلى أنّ المبدل منه في نية الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وقد أخذ ابن هطيل برأي سيبويه، قال: «يَعْنِي المُبَرّدَ؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُ في نِيَّةِ الطَّرْحِ، والصَّحِيْحُ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ»[3].

ونسب النحاة للمبرد نية الطرح في المبدل منه، وهذا غير صحيح، فقد صرّح المبرّد بموافقته لرأي سيبويه في هذه المسألة، قال بعد أن ذكر رأي المازني: «والقياس عندي قول سيبـويه، لأنّ الكلام إنما يُراد لمعناه» ويقصد النحاة بقولهم (في نية الطرح) أنّه يقدّر له عامل من جنس الأول يعمل فيه، فالأول مطروح.

---

(١) انظر رأي سيبويه في الكتاب ١/ ١٧٧ وشرح الرضي ١/ ٧٣ والتصريح ٣/ ٩٩ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠١.

(٢) انظر المسألة في شرح الرضي ٢/ ٣٩٢ والبسيط ٣٨٧ وابن يعيش ٣/ ٦٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٩ والارتشاف ٤/ ١٩٦١ وكشف المشكل ٢/ ١٦-١٧ وشرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٤١- ١٤٤ والتهذيب ١٥٣ وانظر الكتاب ٢/ ٣٨٦ والمقتضب ٤/ ٣٩٩-٤٠٠.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٤٨٦.

مصادره:

ذكر ابن هطيل في العمدة كثيرًا من الآراء النّحويّة، وكان ينسبها إلى أصحابها، فلا بدّ أنّه أنّه قد استعان بمؤلّفات هؤلاء النّحاة، فينقل هذه الآراء عنها، وقد يستعين بمصادر لنحاة نقلت عنهم، وقد صرّح في العمدة بجملة من الكتب، ونقل عنها مباشرة، منها مفصّل الزّمخشريّ وكشّافه، والكافية لابن الحاجب وشافيته وإيضاحه، وشرح الكافية لركن الدّين الاستراباذي، وغيرها، ويمكن القول أنّ ابن هطيل قد استعان بالمصادر الآتية:

أوّلًا: كتاب سيبويه:

لا يستغني نحويٌّ أو لغويٌّ عن كتاب سيبويه، وقد نقل ابن هطيل في كتابه كثيرًا من الآراء لسيبويه، فقد ورد اسمه في العمدة ما يزيد على العشرين مرّة، منها نقلٌ لآراء سيبويه، ومنها نقلٌ لنصوص من كتاب سيبويه.

وقد نقل في كتابه عن سيبويه نصّين، الأوّل قوله: «واعْلَمْ أَنَّ هذه الأَحْرُفَ لا يقَعُ بَعْدَهَا إلاّ الفِعْلُ؛ لِتَعَذُّرِ مَعْنَاهَا في غَيْرِه، وقَدْ يَقَعُ بَعْدَها الاسْمُ مَنْصُوبَا أَوْ مَرْفُوعًا، فيُقَدَّرُ لَهُ نَاصِبٌ أَوْ رَافِعٌ: قَالَ سِيْبَوَيْهِ: وتَقُولُ: (لَوْلا خَيْرًا مِنْ ذلِكَ)، و(هَلاّ خَيْرًا مِنْ ذلِكَ)، أَيْ: هَلاّ تَفْعَلُ خَيْرًا مِنْ ذلِك، قَالَ: ويَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى مَعْنى: هَلاّ كَانَ مِنْكَ خَيْرٌ مِنْ ذلِك»[1]، وليس في كتاب سيبويه هذا النّص بلفظه وإنّما بمعناه[2].

والثّاني: قوله في الأفعال النّاقصة: «ولَمْ يَذْكُرْ سِيْبَوَيْهِ مِن النَّوَاقِصِ إلاّ (كَانَ)، و(صَارَ)، و(مَا دَامَ)، و(لَيْسَ)، ثُمَّ قَالَ: ومَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِن الفِعْلِ مِمّا لا يَسْتَغْنِي

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٧٠.

(٢) كتاب سيبويه ١/٩٨.

عَن الخَبَر»[1] وهذا منقولٌ عن سيبويه بلفظه[2].

وقد يوهم هذا أنّ ابن هطيل قد اعتمد على كتاب سيبويه مباشرة، وكذلك قوله عن سيبويه في أبنية المزيد: «وأَمّا المَزِيْدُ فَأَمْثِلَتُه كَثِيْرَةٌ تَرْتَقِي في قَوْلِ سِيبَوِيْهِ إلى ثَلاثِمائةٍ وثَمانِيَةٍ، وعِنْدَ غَيْرِهِ إلى أَكْثَرَ»[3]، والظّاهر لي أنّه قد أخذ هذا من المفصّل وغيره من الكتب كشرح الرضي، وقد صرّح بذلك في قوله في المصادر السّماعيّة: «ويَرْتَقِي مَا ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ مِنْها إلى اثْنَيْنِ وثَلاثِيْنَ بِنَاءً، وهي في المفصل»[4].

ثانيًا: ابن السّرّاج:

نسب ابن هطيل بيتين في نظم علل المنع من الصّرف لابن السّرّاج، فقال: «وقَوْلُهُ: (مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ)، قَدْ حَصَرَها ابنُ السَّرَّاجِ في قَوْلِه:

يَكُفُّ الصَّرْفَ تَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ ... وَتَأْنِيثٌ وعَدْلٌ والجَمِيْعُ
وإِعْجَامٌ وتَرْكِيْبٌ وَوَزْنٌ ... ومِنْ فَعْلانَ أَحْرُفُهُ الفُرُوعُ»[5]

ولم أجد هذين البيتين في كتابي ابن السّرّاج: الأصول والموجز، وبحثت عنهما في كتب كثيرة فوجدتهما في كتاب (تلقيح الألباب في عوامل الإعراب) وقد نسبهما صاحب الكتاب لنفسه، وهو أبو بكر محمّد بن عبد الملك الشّنتريني[6].

ويبدو لي أنّ ابن هطيل أخذ نسبة هذين البيتن لابن السّرّاج من كتاب الحاصر للإمام يحيى بن حمزة، فقد وردا فيه منسوبين لابن السّرّاج[7].

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٩٥.
(٢) الكتاب ١/ ٤٥.
(٣) عمدة ذوي الهمم ص١٩.
(٤) عمدة ذوي الهمم ص٤٣٥.
(٥) عمدة ذوي الهمم ص٣٢.
(٦) انظر تلقيح الألباب ١٨٢.
(٧) انظر الحاصر لوحة ١٦.

ثالثًا: شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ:

هذا من المصادر الرئيسة في شرحه، فالكتاب يتعلّق بالمتن الّذي قام بشرحه في النّصوص المنقولة من هذا الشّرح سبعة نصوص، استعان بها في أحد أمرين: إمّا لتوضيح ما يقوم بشرحه، وإمّا لردّ الرّأي الّذي تبنّاه ابن بابشاذ، وكان نقله للنّصوص مطابقًا لما هو في شرح ابن بابشاذ.

ومن الأمثلة على النّقول الّتي أراد بها توضيح ما يقوم بشرحه قوله: «و(مَهْمَا) شَرْطٌ في جَمِيْعِ الأَحْوَالِ، قَالَ في شَرْحِه: «فَمَتى قَالَ القَائِلُ: (مَهْما تَصْنَعْ أَصْنَعْ) فَمَعْنَاهُ: لا أَصْغَرُ عَنْ كَبِيْرِ فِعْلِكَ، ولا أَكْبَرُ عَنْ صَغِيْرِهِ»[١]، وهذا نقلٌ مطابق لما في شرح ابن بابشاذ[٢]، وغايته من هذا النّقل توضيح المعنى الّذي تستعمل فيه (مهما).

ومن ذلك أيضًا قوله: «أَمّا المُضْمَرَاتُ فَلِوُضُوْحِها، فَلَمْ تَحْتَجْ إلى النَّعْتِ، وأَمّا الصِّفَاتُ فَلأَنَّها كَالأَفْعَالِ، والأَفْعَالُ لا تُوصَفُ. قَالَ في شَرْحِهِ: فَإِذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِالكَاتِبِ النَّبِيْلِ)، فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (النَّبِيْلَ) صِفَةً للمَوْصُوفِ المَحْذُوفِ، فَتَكُونُ صِفَةً بَعْدَ صِفَةٍ، وإِنْ شِئْتَ نَزَّلْتَ (الكَاتِبَ) مَنْزِلَةَ الاسْمِ المَحْذُوفَ، وَوَصَفْتَهُ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ والمَوْصُوفَ كَالشَّيءِ الوَاحِدِ، وإذا فَعَلْتَ ذلِكَ لَمْ تَكُنْ وَاصِفًا لِنَفْسِ الصِّفَةِ، وإِنَّمَا أَنْتَ وَاصِفٌ للمَوْصُوفِ المَحْذُوفِ مَع صِفَتِه»[٣] وهذا نصٌ من شرح ابن بابشاذ[٤] استعان ابن هطيل به لتوضيح الفكرة الّتي كان يشرحها بالمثال الّذي بيّنه ابن بابشاذ في نصّه.

وأمّا النّقول الّتي أراد من خلالها الرّدّ على ابن بابشاذ، فهي مثل قول ابن هطيل: «وأَمّا قَوْلُهُ في الشّرْحِ: (السّكْرَيَاتُ) فَغَلَطٌ»[٥]، فهو هنا أراد التّنبيه على أنّ ابن

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٤٣.

(٢) انظر شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٤٦.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٤٧٦.

(٤) انظر نصّ ابن بابشاذ في شرح المقدّمة المحسبة ٤١٦.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٥٣.

بابشاذ قد أخطأ في عدّ (السّكريات) صفة مؤنّثة مجموعة بالألف والتّاء، وهذا ليس نصًّا من شرح ابن بابشاذ، وإنّما هو رأيٌ موجود في كتابه[1].

ومن تلك النّقول قوله في تعليل ابن بابشاذ لامتناع بدل المضمر من المضمر أو من المظهر: «قَالَ فِي شَرْحِهِ: لأَنَّ الإِضْمَارَ يَرْفَعُ لَفْظَ البَعْضِيَّةِ، وإِذا ارْتَفَعَ لَمْ يُتَصَوَّرْ فِيْهِ بَدَلُ البَعْضِ مِن الكُلِّ، ويُتَصَوّرُ فِيْمَا سِوَاه.

قُلْنَا: هذا غَيْرُ صَحِيْحٍ؛ بِدَلِيْلِ تَصَوُّرِهِ فِي نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ»[2]، وهذا رأيٌ نحويّ لابن العمدة، وقد صرّح به، وقام بنقل مجموعة من النّصوص منه، وبلغ مجموع بابشاذ ذكره في مقدّمته وشرحه[3]، وما أخذ به ابن هطيل رأيٌ نحويّ مشهور.

رابعًا: المفصّل للزّمخشري:

يعدّ هذا الكتاب من المصادر الّتي لقيت اهتمامًا كبيرًا من النّحاة جميعًا، فشرحوه، واستعانوا به في شروحهم، وقد وضع ابن هطيل شرحًا مفيدًا كبيرًا عليه سمّاه: «التّاج المكلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل في صنعة الإعراب»، ولذلك كان هذا المصدر مصدرًا رئيسًا من مصادر ابن هطيل في العمدة، وقد صرّح به عدّة مرّات، ونقل منه كثيرًا من النّقول، وهو في الغالب يأخذ من المفصّل متابعًا للزّمخشريّ في رأيه.

وقد صرّح باسم هذا المصدر مرّتين، وذكر الزّمخشري ناقلاً عنه أكثر من عشر مرّات، وكان نقله أحيانًا إشارة لما هو في المفصل، وليس نقلاً حرفيًّا لما فيه، وأحيانًا أخرى ينقل حرفيًّا منه، وقد يذكر رأيًا للزّمخشري في المفصل دون نقل نصٍّ من النّصوص، وقد تتعلّق نقوله من المفصّل بالحدود.

ويلاحظ أنّه إذا أراد أن ينقل رأيًا نقله بالمعنى، أمّا النّقل الحرفي فهو مختصّ

---

(١) انظر شرح المقدّمة المحسبة ١١٢.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٩١.

(٣) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٤٢٦.

بالحدود، ومن نقله للحدود قوله في حدّ المبني: «قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وهو الّذي سُكُونُ آخِرِهِ وحَرَكَتُه لا بِعَامِلٍ»[1] والمعلوم أنّ الحدود لا تحتاج إلى تصرّف.

ومن الأمثلة على نقل الآراء قوله في مهما: «وقِيْلَ: أَصْلُها (مَا مَا) أُبْدِلَت الهَاءُ مِن أَلِفِ الأُولى، وهو الّذي في المفصل»[2]، والموجود في المفصل أنّ (ما) الأولى قلبت ألفها هاءً، و(ما) الثّانية زائدة[3].

ومن المواضع الّتي استعان بها في المفصل، ونقل فيها آراء الزّمخشري، قوله: «وهي مُبْدَلَةٌ مِن البَاءِ الإِلْصَاقِيَّةِ، أُبْدِلَتْ عَنْها عِنْدَ حَذْفِ الفِعْلِ الّذي أَلْصَقْتَهُ بِالمُقْسَمِ بِهِ، هكذا قَالَهُ الزّمَخْشَرِيُّ»[4]. وليس هذا هو نصّ الزّمخشريّ[5]، وإنّما هو تصرّف ابن هطيل.

وقد يشير إلى ما ذكره في المفصل دون نقل نصٍّ منه، ومن ذلك قوله: «ولَمْ يَذْكُرْ نَحْوَ: (غزَا)، و(رَمَى)؛ لأَنَّهُ في وُجُوبِ سُكُونِهِ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ، وكَذا في الكَافِيَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ، وذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ»[6]، فقد أشار إلى ما هو موجود في المفصل[7] دون نقل نصّ.

وقد يشير أحيانًا إلى اختيار الزّمخشري كما هو في المفصل، ومن ذلك قوله في صيغة التّعجّب: «وعِنْدَ الأَخْفَشِ أَنَّهُ مِنْ أَصْلِهِ أَمْرٌ لِكُلِّ أَحدٍ بِأَنْ يَجْعَلَ زَيْدًا حَسَنًا، والبَاءُ مَزِيْدَةٌ في المَفْعُولِ، مِثْلُها في: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۝١٩٥﴾ [البقرة]، أَو

(١) عمدة ذوي الهمم ص٨٥.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٢٤٣.

(٣) انظر المفصّل لوحة ١٨٦.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٢٣٤.

(٥) قول الزّمخشري في المفصل ٣٨٣: «وواو القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية في أقسمت بالله أبدلت عنها عند حذف الفعل».

(٦) عمدة ذوي الهمم ص١٧١.

(٧) انظر المفصل ٣١٩.

للتَّعْدِيَةِ إِنْ قُدِّرَت الهَمْزَةُ لِغَيْرِها، وهو اخْتِيَارُ الزَّمَخْشَرِيِّ»[1] وهذا ليس نقلاً لنصٍّ وإنّما نقلٌ لرأي الزّمخشريّ[2].

خامسًا: الكشّاف للزّمخشريّ:

يعدّ كتاب الكشّاف من أهمّ كتب التّفسير، وقد اعتنى به العلماء، النّحاة والمفسّرون، ووضعوا عليه الحواشي الكثيرة، وكان ابن هطيل واحدًا من علماء اليمن الّذي اهتموا بهذا الكتاب، ودرسوه، وقد مدحه بأبيات ذكرتها في سيرته.

وصرّح به مرّة واحدة، ونقل فيه رأيًا للزّمخشري، وذلك عند حديثه عن (أما) الاستفتاحيّة، قال: «وفي الكَشّافِ أَنَّهَا مِنْ طَلائِعِ القَسَمِ»[3]، والنّصّ في الكشّاف: «ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم وأختها التي هي أما من مقدمات اليمين وطلائعها»[4]، وهذا كافٍ للدّلالة على أنّه قد استعان بهذا الكتاب.

سادسًا: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباريّ:

يبدو أنّ ابن هطيل قد اعتمد على كتاب الإنصاف في ذكر آراء النّحاة، وقد صرّح به مرّة واحدة، وذلك عند الإشارة على اختيار الأنباري في العامل في الخبر، قال: «قَوْلُهُ: (وهذا المَعْنى هو أَيْضًا الرّافعُ للخَبَرِ بِنَفْسِه عِنْدَ قَوم)؛ لِمَا تَقَدَّمَ (وقَالَ آخَرُونَ: إنّ الابْتِداءَ والمُبْتدأَ جَميعًا رَفَعا الخَبَرَ. وفِيْهِ أَقْوَالٌ أَصَحُّها هذانِ القَوْلانِ).

الثّالِثُ: أَنَّ الرّافعَ لَهُ هو المُبْتَدَأُ وَحْدَهُ، وهو مَذْهَبُ الكُوفِيِّيْنَ.

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤١٩.

(٢) انظر المفصل ٣٦٧.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٥٩.

(٤) الكشاف ١/ ١٠١.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ الابْتِدَاءُ، ولكنْ بِوَاسِطَةِ المُبْتَدَأ، وهو اخْتِيارُ صَاحِبِ الإنْصَافِ»[1].

وهذا النّصّ يدلّ على أنّه قد استعان بهذا الكتاب مصدرًا لنقل آراء النّحاة، فهذه الآراء جميعها موجودة في الإنصاف[2].

سابعاً: الكافية في النّحو لابن الحاجب:

يعدّ كتاب الكافية أهمّ مصدر من مصادر ابن هطيل في العمدة، فقد نقل عنه كثرًا من الحدود، وقد ذكرت ذلك في اختياراته، ولابن هطيل علاقة مع كتاب الكافية، فهو قد اختصر شرح ابن الحاجب عليها.

ثامنًا: الشّافية في التّصريف:

استعان ابن هطيل بكتاب الشّافية فيما يتعلّق بالقضايا الصّرفيّة، ونقل عنه عدّة نصوص دون التصريح، منها قوله في تعريف الخطّ: «وفي الاصْطِلاحِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الحَاجِبِ: تَصْوِيْرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفِ هِجَائِهِ، إِلاّ أَسْمَاءَ الحُرُوفِ إِذا قُصِدَ المُسَمّى»[3]، وهذا نصّ ابن الحاجب في الشّافية[4].

ومن ذلك أيضًا قوله في كتابة المقصور: «قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: «ومِنْهُم مَنْ يَكْتُبُ البَابَ كُلَّهُ بِالأَلِفِ»؛ لأَنَّهُ قِيَاسُهُ مَع كَونِهِ أَنْفى للغَلَطِ عَلَى الكَاتِبِ»[5].

وكان أحيانًا يشير إلى ما ذكره ابن الحاجب دون التصريح بذلك، وهذا مثل قوله في الحديث عن الزّيادة في الأفعال: «زِيَادَةٍ للإِلْحَاقِ، وهي في نَحْوِ: (تَعَلَّمَ)، و(تَنَاظَرَ)، أَلْحَقُوهُما بِـ(تَقَرْطَسَ) عَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وابْنُ الحَاجِبِ، وقَدْ نُظِرَ

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٨٧.

(٢) انظر الإنصاف ١/ ٤٦.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٥٠٢.

(٤) انظر الشافية في علم التصريف ١٣٨.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٥٠٨.

عَلَيْهِما، ذَكَرَهُ ركن الدّين»[١] وما ذكره ابن الحاجب موجودٌ في الشّافية[٢].

تاسعًا: شرح الكافية لابن الحاجب:

هذا هو الكتاب الّذي قام ابن هطيل باختصاره في كتابه الموسوم بمعونة الطّالب على الكافية في نحو ابن الحاجب، واختصاره هذا الكتاب يدلّ على أنّه على معرفة وطيدة به، وقد استعان به في هذا الكتاب، وصرّح به مرّة واحدة.

من مواضع نقله عنه ما ذكره ابن الحاجب في تعريف الإسناد، وهو قوله: «قَالَ في شَرْحِهِ: «وَنَعْنِي بالإِسْنادِ نِسْبَةَ أَحَدِ الجُزْأيْنِ إِلى الآخَرِ لِإِفَادَةِ المُخَاطَبِ»[٣] وهذا هو قول ابن الحاجب في شرحه[٤].

عاشرًا: الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب:

يعدّ ابن هطيل واحدًا من المعجبين بما وضعه ابن الحاجب في النّحو، فتأثّر به كثيرًا، واستعان بكتبه النّحويّة والصّرفيّة كلّها، وقد اطّلع ابن هطيل على شرح ابن الحاجب للمفصّل، ونقل عنه نقولاً كثيرة في كتابه التّاج المكلّل، واستعان به أيضًا في هذا الكتاب ولكنّه لم يصرّح باسم هذا المصدر.

ومن الملاحظ أنّه يأتي بنقوله عن ابن الحاجب متابعًا له آخذًا برأيه، أو مستنيرًا بوجهة نظره، ومن ذلك قوله في ترجيح رأي في (إيّاك): «قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: والصَّحِيْحُ هو الأَوّلُ، وهو الّذي اعْتَمَدَه الزَّمَخْشَرِيُّ»[٥]، فهذا التّرجيح موجودٌ في الإيضاح[٦]، وهو يذكر ذلك إشارة منه إلى التّرجيح المناسب الّذي يأخذ به.

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص١٦٤.

(٢) انظر الشافية في علم التصريف ١٧.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص١٢.

(٤) انظر شرح المقدّمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢١٨.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص١٠٦.

(٦) قال في الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٤٤٠: «والصحيح هو المذهب الأوّل، والدّليل عليه أنّها ألفاظٌ اتّصلت مبيّنة بما لفظه واحدٌ يُبيِّنُ بها من يرجع الضّمير إليه، فيجب أن تكون =

ومن ذلك أيضًا قوله في العامل في المستثنى: «واخْتَلَفُوا في العَامِلِ في المُتَّصِلِ، والصَّحِيْحُ أَنَّهُ الفِعْلُ بِوَاسِطَةِ (إلاّ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهْوَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ بِوَاسِطَةِ الحَرْفِ أَيْضًا، قَالَهُ ابنُ الحَاجِبِ»[١] فهذا الرّاي موجودٌ في شرحه على المفصّل[٢]، وقد صرّح هاهنا أنّه أخذ بهذا الرّأي.

وقد ينقل من هذا الكتاب نصوصًا، ولكنّه يتصرّف في نقله، وذلك نحو قوله: «قَالَ ابنُ الحَاجِبِ: «وقَدْ يَأْتِي لِوَاحِدٍ بِاعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ في الذِّهْنِ لِمُطَابَقَتِهِ إِيَّاهُ، كَقَوْلِهِم: (ادْخُلِ السُّوقَ) ولَيْسَ بَيْنَكَ وبَيْنَهُ سُوقٌ وُجُودِيٌّ مَعْهُودٌ»[٣] وهذا مأخوذٌ من شرح ابن الحاجب للمفصّل[٤].

ومن ذلك أيضًا قوله: «والفَرْقُ بَيْنَ المُنَوَّنِ وغَيْرِ المُنَوَّنِ أَنَّ المُنَوَّنَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالتَّنْكِيْرِ، وغَيْرُ المُنَوَّنِ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالتَّعْرِيْفِ، ويَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَعْرِيْفُهُ كَتَعْرِيْفِ بَابِ: (أَسَامَةُ)، وذلِكَ بِأَنْ يُقَدَّرَ عَلَمًا لِمَعْقُولِيَّةِ الفِعْلِ، هكَذا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ»[٥] وهو في إيضاح ابن الحاجب[٦].

= حروفاً كالتّاء في أنت».

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٦٢.

(٢) نصّ ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٣٢٦: «والثّاني أنّ ثمّ مسائل ليس فيها فعل، مثل: (القومُ إلا زيدٌ إخوتك) فإنْ كانَ العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل، فالوجه أن يقال: العامل هو الّذي اقتضى المخرَجَ منه، وهو ما ذكر».

(٣) عمدة ذوي الهمم ص١١٤.

(٤) قال في الإيضاح ٢/ ٢٦٤: «أن يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحدٍ فيقال: (دخلت السذوق في بلد كذا) وإن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود، وإنّما هو على ما ذكرت).

(٥) عمدة ذوي الهمم ص١٤٢.

(٦) قال في الإيضاح ١/ ٤٨٤: «فإنْ قيلَ: هو اسْمٌ للفِعْلِ على كُلِّ تَقْدِيْرٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْرِفَةً تَارَةً، ونَكِرَةً أخرى؟ قُلْتُ: إذا قُدِّرَ مَعْرِفَةً جُعِلَ عَلَمًا لِمَعْقُولِيَّةِ الفِعْلِ الّذي بِمَعْناه، كما تَقُولُ في: أسامة، وغُدْوة، وإذا قُدِّرَ نَكِرَةً كَانَ لِوَاحِدٍ مِنْ آحَادِ الفِعْلِ الّذي يَتَعَذَّرُ اللَّفْظُ بِهِ، فَصَارَ أَمْرُه بهذا التَّقْدِيْرِ مُخْتَلِفًا، فَصَحَّ أَنْ يُقَدَّرَ مَعْرِفَةً وأَنْ يُقَدَّرَ نَكِرَةً».

حادي عشر: ابن مالك:

ذكر ابن هطيل رأيًا واحدًا لابن مالك، وهو يدلّ على أنّه قد اطّلع على بعض كتبه، وأخصّ بالذّكر كتاب شرح الكافية الشافية، فالرّأي الّذي نقله عنه مأخوذٌ منه، قال ابن هطيل في التّمييز: «ونَصَّ ابنُ مَالِكٍ عَلَى لُزُومِ ذلِكَ في كُلِّ تَمْيِيْزٍ، وإِنْ كَانَ مِنْهُ مَا لا يَصْلُحُ لِمُبَاشَرَتِها، وشَبَّهَهُ بالظُّرُوفِ في وُجُوبِ تَقْدِيْرِ (في) عِنْدَ النَّصْبِ، وإِنْ كَانَ مِنْها مَا لا يَصْلُحُ لِمُبَاشَرَتِها»[١] وهذا في شرح الكافية الشافية[٢].

ثاني عشر: السّكّاكيّ:

هذا صاحب مفتاح العلوم، وقد جاءت إشارة من ابن هطيل أنّه اعتمد عليه، فقد نقل عنه رأيًا بتصرّف، قال في العطف بعد (لا) النّافية: «وإِنَّما قَالَ: (بَعْدَ الإِيْجَابِ)؛ لأَنَّ شَرْطَ مَنْفِيِّها أَلاّ يَكُونَ مَنْفِيًّا قَبْلَها بِغَيْرِها. قَالَهُ السَّكّاكِي»[٣] وهذا مأخوذ من مفتاح العلوم[٤].

ثالث عشر: ركن الدّين الاستراباذي:

ورد ذكر ركن الدّين الاستراباذي في العمدة مرّتين، نقل في المرّة الأولى اختيارًا له في الممنوع من الصّرف إن دخله الألف واللاّم، قال: «واخْتَلَفُوا في تَقْدِيْرِهِ: فَقِيْلَ: مُنْصَرِفٌ. وقِيْلَ: غَيْرُ مُنْصَرِفٍ. وقِيْلَ: إِنْ كَانَتْ إِحْدى عِلَّتَيْهِ العَلَمِيَّةُ فَمُنْصَرِفٌ، وإِلاّ فلا، واخْتارَهُ السَّيِّدُ ركن الدّين»[٥] وهذا الاختيار منقولٌ من كتاب شرح الكافية

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٥٦.

(٢) نصّ ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٤: «كلّ منصوبٍ على التمييز فيه معنى (مِنْ)، وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح، كما أنّ كلّ ظرف فيه معنى (في)، وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح».

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٦٥.

(٤) نصّ كلام السّكّاكي في مفتاح العلوم ١٢٠: «و(لا) تأتي نافية في العطف لما وجب للأوّل، كنحو: (جاءني زيد لا عمروٌ)».

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٤٧.

الموسوم بالوافية[1].

أمّا النّقل الثّاني فهو من كتاب آخر لركن الدّين، وهو شرح الشّافية، قال في حروف الزّيادة في الأفعال: كَزِيَادَةٍ للإِلْحَاقِ، وهي في نَحْوِ: (تَعَلَّمَ)، و(تَنَاظَرَ)، أَلْحقُوهُما بِـ(تَقَرْطَسَ) عَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وابْنُ الحَاجِبِ، وقَدْ نُظِرَ عَلَيْهِما، ذَكَرَهُ ركن الدّين»[2] وهذا من الموضوعات الصّرفية، وهو في شرح الشّافية لركن الدّين الاستراباذي[3].

رابع عشر: أبو حيّان الأندلسيّ:

نقل ابن هطيل بيتًا في نظم لغات (ربّ)، ونسبه لأبي حيّان، قال: كوفِيْها عَشْرُ لُغَاتٍ، وقَدْ نَظَمَها أَبُو حَيّانَ فَقَالَ:

ورُبَّ رُبّــــتْ رَبّــــتْ رُبُّ رُبْ رُبَ مَع تَخْفِيْفِ الأَرْبَعِ تَقْلِيْلٌ بِهَا حَصَلا»[4]

ويمكن أن يكون ابن هطيل قد اطّلع على واحدٍ من كتب أبي حيّان، ووجد فيه هذا البيت دون تدقيق، فالبيت ليس من نظم أبي حيّان، وإنّما هو من نظم ابن مالك[5].

---

(١) انظر الوافية في شرح الكافية (رسالة) ٥٢.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٦٤.

(٣) قال ركن الدّين: «اعلم أنّه قيل في جعله (تغافل) و(تكلّم) ملحقًا بـ(تدحرج) نظرٌ؛ لأنّ الألف لا تكون للإلحاق إلّا بدلاً من الباءِ في الطّرف كما في (اسْلَنْقى)، وإذا كَانَ كذلك لَمْ يَكُن تفاعل ملحقًا بـ(تَفَعْلَل)، وكذا (تَفَعّلَ) لا يكون ملحقًا بِـ(تَدَحْرَجَ) لأنّ (تَفَعّلَ) مُطَاوِعُ (فَعّلَ)، و(فَعّل) غيرُ ملحقٍ بـ(دَحْرَجَ) لعدم مساواته له في المصدر، فكذا مطاوعه» شرح شافيّة ابن الحاجب لركن الدّين ١/ ٢٣٦.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٢٢٧.

(٥) هذا نظمٌ لابن مالك، ووردت نسبته إليه في الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٧، وهو ضمن أرجوزة مطلعها:

تثليث بإصبع مع شكل همزته بغير قيد مع الاصبوع قد نقلا

خامس عشر: الحاصر للإمام يحيى بن حمزة:

لاشك في أنّ ابن هطيل قد اطّلع على شرح الإمام يحيى للمقدّمة المحسبة، واستعان به، وقد صرّح مرّة واحدة به، وذلك في قوله في (الآن): «وفي الحَاصِرِ أَنَّه مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وفيه نَظَرٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: (مُذ الآنَ) بالفَتْحِ»[1] وقد ذهب في الحاصر إلى إعراب الآن، وأنّ الّذي في آخره علامة نصب[2].

وقد أشرت سابقًا إلى أنّه قد نقل عنه دون تصريح، وذلك في النّظم الّذي نسبه لابن السّرّاج، وهو قوله: گگوقَوْلُهُ: (مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ)، قَدْ حَصَرَها ابنُ السَّرَّاجِ في قَوْلِه:

يَكُفُّ الصَّرْفَ تَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ ... وَتَـأْنِيـثٌ وعَـدْلٌ والجَمِيْـعُ
وإِعْجَـامٌ وتَـرْكِيْـبٌ وَوَزْنٌ ... ومِـنْ فَعْلانَ أَحْرُفُهُ الفُرُوعُ»[3]

فالظّاهر أنّ ابن هطيل قد استعان بكتاب الحاصر وأخذ نسبة هذين البيتن لابن السّرّاج منه، فقد وردا فيه منسوبين لابن السّرّاج[4].

علله:

تابع ابن هطيل المتقدّمين من النّحاة في توجيه الظّواهر النّحويّة وتعليلها، واستفاد من منهج ابن الحاجب في التّعليل، فابن هطيل وغيره من نحاة اليمن تأثّروا بما في كتب ابن الحاجب من العلل، وهو يجتهد في العمدة في توجيه الظّاهرة النّحويّة، ويفرّغ طاقته العقليّة في استنباط العلل، فلا يترك ظاهرة نحويّة دون أن يحاول استنباط علّة صحيحة لهذه الظّاهرة.

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص١٣٥.

(٢) قال في الحاصر لوحة ٦٥: «والمختار أنّه معربٌ، وأنّه منصوبٌ على الظّرفيّة، وإنّما وقع في أوّل أحواله معرّفًا باللام للإشارة إلى تعريف الحضور».

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٢.

(٤) انظر الحاصر لوحة ١٦.

وتنوعّت علل ابن هطيل، فمنها علل قياسيّة، مثل علة التشبيه، وعلّة الحمل على النّقيض والحمل على النّظير، ومنها علل استنباطيّة عقليّة مثل علّة الخفّة والثّقل، وعلّة الاستغناء، ومراعاة الأصل، وغيرها، وهذه طائفة من علل ابن هطيل في عمدة ذوي الهمم:

المشابهة:

وهي أكثر علل ابن هطيل في هذا الكتاب، وهي من العلل الّتي لها علاقةٌ وطيدة بالقياس، وابن هطيل يقوم بتعليل كثير من الظّواهر النّحويّة بهذه العلّة، وهذه طائفة من تعليلاته للظّواهر بهذه العلّة:

١- علّل تعدّي المصدر إلى كلّ ما يتعدّى إليه الفعل بشبه المصدر للفعل، قال: «وذلك لشبهه به الشّبه القويّ»[١].

٢- يشبّه اسم الفاعل بالفعل المضارع، وهذه هي علّة عمل اسم الفاعل عمل الفعل، قال: «وذلِكَ لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِها، أَلَا تَرَى أَنَّ (ضَارِبًا) مِثْلُ (يَضْرِبُ) في عَدَدِ الحُرُوفِ، والحَرَكَاتِ، والسَّكَنَاتِ»[٢]، ويعلّل امتناع عمل أسماء الفاعلين فيما مضى من الزّمان بقوله: «لأَنَّها مُشَبَّهَةٌ بِالمُضَارِعِ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَعْنى الحَالِ والاسْتِقْبَالِ»[٣].

٣- يرجع ابن هطيل عمل الأفعال النّاقصة إلى الشّبه بين هذه الأفعال والأفعال المتعدّية، قال: «وذلِكَ لِشَبَهِهِ بِالفِعْلِ المُتَعَدِّي»[٤].

٤- يشبّه الحروف الدّاخلة على المبتدأ والخبر بالفعل، وهذا الشّبه هو علّة عمل هذه الحروف، قال: «إِنَّما عَمِلَتْ هذه الحُرُوفُ لأَنَّها أَشْبَهَت الفِعْلَ مَعْنىً ولَفْظًا: أَمَّا المَعْنى فَلأَنَّها تَقْتَضِي الأَسْمَاءَ كَسَائِرِ الأَفْعَالِ. وأَمّا اللّفْظُ فَلأَنَّ آخِرَها مَفْتُوحٌ كَالفِعْلِ

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٣٨.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٥١.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٤٥٣.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٣٨٩.

المَاضِي؛ ولأنَّها عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ فَصَاعِدًا؛ ولأنَّ نُونَ الوِقَايَةِ تَدْخُلُ عَلَيْها، نَحْوُ: (إنَّني). وإنَّمَا عَمِلَت النَّصْبَ والرَّفْعَ لأنَّهم شَبَّهُوها بِالفِعْلِ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: (ضَرَبَ)»[1].

٥- يقول في شبه الممنوع من الصّرف بالفعل: «وإنَّمَا لَمْ يَدْخُلْ هذا النَّوْعَ الجَرُّ ولا التَّنْوِينُ؛ لأنّه عِنْدَ حُصُولِ العِلَّتَيْنِ الفَرْعِيَّتَيْنِ أَشْبَهَ الفِعْلَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الفِعْلَ فَرْعٌ عَلَى الاسْمِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدِهما: أَنَّ الاسْمَ يُخْبَرُ بِهِ وعَنْهُ، والفِعْلُ يُخْبَرُ بِهِ ولا يُخْبَرُ عَنْهُ، ومَا أُخْبِرَ بِهِ وعَنْهُ فَهُوَ أَصْلٌ لِمَا أُخْبِرَ بِهِ ولَمْ يُخْبَرْ عَنْهُ. الثّاني: أَنَّ الفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِن الاسْمِ عَلَى الصّحِيْحِ، والمُشْتَقُّ فَرْعٌ عَلَى المُشْتَقِّ مِنْهُ. فَلأَجْلِ هذه المُشَابَهَةِ مُنِعَ مِنْه مَا لا مَدْخَلَ لَهُ في الفِعْلِ، وهُمَا الجَرُّ والتَّنْوِيْنُ»[2].

٦- يشبّه الحرف بالفعل، وهذا الشّبه هو علّة عمله، قال: «اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ العَمَلِ للأَفْعَالِ، وإنَّمَا يَعْمَلُ الحَرْفُ لِشَبَهِهِ بِالفِعْلِ، أَو الاخْتِصَاصِ، وهو يَرْجِعُ إِلى الشَّبَهِ بِهِ»[3].

٧- تشبيه الفعل المضارع بالاسم، ولذلك استحقّ الإعراب، وهذا تعليل البصريّين، قال: «وإنَّمَا أُعرِبَ المُضَارِعُ مَع أَنَّ أَصْلَ الأَفْعَالِ البِنَاءُ لِعَدَمِ حَاجَتِها إِلى الإِعْرَابِ لِشَبَهِهِ بِالاسْمِ، والمُشَابَهَةُ بَيْنَهُما مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدِها: اسْتِوَاءُ عَدَدِ الحُرُوفِ، والحَرَكَاتِ، والسَّكَنَاتِ في نَحْوِ: (يَضْرِبُ)، و(ضَارِبٌ). والثّانِي: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما يَتَخَصّصُ بَعْدَ شَيَاعِهِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (يَقُومُ)، فَيَحْتَمِلُ الحَالَ والاسْتِقْبَالَ، فَإِذا قُلْتَ: (سَيَقُومُ) تَخَصَّصَ بِالمُسْتَقْبَلِ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: (رَجُلٌ)، فَيَحْتَمِلُ (زَيْدًا)، و(عَمْرًا)، فَإِذا قُلْتَ: (الرَّجُلُ) تَخَصَّصَ بِالمَعْهُودِ مِنْهُما بَيْنَكَ وبَيْنَ مُخَاطِبِكَ. الثّالِثُ: أَنَّ لامَ التَّأْكِيْدِ تَدْخُلُ عَلَيْهِما جَمِيْعًا، تَقُولُ: (إنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ)، كَمَا تَقُولُ: (إنَّ زَيْدًا لَكَرِيْمٌ). فَلأَجْلِ هذه المُشَابَهَةِ أُعْرِبَ، ومُشَابَهَتُهُ لاسْمِ الفَاعِلِ

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص١٩٢.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٣.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص١٩١.

أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ»[1].

٨- علّة امتناع (ليس) من التّصرّف شبهها بالحرف[2].

٩- علّة عمل (ما) الحجازيّة شبهها بـ(ليس)[3].

١٠- علّة نصب الفعل بـ(أن) شبهها بـ(أنّ) المشدّدة[4].

ويرى ابن هطيل أنّ الحكم ثابت بوجود علّة الشّبه، فإذا نقص الشّبه تغيّر الحكم إلى عكسه، وهو هنا يطبّق شرطًا من شروط العلّة، وهو الطّرد والعكس، ومعنى ذلك أنّ الحكم موجود عند وجود العلّة، ومعدوم عند عدمها، وهذا قياس منطقيّ التزم به ابن هطيل.

من ذلك ما ذكره في عمل (إنّ) إذا خفّفت، قال: «وإذا خفّفت بطل عملها لنقصان الشّبه»[5] وكذلك ما ذكره في نصب المنادى، قال: «وذلك لأنّه لم يتوفّر فيه شبه المضمر، فبقي على الأصل»[6].

الحمل على النّظير:

هذه العلّة هي إحدى العلل القياسيّة الّتي استعملها ابن هطيل في كتابه، ومن ذلك حمل الضّمير على الضّمّ في (نفعكم) على التّاء، وهي ضمير رفع متّصل، فهو يعلّل بناء الكاف على الضّمّ بحمل الكاف على التّاء، قال: «وأَمّا الكَافُ في الثّلاثَةِ فَحَمْلاً لَهَا عَلَى التَّاءِ في: (فَعَلْتُما)، و(فَعَلْتُم)، و(فَعَلْتُنّ)»[7].

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص١٧٤.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٩٨.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٩٣.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٢٠٨.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص١٩٣.

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٢٨٧.

(٧) عمدة ذوي الهمم ص٣٢١-٣٢٢.

وقد أقرّ بهذه العلّة، قال: «ومِنْ شَأْنِهِمْ حَمْلُ النَّقِيْضِ عَلَى النَّقِيْضِ، كَمَا أَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ حَمْلُ النَّظِيْرِ عَلَى النَّظِيْرِ»[1]، فهي من العلل الفاعلة عنده وعند النّحاة.

الحمل على النّقيض:

علّل ابن هطيل عمل (لا) النّافية للجنس بحملها على نقيضتها، وهي (إنّ) قال: «وذلِكَ لأَنَّهُم حَمَلُوهَا عَلَى (إِنَّ) مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدِهِما: أَنَّها نَقِيْضَتُها، ومِنْ شَأْنِهِمْ حَمْلُ النَّقِيْضِ عَلَى النَّقِيْضِ، كَمَا أَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ حَمْلُ النَّظِيْرِ عَلَى النَّظِيْرِ. الثّاني: أَنَّها لازِمَةٌ للأَسْمَاءِ لُزُومَ (إِنَّ)»[2].

الخفّة والاستثقال:

هاتان علّتان متناقضتان، وأرى أنّ هاتين العلّتين نيبيتين، فلا ميزان لما هو خفيف أو ثقيل، فأرى أنّ الخفّة والثّقل علّة صوتيّة سمعيّة ذات صفة نسبيّة تختلف من شخصٍ لآخر، وليس ميزانًا مطّردًا، والخفّة مرتبطةٌ بكثرة الاستعمال، ويناقضه الثّقل المرتبط بقلّة الاستعمال، فالثّقيل يبتعد عنه اللّسان.

ومن الأمثلة على الخفّة قول ابن هطيل: «ونَحْوُ: (غَزْوٍ)، و(ظَبْيٍ) مُلْحَقٌ بِالسَّالِمِ؛ لأَنَّهُ لَمّا سَكَنَ مَا قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ فِيْهِ خَفَّ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ»[3]، فقوله هنا يعني أنّه كثيرٌ في لسانهم لأنّه صار خفيفًا، فالكثرة عند ابن هطيل مرتبطة بالخفّة، ومن ربطه كثرة الاستعمال بالخفّة قوله: «ومِنْها أَنَّهُ يَجِبُ حَذْفُهُ مِن العَلَمِ المَوْصُوفِ بـ(ابْنٍ)، مُفْرَدًا مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ، وذلِكَ لِغَرَضِ التَّخْفِيْفِ فِيْمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ، نَحْوُ: (هذا زَيْدُ بنُ عَمْرٍو)»[4].

ويعلّل ابن هطيل كون الإعراب بالحركات أصلاً بأنّها أخفّها، ولذلك كانت أصلاً

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٩٦.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٢٩٦.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٣٠٥.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص١٥٣.

لها، قال: «وَذلِكَ لأَنَّ أَصْلَ الإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالحَرَكَاتِ؛ لأَنَّها أَخَفُّ»[1]، فالحركات أخفّ من الحروف؛ ولذلك صارت أصلاً لها.

ومن ذلك قوله في علّة فتح الأوّل من الاسم المركّب، نحو سيبويه، قال: «وعِلَّةُ فَتْحِ الأَوْلِ في نَحْوِ: (سِيبَوَيْهِ) قَصْدُ الخِفَّةِ، وكَذلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، واللهُ أَعْلَمُ»[2]، فالفتحة عنده أخفّ الحركات، واللّجوء إليها غالبًا يكون رغبةً في التّخفيف، وقد صرّح عدّة مرّات أنّ الفتحة هي أخفّ الحركات[3].

ويرتبط مبدأ الخفّة والثّقل عنده بجواز التّركيب أو منعه، فهو لا يجيز: (الحسن وجهه) بعلّة عدم التّخفيف، قال: «وكُلُّها جَائِزَةٌ إلاّ (الحَسَنُ وَجْهِهِ) بِالإِضَافَةِ؛ لِعَدَمِ التَّخْفِيْفِ»[4] وهذا يعني أنّ هذا التّركيب صار ثقيلاً لأنّه لا يتناسب في اللّفظ التّعريف بالألف واللاّم مع إضافتين.

ومن الأمثلة على الثّقل قوله في تعليل امتناع دخول الرّفع والجرّ على الاسم المنقوص، قال: «وإِنَّما لَمْ يَدْخُلْهُ الرَّفْعُ والجَرُّ لِثقَلِهِما؛ فَلِذلكَ تَقُولُ: (هذا قَاضٍ)، و(مَرَرْتُ بِقَاضٍ)، وأَصْلُه: (هذا قَاضِيٌ)، و(مَرَرْتُ بِقَاضِيٍ) ثَقُلَتْ الضَّمّةُ والكَسْرَةُ عَلَى الياءِ، فَحُذِفَتا، والْتَقَى سَاكِنَانِ، اليَاءُ والتَّنْوِيْنُ، فَحُذِفَتْ الياءُ لالْتِقَاءِ السّاكِنَيْنِ»[5].

مراعاة الأصل:

إذا جاءت الظّاهرة على الأصل الموضوع لها فإنّها لا تحتاج إلى تعليل، يقول علماء الأصول: «من تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدّليل، ومن عدل

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٢٤.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٣٨١.

(٣) انظر عمدة ذوي الهمم ص١٧١.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٤٤٢.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٥٥.

عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل؛ لعدوله عن الأصل»[1]، ويقول ابن هطيل في هذا المعنى: «واعْلَمْ أَنَّ لِهذه اللاّمِ حَالَتَيْنِ: إحْداهُما: الفَتْحُ، وهو مَع جَمِيْعِ الضَّمَائِرِ مَا خَلا يَاءَ المُتكَلِّمِ، وهو الأَصْلُ، فلا يُعَلَّلُ»[2].

ومن ذلك علّة امتناع دخول التّنوين إلى المعرّف بالألف واللاّم، قال: «وأَمّا امْتِناعُ التَّنْوِيْنِ فَلأَنَّهُ في الأَصْلِ للتَّنْكِيْرِ، والأَلِفُ واللاّمُ للتَّعْرِيْفِ»[3] فعلّل ذلك بأنّ هذا هو الأصل في التّنوين.

ومن ذلك علّة إعراب (أيّ) عند لزوم الإضافة، فهي صارت قريبة من الأصل، ولذلك أعربت، قال: «وأَمّا (أَيٌّ) فَلأَنَّها لَمّا لَزِمَتْ الإِضَافَةَ قَوِيَ فِيْهَا اعْتِبَارُ الأَصْلِ، فَأُعْرِبَتْ»[4].

الاستغناء:

ذكر ابن هطيل علّة الاستغناء ما يزيد خمس مرّات، وهي مرتبطةٌ عند ابن هطيل في تعليل اتّصال حروف الجرّ بالضّمائر، فهي علّة عدم اتصال الكاف و(مذ) و(منذ)، و(حتّى)، وواو القسم، وهذه أقوال في هذه المواضع مع التّعليل:

«وأَمّا كَافُ التَّشْبِيْهِ فاسْتِغْنَاءٌ بِـ(مِثْلِ)»[5].

«وأَمّا (مُذْ)، و(مُنْذُ) فَاسْتِغْنَاءٌ بـ(في)، و(مِنْ) عَلَى الكُوفِيِّ»[6].

«وأَمّا (حَتّى) فَاسْتِغْنَاءٌ بـ(إلى)»[7].

---

(١) الإنصاف ١/ ٣٠٠.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٩٩.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٢٨.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص١١٨.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٢٣٨.

(٦) عمدة ذوي الهمم ص٢٣٨.

(٧) عمدة ذوي الهمم ص٢٣٨.

«وأَمّا وَاوُ القَسَمِ وتَاؤُه فاسْتِغْناءٌ بِالباءِ»[١].

واستعمل هذه العلّة في قضيّة صرفيّة قال في فعل الأمر(مر): «وقَدْ جَاءَ في (مُرْ): ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ۝١٣٢﴾ [طه]، فَلَمْ تُحْذَفْ فَاءُ الكَلِمَةِ، ولَمْ يُؤْتَ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ اسْتِغْنَاءً بِوَاوِ العَطْفِ»[٢].

التّناسب:

وهي علّة من علل صرف الممنوع من الصّرف، قال: «ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّه يَجُوزُ صَرْفُه للضَّرُورَة أَو التّنَاسُبِ»[٣]، ثمّ يوضّح هذه العلّة مع التّمثيل، فيقول: «والتّنَاسُبُ كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿سَلاسِلاً﴾، وقَولِه: ﴿قَوارِيرًا﴾ الأَوّلَ، أَمّا (سَلاسِلاً) فَلأَنَّه لَمّا انْضَمَّ إِلى أَسْماءٍ مَصْرُوفَةٍ حَسُنَ رَدُّه إِلى أَصْلِه؛ لِيَقَعَ التَّناسُبُ، وأَمّا (قَوارِيْرًا) فَلأَنَّه لَمّا وَقَعَ في آخِرِ الآيَةِ، وأَواخِرُ الآيِ الّتي قَبْلَها وبَعْدَها أَلِفاتٌ، حَسُنَ رَدُّهُ إِلى أَصْلِه؛ لِيُوقَفَ عَلَيْهِ بالأَلِفِ، فَيَقَعَ التّناسُبُ»[٤].

ويرجع إلى هذه العلّة أيضًا بناء الفعل الماضي على الضّمّ عند اتّصاله بالواو، قال: «وأَمّا (فَعَلُوا) فَإِنَّما ضُمَّ مَا قَبْلَ الوَاوِ لِغَرَضِ التَّنَاسُبِ»[٥].

اللّبس:

وهي علّة لمجموعة من الظّواهر النّحويّة، منها:

١- علّة امتناع بناء (أفعل) التّفضيل، من اللّون والعيب، قال: «والثّانِي: أَنْ لا يَكُونَ لَوْنًا ولا عَيْبًا، وذلِكَ لأَنَّهُ قَدْ بُنِيَ مِنْهُما (أَفْعَلُ) لِغَيْرِ التَّفْضِيْلِ، فَلَوْ بُنِيَ مِنْهُما

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٢٣٩.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص١٧٧.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٤٦.

(٤) عمدة ذوي الهمم ص٤٦.

(٥) عمدة ذوي الهمم ص٩٥.

لأَلْبَسَ»[١].

٢- علّة عدم استتار الضّمير في اسم الفاعل، قال: «وذلِكَ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اسْتِتَارُهُ في الصِّفَةِ مِنْ كَثْرَةِ اللَّبْسِ، بِخِلافِ الفِعْلِ، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ. بَيَانُ اللَّبْس أَنَّكَ تَقُولُ: (أَنَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ)، و(أَنَا زَيْدٌ أَضْرِبُهُ)، وهذه الهَاءُ يَجُوزُ حَذْفُها، فَعِنْدَ ذلِكَ يَحْصُلُ اللَّبْسُ في الصُّورَةِ الأُولى دُونَ الثَّانِيَةِ»[٢].

٣- علّة عدم الجري في إعراب المثنّى والمجموع على قياس الإعراب بالحروف، قال: «وإِنَّمَا لَمْ يَجْرُوا فِيْهِما عَلَى قِيَاسِ الإِعْرَابِ بالحُرُوفِ؛ لأَنَّه كَانَ يَلْتَبِسُ أَحَدُهُما بِالآخَرِ، وخُصُوصًا عِنْدَ الإِضَافَةِ في حَالَةِ النَّصْبِ؛ فَلِذلِكَ حَمَلُوا مَنْصُوبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَلَى مَجْرُورِهِ، ورَفَعُوا المُثَنَّى بِالأَلِفِ»[٣].

مذهبه النّحويّ:

تطوّر الدّرس النّحويّ في اليمن بعد القرن السّابع الهجريّ، فتأثّر نحاة اليمن بجملة من الكتب، فتدارسوا في البداية المقدّمة المحسبة وشرحها لابن بابشاذ، ثمّ انتقلوا إلى مفصّل الزّمخشري وكشّافه، وانتقلوا بعد ذلك إلى دراسة كتب ابن الحاجب، فكثرت شروحهم على الكافية.

ويمكن القول أنّ أفكار المدرسة البصريّة هي الّتي سيطرت على مذاهب النّحاة في اليمن، ذلك أنّ الكتب والشّخصيّات الّتي تأثّروا بها قريبة في نهجها النّحويّ من نهج المدرسة البصريّة، وظهرت النّزعة البصريّة عند كثيرٍ منهم، وذلك في مثل كتاب كشف المشكل في النّحو للحيدرة، وكذلك عند ابن يعيش الصّنعاني في التهذيب والمحيط، والإمام يحيى بن حمزة وغيرهم، ولكنّه وجد ما يدلّ على استقلال كلّ شخصيّةٍ بمنهجها النّحويّ.

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٤٤٧.

(٢) عمدة ذوي الهمم ص٤٥٤.

(٣) عمدة ذوي الهمم ص٦٩.

ويعدّ ابن هطيل واحدًا من نحاة اليمن الّذين أكبّوا على دراسة كتب النّحو القديمة والمعاصرة له دراسة تفقّهٍ وتدبّر، وهو واحدٌ من نحاة عصره الّذين تأثّروا بالمنهج البصري، ومن خلال ما سبق يتبيّن لي ما يأتي:

أوّلاً: لم يخالف ابن هطيل البصريّين في مسألة نحويّة مخالفة صريحة، وبدت النّزعة البصريّة واضحة في ترجيحاته واختياراته.

ثانيًا: لم يصرّح بمتابعته لرأيٍ من آراء الكوفيّين، وأخذ برأيٍ من آرائهم دون تصريح.

ثالثًا: أخذ كثيرًا بآراء الجمهور، وهم في الغالب نحاة أهل البصرة.

رابعًا: ظهر تأثّره بالزّمخشري وابن الحاجب، فتابعهم في كثيرٍ من الآراء ونقل عنهم كثيرًا من كلامهم، وبدا تأثّره بابن الحاجب أكثر من تأثّره بالزّمخشريّ، وهذان العالمان من نحاة أهل البصرة.

وممذا يدلّ على استقلال شخصيّة ابن هطيل كثرة اعتراضاته على ما جاء في المقدّمة المحسبة، فلم يسلّم لابن بابشاذ في كلّ ما ذكره، فخالفه في كثيرٍ من المسائل، ومن ذلك أيضًا مناقشته لآراء النّحاة فهو يرجّح رأيًا على رأي، ويردّ غيره من الآراء، وقد بدا ذلك أيضًا في مخالفته لكثير من آراء النّحاة المشهورين كالخليل وسيبويه والأخفش والكسائي.

موازنة بين العمدة وغيره من الشّروح:

تحدّثت سابقًا عن منهج ابن هطيل في شرحه للمقدّمة المحسبة، وبيّنت الأسس الّتي قام عليها منهجه، والّتي كان من أهمّها إيجازه في تناول المقدّمة وبساطة التّعبير، وهذا هو الطّابع العامّ لكتاب العمدة، وكذلك ما في هذا المنهج من إحاطة بالأحكام النّحويّة واستقصاء للآراء، وهذا المنهج هو الّذي جعل من كتاب العمدة كتابًا تعليميًّا يتداوله طلبة اليمن، فدرسوه وحفظوه كما تحفظ المختصرات.

ورأيت أنّ مقتضيات فهم منهج المؤلّف أن أوازن بينه وبين غيره من شروح

المقدّمة، فيزداد منهج ابن هطيل وضوحًا وبيانًا، ولا يوجد من شروح المقدّمة إلاّ شرحان غير شرح ابن هطيل، هما شرح ابن بابشاذ على مقدّمته وشرح الإمام يحيى بن حمزة.

*** الموازنة الأولى.**

*** شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ.**

١- المنهج:

يظهر لي من خلال قراءة خطبة الكتاب، وما ذكره من أسباب تأليف هذا الشّرح أنّ شرحه على المقدّمة أحد الكتب التّعليميّة المختصرة، فالشّرح جاء بناء على طلبٍ من أحد تلامذته، فقد طلب منه أحدهم تعليقًا على المقدّمة الّتي وضعها ليفيد منها ومن التّعليق، وما ذكره في هذه الخطبة أنّه طُلب منه أن يكون التّعليق مختصرًا[(١)].

ويظهر من خلال قراءة الشّرح طابعه العام، وهو الإيجاز، وهذا أمر يساعد على دقّة الموازنة بينه وبين شرح ابن هطيل، وهناك بعض الملامح في منهج ابن بابشاذ غير الإيجاز، ويمكن ملاحظة هذه الملامح من خلال ما يأتي:

أ- متن المقدّمة المحسبة:

التزم ابن بابشاذ في بداية كتابه بطريقة الفصل بين متن المقدّمة وشرحه، ولكنّه لم يستمرّ بذلك، فيلاحظ بعد منتصف الكتاب أنّه بدأ يمزج بين متن المقدّمة والشّرح، وعلّل محقّق الكتاب هذا بأنّه كان يرغب بالانتهاء بسرعة من هذا الشّرح قبل سفر تلميذه[(٢)]، وهذا المزج مظهرٌ من مظاهر الإيجاز.

أمّا بالنسبة إلى حجم النّصّ المشروح، ففي بداية الشّرح كان ينقل النّصّ مقطّعًا، ثمّ يقوم بشرح هذه الأجزاء، كلّ جزء على حدة، وعند حديثه عن الأبواب النّحويّة كان ينقل الباب كاملاً ثمّ يشرحه.

---

(١) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٨٧.

(٢) انظر شرح المقدّمة المحسبة (مقدّمة التّحقيق) ٤٥.

ومن أمثلة المزج بين النّصّين قوله في قسمة الأسماء: «وأمّا قولنا: (وقسمة الأسماء كلّها ثلاثة: ظاهر ومضمر وما بينهما ويسمّى المبهم) فإنّ هذا جواب عن القسمة الّتي تعرف بها الجملة، فتنحصر لك الأسماء كلّها، ولا يشذّ عنك شيءٌ منها.

فإن قيل: فما الحاجة إلى قسمتها ثلاثة؟ وألا جُعِلت كلّها ظاهرة أومضمرة أو أسماء إشارة؟

قيل: لكلّ واحدٍ من ذلك غرضٌ صحيح، فالغرض بالأسماء الظّاهرة البيان عن ذات المسمّى كرجلٍ وزيدٍ، والغرض بالأسماء المضمرة الاختصار من نحو: أنا وأنت وهو، والغرض بأسماء الإشارة التّنبيه من نحو: ذا، وذه، وذان، وتان، وألاء، والغرض بكلّ واحدٍ من هذه الثّلاثة غرض صحيح، لا يغني عنه الآخر، ولا يخلو كلّ اسمٍ ظاهر من جواز الثّلاثة فيه»[1].

فيلاحظ في هذا النّصّ فصل ابن بابشاذ لمتن المقدّمة عن الشّرح، ويلاحظ أيضًا أنّه اقتطع عبارة قصيرة من المقدّمة وقام بشرحها.

ومن أمثلة المزج بين النّصّين وشرح الباب كاملاً قوله في أسماء الأفعال: «الفصل الرّابع: من الأسماء الفاعلة أسماء الأفعال، مثل: نزالِ وتراكِ، تعمل كما تعمل الأفعال؛ لأنّها أسماء لها، فعملت عملها، إلاّ أنّه تنقص عن الأفعال بأربعة أشياء:

لا يتقدّم معمولها عليها، لايجوز في(نزال زيدًا): (زيدًا نزالٍ)، ويجوز ذلك مع الفعل.

وتكون مفردة أبدًا في التّثنية والجمع، مثل: نزال يا زيدان، ونزال يا زيدون، ونزال يا هند، ونزال يا هندات، بخلاف الفعل.

ولا تجاب بالفاء النّاصبة، لا يجوز: نزال فأكرمك، ويجوز مع الفعل، كقولك: انزل فأكرمك.

---

(١) شرح المقدّمة المحسبة ٩٨.

ولا يؤمر بها الغائب، لا يقال: نزال وتراك، إلّا لمن تخاطبه، ومع الفعل يجوز مع المخاطب ومع الغائب من قولك: انزل، ولينزل فلان.

والعلّة في امتناع جميع ما ذكرناه كون أسماء الأفعال أسماء، فضعفت عن رتبة الفعل»[1].

فيلاحظ هنا أنّه تحدّث عن فصل أسماء الأفعال كاملاً، فلم يجزّئ النّصّ، كما أنّه لم يذكر متن المقدّمة المحسبة، بل بدأ بالشّرح مباشرة.

ب- الإطالة والإيجاز في الشّرح:

يلاحظ من يقرأ شرح المقدّمة المحسبة أنّ ابن بابشاذ لا يسير على منهج واضح في إطالة الشّرح أو الإيجاز، فنجده أحيانًا يسهب ويتوسّع في الشّرح، وأحيانًا يكتفي بالتّمثيل، أو يكتفي بنصّ المقدّمة، إلّا أنّ لتوسّعه في الشّرح سببًا أشار إليه في مواضع إسهابه وتوسّعه، والسّبب في ذلك هو طلب تلميذه، وقد أشار إلى ذلك عند حديثه في إعراب الأسماء الخمسة، قال: «وقد اختلف النّاس في هذه الحروف على أقوال مذكورة في عدّة من الشّروح، لكنّ جملة ما تحتاج إلى معرفته في شرح هذه المقدّمة حيث التمست وفّقك الله تعالى»[2].

وأشار إلى ذلك في موضع آخر، قال: «وإنّما وسّع الكلام في هذه المسألة حسب ما سألت أيّها الأخ وفّقك الله»[3]، فالظّاهر أنّ هذا هو السّبب الّذي جعل ابن بابشاذ يسهب في كثير من المواضع في شرحه.

ويبدو واضحًا أنّ عدم الإطالة أو الإيجاز كثر في آخر الشّرح، وذلك يرجع إلى رغبة ابن بابشاذ في الانتهاء من هذا الشّرح بسبب سفر تلميذه، وهذا ألجأه إلى الاختصار المبالغ فيه أحيانًا.

---

(١) شرح المقدّمة المحسبة ٣٩٢.

(٢) شرح المقدّمة المحسبة ١٢٠.

(٣) شرح المقدّمة المحسبة ٢٢٦.

ج- طرح الأسئلة والأجوبة:

وهي طريقة يستخدمها النّحاة لبيان الحكم النّحوي، أو لردّ اعتراضٍ على الحكم، وتستخدم أيضًا في إيضاح الخلاف النّحويّ، واستخدمها ابن بابشاذ في شرحه كثيرًا.

من ذلك ما ذكره في أسماء الإشارة، قال: «فإن قيل: هذان وهاتان عوضٌ عن ماذا؟ فقل: هذه مسألة خلاف بينهم، منهم من يقول: النّون عوضٌ عن الألف المحذوفة من الواحد؛ لأنّ الواحد (ذا)، فإذا ثنّيت قلت: ذان، فذهبت الألف الّتي كانت في الواحد، وبقيت ألف التّثنية في حال الرّفع، وياء التّثنية في النّصب والجرّ إذا قلت: رأيت ذين ومررت بذين، ومنهم من لا يجعلها عوضًا من شيءٍ، ولكن يقول: هذه صيغة صيغت للتّثنية، وليست بتثنية صناعيّة»[1].

د- توضيح مذهبه:

كان من نتائج الإيجاز الملحوظ في متن المقدّمة أنْ نُسِبَ إلى ابن بابشاذ آراء كثيرة ليست له حقيقة، وهذا ناتج عن الإبهام الموجود في المقدّمة وعموم القواعد، من ذلك ما ذكره في المقدّمة عن المشتقّات، قال: «منها نوعٌ مشتقٌّ من فعل فيعمل بحسب ذلك الاشتقاق»[2]، فيفهم من ذلك أنّه أخذ برأي الكوفيّين، إلاّ أنّه صرّح في شرحه برأي البصريّين[3]، وهو أنّ الفعل مشتقٌّ من المصدر، وهو غير ما فهم من المقدّمة، وهناك أمثلة غير هذا.

هـ- اهتمامه بالخلاف النّحويّ:

لم يكن ابن بابشاذ ميّالاً للإيجاز عندما يتعلّق الأمر بخلاف نحويّ، فقد كان حريصًا على ذكر مواضع الخلاف النّحويّ، وقد تتبّع محقّق الكتاب مسائل الخلاف

---

(١) شرح المقدّمة المحسبة ١٣٠.

(٢) شرح المقدّمة المحسبة ٣٨٧.

(٣) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٣٩٣.

بين المدرستين، فذكر أنّ في الكتاب ثمانيًا وأربعين مسألة من مسائل الخلاف[1]، وهذا العدد فيه دلالة على اهتمامه بهذه المسائل.

و- الشّواهد:

أكثر ابن بابشاذ من اعتماده على الشّواهد القرآنيّة، سواء في المقدّمة أو في الشّرح، وقلّت الشّواهد الشّعريّة، وكذلك شواهد الحديث النّبويّ، كما كان يعتمد كثيرًا على الأمثلة، وهذا موافق لمنهجه في المقدّمة، فليس فيها سوى شاهدين شعريّين، وهما في موضع واحد، ولم تزد الشّواهد الشّعريّة في الشّرح عن خمسين شاهدًا، وقد تجاوزت المائة والأربعين في شرح ابن هطيل.

٢- موضع الموازنة:

واخترت في هذه الموازنة شرح المؤلّفين للمفعول المطلق.

*** نصّ المقدّمة المحسبة:**

«فالأَوَّلُ مِنْها يُذْكَرُ للبَيانِ عَنْ تَأْكيدِ الفِعْلِ أَوْ عَدَدِ مَرّاتِه أَوْ بيانِ نَوعِه، مِثْلُ: (ضَرَبْتُه ضَرْبًا) و(ضَرْبَةً) و(ضَرْبًا شَديدًا)»[2].

*** نصّ شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ[3]:**

قال الشّيخ رحمه الله: «**فالأوّل يذكر للبيان عن تأكيد الفعل، أو عدد مرّاته، أو بيان نوعه**، فالتّأكيد مثل: ضربت ضربًا، وأكلت أكلاً، وعدد المرّات مثل: (أكلت أكلة، وضربت ضربةً، وبيان النّوع مثل: ضربت ضربًا **شديدًا**، فـ(شديدًا) نعت، وبيان للضّرب الّذي هو مصدر، وجميع هذه الأقسام منصوبة بالفعل المذكور انتصاب المفعول المطلق.

---

(١) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٦١.

(٢) المقدّمة المحسبة لوحة ١٩ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٣٠١.

(٣) شرح المقدّمة المحسبة ٣٠١.

وإنّما سمّي مطلقًا؛ لأنّ الفعل أطلق عليه من غير تقييد بحرف، لا في اللّفظ ولا في المعنى، ولا في اللّفظ ظاهر، ولا في المعنى مقدّر؛ لأنّه لو قيل لك: مَنْ فَعلَ الضّرب؟ لقلت: فعله فلانٌ، بخلاف المفعول به، وما عداه من المفعولات؛ لأنّه يقال فيما عداه: بمن فُعِل الضّرب؟ فتأتي بالباء، وفي أيّ زمان فعل الفعل؟ فتأتي بفي، ولأيّ أمرٍ فعل الفعل؟ فتأتي باللّام، ومع أيّ شيءٍ فعل الفعل؟ فتأتي بمع، فتجد هذه المعاني مقيّدة بحرف، حلاف المصدر الّذي أطلق الفعل عليه بنفسه؛ فلذلك سمّي مفعولاً مطلقًا.

*** نصّ عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللّسان والقلم لابن هطيل[1]:**

«قَوْلُهُ: (فالأَوَّلُ). يَعْني المَفْعُولَ المُطْلَقَ، وهو كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الحَاجِبِ: كَاسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ».

قَوْلُهُ: (اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ) احْترَازٌ مِمّا لَيْسَ كَذلِكَ، نَحْوُ: (رَجُلٍ).

وقَوْلُهُ: (مَذْكُورٍ) احْترَازٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (أَعْجَبَنِي القِيَامُ)، فَإِنَّ (القِيَامَ) اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ، ولكنَّهُ لَيْسَ بِمَذْكُورٍ.

وقَوْلُهُ: (بِمَعْنَاهُ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (كَرِهْتُ قِيَامِي)، فَإِنَّ (قِيَامِي) اسْمٌ لِمَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ، ولِكنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ؛ لأَنَّ الكَرَاهِيَةَ غَيْرُ القِيَام.

قَوْلُهُ: (يُذْكَرُ للبَيَانِ عَنْ تَأْكِيْدِ الفِعْلِ، أَوْ عَدَدِ مَرّاتِه، أَوْ بَيَانِ نَوعِهِ، مِثْلُ: «ضَرَبْتُه ضَرْبًا»، و«ضَرْبَةً»، و«ضَرْبًا شَدِيدًا»).

الَّذي للتَّأْكِيْدِ مَا لا تَزِيْدُ دَلالَتُهُ عَلَى دَلالَةِ الفِعْلِ، والَّذي للعَدَدِ مَا يَدُلُّ عَلَى المَرّاتِ، والَّذي للنَّوْعِ مَا يَدُلُّ عَلَى نَوْعٍ مِن الفِعْلِ خَاصٍّ، وذلِكَ كُلُّهُ كَمَا مَثَّلَ.

ومِنْ أَحْكَام هذا البَابِ أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الفِعْلِ دُونَ لَفْظِهِ، وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (قَعَدْتُ جُلُوسًا)، ومِنْهُ نَحْوُ: (رَجِعَ القَهْقَرَى)، و(ضَرَبْتُهُ سَوْطًا).

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٢٧.

ومِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ فِعْلُهُ جَوَازًا، وَوُجُوبًا:

فَالأَوَّلُ في نَحْوِ قَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ: (خَيْرَ مَقْدَمٍ)، أَيْ: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ.

والثَّاني عَلَى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعِيٍّ، وهو في نَحْوِ قَوْلِكَ: (سُقْيًا)، و(رَعْيًا)، و(بُعْدًا)، و(سُحْقًا)، و(حَمْدًا)، و(شُكْرًا)، و(عَجَبًا)، فَإِنَّ العَرَبَ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهَا إِلاّ مَحْذُوفَةَ الأَفْعَالِ.

وقِيَاسِيٍّ، وهو في نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ إِلاّ سَيْرًا)، وفي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴿٤﴾﴾ [محمد]، وفي نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوتَ حِمَارٍ)، وفي نَحْوِ قَوْلِكَ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافًا)، وفي نَحْوِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا)، وفي نَحْوِ قَوْلِكَ: (لَبَّيْكَ)، و(سَعْدَيْكَ) ومَا أَشْبَهَ هذه الأَمْثِلَةَ، فَتَفَهَّمْ.

ومِنْها أَنَّهُ قَدْ لا يُوجَدُ للمَصْدَرِ فِعْلٌ في كَلامِهِمْ، كَما في مِثْلِ: (وَيْحٍ)، و(وَيْلٍ)، و(وَيْسٍ)، و(وَيْبٍ)».

*** تعليق:**

يتّضح لنا من خلال قراءة النّصين السّابقين ما يأتي:

١- يلاحظ أنذ متن المقدّمة المحسبة في نصّ ابن بابشاذ ممزوج مع الشّرح، ولا تستطيع الفصل بينهما، بينما هو في نصّ ابن هطيل واضح مفصول عن الشّرح.

٢- تميّز نصّ ابن بابشاذ بأمرين، الأوّل: أنّه أشار إلى العامل في المفعول المطلق، والثّاني: أنّه توسّع في ذكر علّة تسمية المفعول المطلق.

٣- تميّز نصّ ابن هطيل بأمرين، الأوّل: ذكره حدّ المفعول المطلق وتفسيره، والثّاني أنّه قدّم أحكامًا نحويّة لم تذكر في المقدّمة، ولا يستغنى عنها في فهم المفعول المطلق، وتخصّ هذه الأحكام حذف فعل المصدر، وأوجه هذا الحذف وغيرها من أحكام، وساعدت هذه الأحكام في إثراء المادّة النّحويّة في العمدة.

٤- يلاحظ ما في شرح ابن بابشاذ من قصور وإخلال بهذا الباب النّحويّ، فهو لم يشر إلى كثير من الأحكام الّتي يعتمد عليها في المفعول المطلق، كما أنّه توسّع في ذكر العلّة على حساب المادّة النّحويّة.

*** الموازنة الثّانية.**

*** الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب للإمام المؤيّد يحيى بن حمزة (ت٧٤٧هـ).**

أوّلاً- المنهج:

تكون الموازنة في الغالب بين شرحين بينهما تشابه في الأساس الّذي بني عليه الشّرح، وليس بين العمدة والحاصر هذا التّشابه، فالّذي صرّح به ابن هطيل أنّ كتابه شرح موجز، وأمّا الحاصر فهو شرح مطوّل، ولا أعني بهذا أنّه من الموسوعات، إلاّ أنّه أوسع كثيرًا من العمدة وشرح صاحب المقدّمة.

قسّم الإمام يحيى بن حمزة شرحه إلى جزئين، وبدأ الجزء الثّاني بالحروف النّاصبة للفعل، فالّذي يبدو أنّه أحسّ بطول الجزء الأوّل ففرغ منه قبل أن ينتهي فصل الحرف، وهذا يشير إلى أنّ هذا الكتاب لا إيجاز فيه كما في الشّرحين الآخرين، وممّا يذكر أنّ الجزء الأوّل في الشّرحين: العمدة وشرح ابن بابشاذ قد انتهى بانتهاء فصل الحرف، وبدأ الجزء الثّاني ببداية فصل الرّفع.

وممّا يبهر القارىء في هذا الشّرح منهج الإمام المؤيّد يحيى بن حمزة الّذي أشار إليه في خطبة الحاصر، وذلك في قوله: «وكان أحسن مصنّفاته فيها المقدّمة وشرحها؛ لأنّ كلامه في غيرهما طويل منثور يكاد يصعب ضبطه، ويعسر حفظه، خلا أنّ شرح المقدّمة طريدٌ عن العقود، بعيد عن التّرتيب اللاّئق بالتّقريب لأفهام المبتدئين، فرأيت بعد استخارة الله تعالى أن أملي عليها مذاكرة أصرف فيها العناية إلى التّقريب والتهذيب، وأعقد كلّ فصل منها عقدًا تجمع أوابد المعاني، وتضبط متفرّقات الفوائد؛ لأنّ المسائل إذا عقدت انضبطت، وإذا رتّبت انحصرت، ونزّلت العقود على وضع المقدّمة، وقصدت في ذلك وجه الله تعالى، ولم آل جهدًا في

التّقريب والتّسهيل، وأسلست القياد في هجران الألفاظ الوحشيّةالغريبة، وبعدت عن إيراد المسائل الدّقيقة، رغبةً في إفادة مبتدىء وتقريبًا لخاطر مسترشد، والله تعالى الموفّق»[1].

هذا هو منهج الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر كما ذكره، ويتبيّن لنا مما ذكر أنّ الحاصر كتاب تعليميّ، والصّحيح أنّه كذلك، ولكن ليس من جهة الإيجاز وإنّما من جهة الأسلوب والطّريقة الّتي سار عليها في ترتيب المعلومات وتنظيمها وحصرها وتقريبها.

وهذا الأسلوب يجعل القارىء يحسّ أنّ المؤلّف قام بحصر جميع الفوائد النّحويّة الواردة في المقدّمة، بل ويشعره أنّ هناك كثيرًا من الفوائد الّتي قصرت المقدّمة عن استيعابها قام الإمام بحصرها في هذا الشّرح، ولعلّ هذا الحصر للمقدّمة المحسبة هو المعنى الّذي أراده بتسمية كتابه باسم (الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب).

ويعتمد أسلوبه على الحصر كما ذكر فهو يقوم بنقل الكلام الّذي يريد شرحه كاملًا، ثمّ ينظر إليه، فيقسّم الكلام فيه إلى مواضع، وهذا التّقسيم يزيد الشّرح تنظيمًا وحصرًا، ثمّ يبدأ الحديث عن هذه المواضع، كلّ موضع على حدة، وقد يقتضي الموضع تقسيمًا آخر، فهو يقسّم كلّ موضع إلى فوائد، أو فصول، أو مراتب، أو حالات حسب الحاجة النّحويّة، وقد يقسّم الموضع إلى فروع، ويقسّم الفرع إلى أنواع وصور.

وإذا أردت أن أمثّل على هذا التّقسيم فكلّ الكتاب مثالٌ عليه، فهو استمرّ على هذه الطّريقة في تقسم النّصّ حتّى نهاية الكتاب، ومن تلك الأمثلة شرحه لفصل الجرّ، فالإمام قام بنقل النّصّ الّذي يتعلّق بفصل الجرّ من المقدّمة أولًا، ثمّ نظر إلى النّصّ وقسّمه أربعة مواضع، قال: گهذا الفصل مشتملٌ على أربعة مواضع، الأوّل: في حقيقة الجرّ وبيان علاماته، والثّاني: في بيان مواقعها، والثّالث: في أنواع

(١) الحاصر لوحة ١.

المجرورات، والرّابع: في حصر المبنيّات على الكسر»[1].

ثمّ تكلّم عن كلّ موضع على حدة، وعندما وصل إلى الموضع الثّالث، وهو في حصر المجرورات، قال: «واعلم أنّ معنى المجرورات ما اشتمل على علم الإضافة، وقبل الخوض في أنواعها وضبطها نقدّم مقدّمة تشتمل على فوائد أربع تفتقر إليها»[2]، فيتكلّم عن هذه الفوائد، ثمّ بعد ذلك يقسّم المجرورات إلى ثلاثة أقسام، ويقسّم القسم الأوّل إلى ثلاثة أنواع، ويقسّم القسم الثّاني إلى نوعين.

ومن هذا الأسلوب في الشّرح يتّضح لنا أنّ هذا الشّرح ليس مختصرًا، وليس فيه شيءٌ من الإيجاز، فهو قد حاول فيه حصر ما أمكنه من فوائد، ويلتقي الشارحان في بعض الملامح في معالجة النّصّ، وهي:

١- من تلك الملامح اهتمام الإمام بالحدود والضّوابط، فالحدّ عنده هو أحد المواضع الّتي يرى أنّه لا بدّ من حصرها، ويكون الحديث عن الحدّ الموضع الأوّل الّذي يتحدّث عنه، وفي أكثر كلامه على الحدود يعترض على ابن بابشاذ من غير تصريح، فهو لا يشرح، ولا يتطرّق إلى حدود ابن بابشاذ بل يذكر حدودًا غيرها.

ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب الجرّ: «أمّا الموضع الأوّل وهو في حقيقة الجرّ وذكر علاماته، أمّا حقيقيه فهي العلامة الإعرابيّة اللاّزمة للمضاف إليه لفظًا أوتقديرًا، فقولنا: (العلامة الإعرابيّة) عامٌّ فيه وفي غيره، وقولنا: (اللاّزمة للمضاف إليه) يخرج بها عن الرّفع والنّصب، فإنّهما لا يلزمان المضاف إليه، وقولنا: (لفظًا أوتقديرًا) ليعمّ الصّحيح والمعتلّ من الأسماء»[3].

أمّا حدّ ابن بابشاذ وهو: «الجرّ ما جلبه عامل الجرّ»[4] فلم يشر إليه هنا، وهذا اعتراض غير صريح على حدّ ابن بابشاذ.

---

(١) الحاصر لوحة ١٣٠.
(٢) الحاصر لوحة ١٣٠.
(٣) الحاصر لوحة ١٣٠.
(٤) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٢.

٢- ومن تلك الملامح استخدامه للتّقسيم العقلي، يقول في حصر أنواع الكلمة: «وأمّا حصرها فنقول: الكلمة إذا دلّت على معنى، فذلك المعنى لا يخلو إمّا أن تدلّ عليه في نفسها أو لافي نفسها، فإن كان في غيرها فهو الحرف، وإن كان في نفسها، فلا يخلو إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أو لا، فإن اقترنت فهو الفعل، وإن لم تقترن فهو الاسم، فحصل من هذا الحصر أنّ أنواع الكلمة لا تزيد عن هذه الأمور الثّلاثة، أعني الاسم والفعل والحرف»[1].

٣- ونجد عنده اهتمامًا كبيرًا بالعلّة، فالكلام في العلّة غالبًا ما يكون الموضع الثّاني في تقسيماته، وأورد في هذا الموضع ما ذكره في العلل الموجبة للبناء، قال: «وجملة الأسباب الموجبة لبناء ما بني من الاسم هي أمور ستّة: أوّلها تضمّنه للحرف كأين وأمس، فهذان الاسمان إنّما بنيا لتضمّنهما الحرف، وهي الهمزة في أين واللاّم في أمس.

وثانيها: وقوعه موقع الفعل كنزال، فإنّ هذا إنّما بني لنزوله منزلة قولنا: (انزل).

وثالثها: مشاكلته للواقع موقعه كحذام وقطام، فإنّ هذا إنّما كان مبنيًّا للمشاكلة بينه وبين (نزال) في وزنه.

ورابعها: مشابهته للحرف كالمضمرات، فإنّها مفتقرة إلى ما يفسّرها ويوضّحها كافتقار الحرف إلى ما يتعلّق به.

وخامسها: مناسبته لما أسبه الحرف كالمنادى المضموم، فإنّه إنّما بني لوقوعه موقع المضمر المشابه للحرف.

وسادسها: إضافته إلى غير المتمكّن كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ٣٥﴾ [المرسلات]، وقوله: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ١١﴾ [المعارج]، قال الشّاعر:

لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت حمـامـة فـي غصـون ذات أوقـال

---

(١) الحاصر لوحة ٤.

فهذه الأسباب السّتّة الموجبة لما بني من سائر الأسماء المبنيّة كما سنفصّله إن شاء الله تعالى»[1]، فيلاحظ في هذا النّصّ اهتمام الإمام بالعلّة النّحويّة وإجماله علل البناء، ثمّ تفصيله لهذه العلل في مواضعها.

٤- ومن تلك الملامح أيضًا زياداته على المقدّمة، فزاد فصلاً في الكلمة والكلام، وآخر في جمع التّكسير.

ثانيًا- موضع الموازنة.

*** نصّ المقدّمة المحسبة:**

قال ابن بابشاذ: «والخَامِسُ يُذْكَرُ للبَيانِ عَنْ مُصاحَبَةِ الشّيءِ ومُقارَنَته، مِثْل: (اسْتَوى الماءُ والخَشَبَةَ) و(خَلا زَيْدٌ ورَأْيَه)، وشَرْطُه أَنْ تُحْذَفَ (مَع) وتُقامَ الواوُ مَقَامَها، ويُنْقَلَ إِعْرابُ الاسْمِ مِنْ الجَرِّ إِلى النّصْبِ، ويَكُونُ العامِلُ فيه فِعْلاً لا مَعْنى فِعْلٍ»[2].

*** نصّ الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب[3].**

قال الإمام يحيى بن حمزة: «النّوع االخامس: المفعول معه، وفيه ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: في بيان حدّه وبيان العامل فيه.

أمّا حدّه فهو المنصوب بعد الواو بالفعل أو معناه على جهة المصاحبة لمعموله.

فقولنا: (هو المنصوب) عامٌّ في جميع المفاعيل.

وقولنا: (بعد الواو) احترازٌ عن الفاء وثمّ، فإنّهما لا مدخل لهما هاهنا.

وقولنا: (بعد الفعل أو معناه) احترازٌ عن مثل قولنا: (إيّاك والأسد) فإنّه منصوب بعد الواو وليس مفعولاً معه لما لم يكن ثمّ فعل ولا معناه.

---

(١) الحاصر لوحة ٤٢.

(٢) المقدّمة المحسبة لوحة ٢٠ وانظر شرح المقدّمة المحسبة (هامش) ٣٠٩.

(٣) الحاصر لوحة ١٢٣.

وقولنا: (على جهة مصاحبته لمعموله) احترازٌ عن مثل قولنا: (ضربت زيدًا وعمرًا) فإنّ قولنا: (وعمرًا) منصوب بعد الواو بالفعل، وليس مفعولاً معه لمّا لم يكن على جهة المصاحبة لمعمول الفعل، بل إنّما انتصب بالعطف على جهة المشاركة. فهذا هو حدّه.

وأمّا بيان العامل فيه، فذهب الأخفش الكبير إلى أنّه منصوب على الظّرفيّة؛ لأنّه عوضٌ عن مع، فنصب كنصبها، وذهب سيبويه ومحقّقو البصريّين إلى أنّه منصوب بالفعل الأوّل أو معناه بواسطة الواو، وهذا هو المختار؛ لأنّا على قطعٍ في انتصابه بعد الواو، وليس ثمّ عامل إلاّ الفعل الأوّل أو معناه، لكنّه لمّا لم يكن متعدّيًا قوي بالواو، فوجب نصبه لما ذكرنا.

الفائدة الثّانية: في تقسيمه، وله تقسيمان:

التّقسيم الأوّل: باعتبار إعرابه، وهو على ثلاثة أوجه:

الأوّل: يجب فيه النّصب، وهذا إنّما وجب فيه النّصب إذا كان العامل معنويًّا، ولم يتعذّر العطف كقولنا: (مالك وزيدًا).

الثّاني: يجب فيه العطف، وهذا إذا كان العامل معنويًّا ولم يتعذّر العطف كقولك: (ما لزيدٍ وعمروٍ)، وقد ذهب بعضهم إلى تجويز النّصب هاهنا؛ وليس بشيءٍ؛ إذ لا حاجة إلى تقدير فعلٍ من غير حاجةٍ.

الثّالث: يجوز فيه الأمران: النّصب والعطف، وهذا إذا كان الفعل لفظيًّا وجاز العطف كقولك: (جئت أنا وزيدٌ) و(زيدًا).

التّقسيم الثّاني: باعتبار عامله، إلى لفظيٍّ ومعنويٍّ، فاللّفظيّ كقولك: (ما كنت وأباك)، قال:

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين من الطّحال

والمعنويّ كقولك: (مالك وزيدًا)، قال:

فمـا لـك والتّلـدّد حـول نجـدٍ وقـد غصّـت تهـامـة بـالـرّجـال

وظاهر كلام الشّيخ أنّ العامل المعنويّ لا يعمل فيه؛ لأنّه قال: والعامل فيه فعلٌ لا معنى فعل، وهذا فاسدٌ؛ لما أسلفنا تقريره من جواز عمل العامل المعنويّ.

الفائدة الثّالثة: في شرط نصبه، وله شرطان، أحدهما: أن يكون بعد الواو كما ذكرنا، وثانيهما أن يحصل الفعل أو ما في معناه كما قدّمنا».

*** نصّ عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللّسان والقلم لابن هطيل[1]:**

قال ابن هطيل: «قَوْلُهُ: (والخَامِسُ). يَعْنِي المَفْعُولَ مَعَهُ، وهو المَذْكُورُ بَعْدَ الوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظًا أَو مَعْنىً.

قَوْلُهُ: (يُذْكَرُ للبَيانِ عَنْ مُصَاحَبَةِ الشّيءِ، ومُقارَنَتِه، مِثْلُ: «اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ»، و«خُلِّيَ زَيْدٌ ورَأْيَهُ»). إِنَّمَا كرَّرَ التَّمْثِيْلَ لِيُرِيَكَ أَنَّهُ يَكُونُ مَع الفَاعِلِ وغَيْرِهِ، أَوْ أَنَّهُ يَكُونُ فِيْمَا يَتَعَدَّدُ فاعِلُهُ، وفِيْمَا لَيْسَ كَذلِكَ، أَوْ لِزِيَادَةِ التَّبْيِيْنِ.

قَوْلُهُ: (وشَرْطُهُ أَنْ تُحْذَفَ «مَع» ويُقامَ الواوُ مَقَامَها، ويُنْقَلَ إِعْرابُ الاسْمِ مِن الجَرِّ إِلى النّصْبِ). وإِذا قُلْتَ: (اسْتَوى المَاءُ والخَشَبَةَ) فَقَدْ فَعَلْتَ جَمِيْعَ ذلِكَ.

قَوْلُهُ: (ويَكُونُ العَامِلُ فِيهِ فِعْلاً لا مَعْنى فِعْلٍ). صَوَابُهُ: أَوْ مَعْنى فِعْلٍ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: (مَا لَكَ وَزَيْدًا)، و(مَا شَأْنُكَ وعَمْرًا)، ولا نَاصِبَ إِلاّ مَا يُفْهَمُ مِنْ مَعْنى: مَا تَصْنَعُ، ومَا تُلابِسُ، ومِنْهُ:

إِذَا كانَت الهَيْجاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فحَسْبُـكَ والضَّحَـاكَ سَيْـفٌ مُهَنَّـدُ

وفِيْهِ أَيْضًا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ مَع المَفْعُولِ».

---

(١) عمدة ذوي الهمم ص٣٤٣.

* **تعليق**:

يتّضح من خلال قراءة النّصّين ما يأتي:

١- اتّساع المادّة النّحويّة في الحاصر، وإيجازها في العمدة، وهذا يشير إلى منهج كلٍّ من المؤلّفين، فصاحب الحاصر يقوم بحصر المواضع جميعها، ويتّسع في شرحه، فهو في هذا الموضع فصّل الكلام في الحدّ، وذكر الخلاف النّحويّ في العامل، وبيّن أحوال إعراب الاسم بعد الواو، أمّا ابن هطيل فاكتفي بالتّعليق على المتن كما هو، ولم يشر إلى المزيد من الفوائد الّتي يفترض معرفتها في المفعول معه.

٢- منهج كلٍّ منهما في التّعامل مع متن المقدّمة المحسبة، فصاحب الحاصر نقل المتن كلّه مع بقيّة المنصوبات، ثمّ قسّمها إلى أنواع، وبدأ يتحدّث عن كلّ نوعٍ إلى أن وصل إلى النّوع الخامس، وهو المفعول معه، ثمّ قسم الكلام فيه إلى ثلاث فوائد، ولم يتطرّق خلال الشّرح إلى المتن، أمّا ابن هطيل فقسّم متن المقدّمة المحسبة إلى أجزاء، وعلّق على كلّ جزء منها تعليقًا بسيطًا، وذلك كما يقتضي إيجازه في الشّرح.

٣- اهتمام كلٍّ منهما بالحدود، فصاحب الحاصر وضع حدًّا ثمّ عالجه معالجة دقيقة، أمّا ابن هطيل فاكتفي بذكر حدٍّ اختاره.

٤- تميّز صاحب الحاصر بالإشارة إلى الخلاف في العامل، وبذكر حالات إعراب الاسم بعد الواو، وبمعالجته حدّ المفعول معه، كما تميّز منهجه بالتّقسيم.

٥- تميّز ابن هطيل بالإشارة إلى الاسم الّذي يكون معه المفعول معه، فهو يكون مع الفاعل والمفعول، وقد يكون فيما يتعدّد فاعله.

وصف النّسخ المخطوطة المعتمدة في التّحقيق

اعتمدت في تحقيقي لكتاب عمدة ذوي الهمم على ثلاث نسخٍ خطّية، وقد رتّبتها على النّحو الآتي:

أولاً: النّسخة الأصل:

وهي نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء التّابعة لوزارة الأوقاف، وهذه من أقدم النّسخ الموجودة لكتاب العمدة، فتاريخ نسخها هو (٨١٤هـ)، وهي بهذا التّاريخ من أقرب النّسخ إلى حياة ابن هطيل.

توجد هذه النّسخة في مجلّدٍ يحمل الرّقم (١٧٩٤) ويحوي ثلاثةً من الكتب:

الأوّل: المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ، مبتور من أوّله مقدار ورقتين (١-١٧).

الثّاني: عمدة ذوي الهمم (١٨-٩٣).

الثّالث: معونة الطّالب على الكافية في نحو ابن الحاجب لابن هطيل اليمني (٩٥-١٦٩).

ومقاس هذا المجلّد (٢٠ × ١٥ سم)، وعدد الأسطر فيه (٢٤) سطرًا بمعدّل تسع كلمات في السّطر، وكتب فيها العناوين والفصول بخطٍّ أكبر من خطّ بقيّة الكتاب، كما كتبت نصوص المقدّمة المحسبة باللّون الأحمر.

وتقع هذه النّسخة في ستٍّ وسبعين لوحة من الحجم المتوسّط، وهي بخطٍّ نسخيٍّ واضحٍ مقروءٍ، وهي من نسخ عبدالله بن محمّد بن حبيب، نسخها لنفسه، فهو مالكها.

قسّم ابن هطيل كتاب العمدة جزأين، تضمّن الجزء الأوّل ثلاثة من الفصول، هي

فصل الاسم والفعل والحرف، وانتهى هذا الجزء في الورقة السّابعة والثّلاثين، وكتب في نهاية هذه الورقة: «كَمَلَ الجُزْءُ الأوّلِ مِن التَّعْلِيْقِ المُبَارَكِ، فالحَمْدُ للهِ حَمْدًا يَمْلأُ السّمَاواتِ والأَرْضِينَ، وصَلّى اللهُ عَلَى مُحَمّدٍ وآلِهِ وسَلَمَ.

وَافَقَ الفَرَاغُ مِنْ نَساخَتِهِ يَومَ الرّبُوعِ مِن العَشْرِ الوَسَطِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانِ سَنَةَ ٨١٣، وذلِكَ بِخَطٍّ مَالِكِها أَفْقَرِ عَبِيْدِ اللهِ وأَحْوَجِهِم إِلَيْهِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمّدٍ بنْ أَحْمَدَ بنِ حَبِيْبٍ، رَزَقَهُ اللهُ حِدَّةَ مَعَانِيهِ، وغَفَرَ لَهُ ولِوَالِدَيْهِ، إِنّهُ هو الغَفُورُ الرّحيمُ، ولا حَوْلَ ولا قوّةَ إلاّ بِاللهِ العَظِيْمِ» وبدأ الجزء الثّاني في الورقة الثّامنة والثّلاثين، وأوّله فصل الرّفع.

كتب في وجه الورقة الأولى من هذه النّسخة:

«عُمْدَةُ ذَوي الهِمَمِ على المُحْسِبَةِ

في عِلمَي اللّسانِ والقَلَمِ

تأليفُ

الفقيه الطّاهِر الفاضِل الكامِل

الأعْلَم العالِم المُحقّق المُتْقِن الجَمال

جَمال الدّين عليّ بن محمّد بن سليمان

ونُبِذَ جدُّه بـ(هُطَيْلٍ)

عَفَا اللهُ عَنْهُ

والحمدُ لله على كلّ حالٍ، والصّلاةُ على مُحَمّدٍ وآلِه خير آلٍ»

وكتب في وجه الورقة الأولى بخطٍّ غير خطّ النّاسخ بيتان من الشّعر، هما:

لِعَبْـدِكَ وَعْـدٌ قَـدْ تَقَـدّم ذِكْـرُه فَبَـاطِنُـه أجْـرٌ وظَـاهِـرُه شُكْـرُ
وقَـدْ جُمِعَـتْ فيـكَ المَحَـاسِـنُ كُلّهـا فَمَـا لَـكَ عـن تـأخِيْـرِ مَكْـرُمَـةٍ عُـذْرُ

ويبدأ في ظهر الورقة الأولى بشرح الكتاب، فيقدّم بخطبة بيّن فيها ابن هطيل منهجه في شرحه، قال: «بسم اللهِ الرّحمنِ الرَّحِيمِ وبِهِ نَسْتَعِينُ، وصَلّى اللهُ على مُحَمّدٍ وآلِه وسَلّمَ.

الحَمْدُ للهِ عَلى جَزِيلِ عَطائِهِ، ونَبيلِ مَواهِبِهِ وآلائِه، وصَلَواتُه على خَاتمِ أَنْبيائِهِ، ومُبَلِّغِ أَنْبائِهِ، مُحَمّدٍ، وعلى آلِه الطّيّبينَ. وبَعْدُ:

فهذه مُذَاكَرَةٌ وَجيزَةُ اللّفْظِ، بَسِيْطَةُ المَعْنى، لَفّقْتُها على مُقَدّمَةِ الشَّيْخِ الأُسْتَاذِ أَبِي الحَسَنِ طَاهِرِ بنِ أَحْمَدَ بنِ بَابَشَاذ عَلى رَكَّةٍ في حَالِي، وانْشِغالٍ منْ بَالِي؛ لِيَنْتَفعَ بِها الطّالِبُ، ويَتَوَصّلُ بِفَهْمِها إلى غَيْرِها الرّاغِبُ، وسَمَّيْتُها بـ(عُمْدَةِ ذَوِي الهِمَمِ عَلى المُحْسِبَةِ في عِلْمَي اللِّسَانِ والقَلَمِ)، واللهُ وَلِيُّ تَوْفِيقِي في تَلْفِيقِي، عَلَيْه تَوَكّلْتُ، وإِلَيْهِ أُنِيبُ».

وتكثر في الورقة الأولى الحواشي، وهي بخطٍّ مختلف عن خطّ النّاسخ، ثمّ تقلّ بعد ذلك، فلا تشاهد إلاّ نادرًا، وتتضمّن هذه الحواشي تعليقات على شرح ابن هطيل، وزيادة في الفائدة بذكر معلومات نحويّة لم يذكرها ابن هطيل.

وينتهي الكتاب بوجه الورقة السّادسة والسّبعين، بقوله: «قَوْلُهُ: (فَهذا القَدْرُ كَافٍ في مَعْرِفَةِ الخَطِّ مِنْ هذه المُقَدّمةِ المُخْتَصَرَةِ، لِمَنْ أَرادَ الاقْتِصارَ، ومَعْرِفَةَ ما لا يَسَعُ جَهْلُه، واللهُ يَهْدي مَنْ يَشاءُ إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ).

هذا آخِرُ الكتاب، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ، والصّلاةُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وآلِهِ الأَكْرَمِيْنَ، ولا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلاّ بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيْم.

وافَقَ الفَرَاغُ مِنْ زَبْرِ هذا التَّعْلِيْقِ المُبَارَكِ يَوْمَ الأَرْبِعاءِ مِنْ شَهْرِ جَمادى الأَوّل سَنَةَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وثَمَانِمَائةَ وباللهِ التَّوْفِيْقُ.

وذلِكَ بِصَنْعَاءَ حَرَسَهَا اللهُ بِإِيْمَانٍ بِخَطِّ مَالِكِها أَفْقَرِ عَبِيْدِ اللهِ وأَحْوَجِهم إِلَيْهِ عَبْدُاللهِ بنُ مُحَمّدٍ بنُ أَحْمَدَ بنُ حَبِيْبٍ، رَزَقَهُ اللهُ حِفْظَ مَعَانِيْه، وخَتَمَ لَهُ ولِوَالِدَيْه ولِجَمِيْعِ المُسْلِمِيْنَ، ولِمَنْ دَعَا لَهُ بِالرَّحْمَةِ بِالجَنَّةِ إِنَّهُ هو الغَفُورُ الرَّحِيْمُ.

يا كَرِيْمُ، يا لَطِيْفُ، يا حَيُّ، يا قَيُّومُ

بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيْثُ»

ثانيًا: النّسخة (ق):

وهي نسخة محفوظة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء التّابعة لوزارة الأوقاف، وهي في مجلّدٍ يحمل الرذقم (١٧٩٦)، وهي نسخة أنيقة، كتبت بخطٍّ نسخيٍّ جميلٍ، وقد مزج فيها اللّونين الأحمر والأسود، الدّقيق والكبير، وتقع هذه النّسخة في بداية المجلّد الّذي يحمل الرّقم المذكور، ويليه بردة البوصيريّ.

وليس في هذه النّسخة تاريخ نسخ إلّا أنّه قدّر أنّه نسخت بحدود القرن التّاسع، وهي في خمس وستّين لوحة، ومقاسها (x21٢٩سم)، ويتراوح عدد أسطرها بين عشرين إلى أربعة وعشرين سطرًا في الصّفحة.

وهذه النّسخة قد تعدّ نموذجًا لبراعة النّسّاخ في الخطّ، ففيها كثيرٌ من التّشكيلات والتّنوّع في شكل الخطّ، وهو خطٌّ نسخيّ واضح، وحالة هذه النّسخة حسنة جدًّا.

وفي وجه الورقة الأولى: «كتاب

عمدة ذوي الهمم على المحسبة

في علمي اللّسان والقلم

تأليف

الفقيه الأفضل الصّدر العلّامة

ترجمان الأدب ولسان العرب

أعلم علماء العربيّة وشيخ شيوخ العلوم الأدبيّة

زمخشريّ زمانه سكّاكيّ أوانه

جمال الدّنيا الجامع للمحاسن من يمين وشمال

عليّ بن محمّد بن سليمان

عرف جدّه بهطيل

رحمه الله في غربته وآنسه في وحدته وأسكنه بحبوح جنّته

آمين

والحمد لله أكمل الحمد على كلّ حال والصّلاة على نبيّه وآله خير آل»

وامتلأ وجه الورقة الأولى بالنّقول، ففيها ثلاثة نقول من كتاب (كشف المشكل) أحدها في المقصور والممدود، والثاني في أسماء المكان، والثالث في المصادر.

وممّا وجد على وجه الورقة الأولى سبعة أبيات تبدأ بقوله:

إذا أنت عبت النّاس عابوا وأكثروا عليكَ وأبْدَوا فيك ما كنت تستر

ومنها أيضًا نقلٌ من كتاب شمس العلوم، فنقل عنه الأحرف الحميريّة، وكتب تحتها ما يقابلها من الأحرف العربيّة.

وبدأ في ظهر الورقة الأولى في الكتاب بالخطبة نفسها الّتي ذكرت في النّسخة السّابقة، وتكثر في اللأوراق الأولى الحواشي ثمّ تختفي بعد الورقة الخامسة.

وانتهى الجزء الأوّل بالورقة الخامسة والسّتين بقوله: «تمّ الجزء الأوّل بمنّ الله وتوفيقه، وصلّى الله على محمّدٍ وآله وسلّم».

وفي آخر الورقة الأخيرة: «فهذا القدر كافٍ في معرفة الخطّ من هذه المقدّمة المختصرة لمن أراد الاقتصار ومعرفة ما لا يسع جهله وبالله التّوفيق».

ثالثًا: النّسخة (ل):

وهذه هي نسخة برلين، وهي تحمل الرّقم (٩٥/ ٨٣)، وتقع في سبع وسبعين لوحة، ويتراوح عدد الأسطر فيها من (١٩) إلى) (٢١) سطرًا، كما يتراوح عدد

كلمات السّطر الواحد من (١٠) إلى (١٢) كلمة.

بدأ في وجه الورقة الأولى بصفحة العنوان، وهو: «كتاب

عمدة ذوي الهمم على المحسبة

في علمي اللّسان والقلم

تأليف

سيّدنا المقام العلاّمة الحبر الصّمصامة

فم المجد المشرق ومنطق الزّمان المفلق

عمدة المتأدّبين وجوهرة النّحويّين المحقّقين درّة الزّاهدين للجمال

جمال الدّنيا والدّين

عليّ بن محمّد بن سليمان بن أحمد

الملقّب جدّه بهطيل

خلّد الله حلاله ولقّاه آماله وغفر له ولوالديه

ولنا ولوالدينا ولجميع المسلمين إنّه هو الغفور الرّحيم

وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم

والحمد لله على كلّ حال والصّلاة على محمّد وآله خير آل»

ووجد على صفحة العنوان مجموعة من الأبيات ثمّ بدأ بالكتاب في ظهر الورقة الأولى، وتضمّنت الصّفحات الأولى بعض الحواشي، ولكنّها لا تستمرّ فتختفي في الورقة السّادسة وما بعدها إلا القليل.

ولا يوجد في هذه النسخة جزآن، وإنّما هو جزءٌ واحد، فالنّاسخ واصل كتابته دون أن يقف بعد فصل الحرف، فلم يبدأ بجزء ثان في فصل الرّفع كما بدأ في

النّسختين السّابقتين.

ويجدر بالإشارة هنا أنّ هذه النّسخة تنقص عددًا من اللّوحات، ويبدو لي أنّ عددها يزيد عن ستّ لوحات.

عمدة ذوي الهمم على الخمسة في علمي اللسان والقلم

تأليف الفقيه الطاهر الفاضل الكامل الأعلم العامل المحقق المتقن الجمال جمال الدين علي بن محمد بن سليمان ... عفا الله عنه

والحمد لله على كل حال والصلوة على النبي وآله خير آل

لوحة العنوان في نسخة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على جزيل عطائه ونيل مواهبه وآلائه وصلواته على خاتم
أنبيائه ومبلغ أنبائه محمد وعلى آله الطيبين وبعد فهذه مذاكرة
وجيزة اللفظ بسيطة المعنى لفقتها على مقدمة الشيخ الإمام الأستاذ
أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ على ركة في حالي واشتغال
من بالي لينتفع بها الطالب ويتوصل بها إلى غرضها الراغب
وسميتها عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم
والله ولي توفيقي في تلفيقي عليه توكلت وإليه أنيب
قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي
النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عز وجل
والكلام الفصيح النحو في اللغة هو القصد تقول نحوتك نحوا
أي قصدتك قصدا ويكون بمعنى مثل ونحو وغير ذلك وفي
الاصطلاح كما ذكره العالم واضح والاستنباط هو الاستخراج
والقياس حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه والاستقراء هو
التتبع وعنى به تتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان
العرب وهو شعرهم ونقل أن هذا الحد ناقص والله أعلم
[illegible] والغرض به معرفة صواب الكلام من خطائه
وفهم معاني كتاب الله على وفوائده مثال الأول أن القائل
إذا قال إن زيدا قائم فهذا صواب ولو قال إن زيد قائما
أو قال إن زيد قائم أو غير ذلك لكان كله
خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال الثاني قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم
إلى الكعبين فمن قرأ أرجلكم بالنصب عطفه على الوجوه

ظهر الورقة الأولى في نسخة الأصل

مُفْرَدًا قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنَّمَا خَصُّوا ذَلِكَ بِالْوَاوِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْفَصْلَ
بِهِ الإِبَانَةُ عَنْ تَحْتِهِ مُسْتَعْمَلٌ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ قَوْلُهُ فَإِذَا
كَانَ مُضَافًا أَوْ مُثَنًّى كُتِبَتْ بِالأَلِفِ عَلَى الْقِيَاسِ وَذَلِكَ لِبُعْدِ
الْأَلِفِ عَنْ مَحَلِّ التَّغْيِيرِ وَعُرُوِّ اللَّامِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ وَمِثَالُ
الْمُضَافِ صَلَاتُهُ وَصَلَاتُكَ وَمِثَالُ الْمُثَنَّى صَلَاتَانِ قَوْلُهُ وَمِنَ
الْبَدَلِ قَوْلُهُمْ يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ تُبْدَلُ الْهَمْزَةُ يَاءً وَتُكْتَبُ مُتَّصِلَةً
بِمَا قَبْلَهَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ بَنَى [illegible]
أَيْ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ بَنَى يَوْمًا وَحِينًا لِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ
وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا عِنْدَ الْبِنَاءِ يَصِيرَانِ كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُ وَأَمَّا
مَنْ أَعْرَبَ كَتَبَهَا بِالْهَمْزَةِ مُنْفَصِلَةً وَذَلِكَ عَلَى الأَصْلِ وَمِنْهُمْ
مَنْ يَصِلُهَا أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَمْدُودَ يَرْجِعُ إِلَى
الْمَهْمُوزِ وَأَكْثَرُ الْمَقْصُورِ وَالْمَهْمُوزُ يَرْجِعَانِ إِلَى بَابِ
الْبَدَلِ قَوْلُهُ فَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي مَعْرِفَةِ الْخَطِّ مِنْ هَذِهِ
الْمُقَدِّمَةِ الْمُخْتَصَرَةِ لِمَنْ أَرَادَ الِاقْتِصَادَ وَمَعْرِفَةَ مَا لَا يَسَعُ
جَهْلُهُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَاللَّهُ يَهْدِي
مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ هَذَا آخِرُ
الْكِتَابِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الأَكْرَمِينَ
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

وافق الفراغ من [illegible] التعليق يوم الأربعاء من شهر جمادى الأول
وذلك [illegible] [illegible] بالله
لخطأ الكتابة فعفى عنه الله وأحوجهم إليه عبد الله محمد [illegible]

[illegible]

يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث

الورقة الأخيرة في نسخة الأصل



لوحة العنوان في نسخة (ق)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الحمد لله على جزيل عطاياه وتبيل مواهبه وآلائه وصلى الله على خاتم انبيائه
ومبلغ انبائه محمد وعلى آله الطيبين وبعد فهذه مذاكرة وجيزة للمطالبة
المعنى لفقهما على مقدمة الشيخ الاستاذ أبي الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ
النحوي على ركة في حالي واشتغال من بالي لينتفع بها الطالب ويتوصل بها الراغب
وسميتها بغنية ذوي الهمم على المقدمة في علمي اللسان والقلم والله ولي توفيقي
في تلفيقي عليه توكلت وإليه أنيب قال الشيخ
ابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ النحوي علم مستنبط
بالقياس والاستقراء من كتاب الله والكلام الفصيح العربي في اللغة هو
ومن هذا المعنى سمي هذا العلم نحوا والله اعلم
القصد تقول نحوت نحوه اي قصدت قصده او يكون بمعنى مثل وعند غير ذلك
في الاصطلاح كما ذكر فالعلم واضح والاستنباط هو الاستخراج والقياس
حمل الشيء على الشيء لعلة بينهما والاستقراء هو التتبع وغاية تتبع المقرون من الكتاب
والسنة وديوان العرب وهو شعرهم ويقال ان هذا الحد ناقص والله اعلم
قوله والغرض به معرفة صواب الكلام من خطائه وفهم معاني كتاب الله تعالى وسنة
مثال الاول ان القائل اذا قال ان زيدا قائما او ان زيد قائم او ان
زيد قائم او غير ذلك كان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال
الثاني قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق وامسحوا برءوسكم وارجلكم الى الكعبين من قرأ وارجلكم بالنصب فقد عطفه
على الوجوه والايدي يجب الغسل ومن قرأ وارجلكم بالجر فقد عطفه على الرءوس
يجب المسح وذلك لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه قوله والطريق المؤدي به
الى تحصيل ذلك معرفة احكام اصوله وتقديم الاهم فالاهم من فصوله
احكام الاصول نحو حفظها واتقانها كما تقول الفاعل مرفوع

نسخة (ق) ظهر الورقة الأولى

يعني الاصل عندهم في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والله اعلم

قوله **فصل واما البدل** فمثل ابدال التنوين في حال النصب الفا

من نحو رأيت زيدا وذكرا فرقا بينه وبين النون الاصلية في مثل حسن وقطن هذا الكلام

و… ان يقال لانه يوقف عليه بالالف في …

تا التانيث هاء في الوقف في الاسماء نحو قائمه وقاعده فرقا بينها وبين التاء المتصلة

بالافعال نحو قامت وقعدت هذا كما ذكره في المتن الى ان يقال لانه يوقف عليها

في الغالب احترز به عن نحو … بالجر تبعا …

قوله ولم تات التاء في الحروف الا في ثلثة

قالوا لات وثم وثمت … ربت فكتبت بالتاء تشبيها بالافعال لانها

تكون عاملة كما ان الافعال عاملة … ان يقال لانها كذلك في الوقف على ان …

قوله **ومن البدل** على ما … طريق الشذوذ الصلوة والزكوة والحيوة

كتبت بالواو … **قال** في شرحه … ذلك بالواو ومن قبل ان

القصد … فانه الابانة عن تفخيم مستعمل في هذه الاسما **قوله فاذا كان مضافا**

او مشاكلا بالالف على القياس وذلك لبعد الالف عن محل التغيير وهو يريد الاضافة

الى المضمر نحو صلاته وصلاتك **قوله ومن البدل** قولهم يومئذ وحينئذ

تبدل الهمزة ياء وتكتب متصلة بما قبلها على مذهب من بناه اي على من

من بنا يوما وحينا لاضافته الى غير المتمكن وذلك لانهما عند البناء تصيران كالاسم الواحد

قوله واما من اعرب كتبهما بالهمزة منفصلة وذلك على الاصل

واعلم ان المدود يرجع الى المهموز

واكثر المقصور والمهموز يرجعان الى البدل

فهذا القدر كاف في معرفة الخط من المقدمة المختصرة لمن اراد الاقتصار

ومن فهمه … والله …

… التوفيق

الورقة الأخيرة في نسخة (ق)

كتاب هدية ذوي الهمم
على المختصر في علمي
اللسان والقلم

والحمد لله على كل حال
والصلاة على محمد والآل

لوحة العنوان في النسخة (ل)

والأيدي فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه
على الرؤوس فيجب المسح وذلك لأن حكم المعطوف حكم
المعطوف عليه [illegible] والطريق إلى تحصيله تكون بإحكام
أصوله وتقديم الأهم فالأهم من فصوله إحكام الأصول
هو حفظها وإتقانها كما تقول الفاعل مرفوع أبدا والمفعول
منصوب أبدا والمضاف إليه مجرور أبدا وما أشبه ذلك
وتقديم الأهم فالأهم هو الاشتغال مثلا بمعرفة الفعل حتى يعرف
الاسم ولا بمعرفة الحرف حتى يعرف الفعل وكذلك الباقي [illegible]
[illegible] والأهم منها معرفة عشرة أشياء وهي الاسم والفعل
والحرف والرفع والنصب والجر والجزم والعامل والتابع
والخط وذلك لأن النظر إما أن يتعلق بصورة الخط أو اللفظ
إن تعلق بصورة الخط فهو العاشر وإن تعلق بصورة اللفظ
فإما أن يكون بالتابع أو غيره إن كان بالتابع فهو التاسع وإن كان
بغيره فإما أن يكون بالمؤثر أو الأثر أو كيفية التأثير إن كان
بالمؤثر فهو الاسم والفعل والحرف وإن كان بالأثر فهو
الرفع والنصب والجر والجزم وإن كان بكيفية التأثير فهو
الثامن والأصل من هذه العشرة هو الثلاثة الأول وما عداها
فهو بمنزلة الأعراض من الأجسام فصل
في معنى الكلمة والكلام قال ابن الحاجب الكلمة لفظ وضع لمعنى
مفرد فقوله لفظ يعم [illegible] وقوله وضع لمعنى احتراز من المهمل كديز
مقلوب زيد وقوله مفرد احتراز من المركب نحو قام زيد
وشبهه ولا تزيد أنواع الكلمة على ثلاثة اسم كزيد وفعل كقام
وحرف كمن ثم قال في حد الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد
ما تضمن كلمتين يعم [illegible] بالإسناد احتراز من
[illegible] زيد وشبهه قال في شرحه ونعني بالإسناد نسبة

وجه الورقة الثانية من نسخة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم رب أعن يا كريم وصلى الله على [illegible]

الحمد لله على جزيل عطائه وتوالي مواهبه وآلائه وصلواته على خاتم رسالاته

وسابع أنبيائه محمد وعلى آله الطيبين وبعد فهذه نبذ [illegible]

الألفاظ البسيطة المعنى لقفتها على فقه الشيخ الإسناد أبي الحسن طاهر

بن أحمد بن بابشاذ على ركبه في حال اشتغالي بين يديه بالسماع بها

الطالب وسوط بعضها إلى غيرها الراغب وسميتها بالمحسبة ذوي الهمم على المحسبة

في علمي اللسان والقلم والله ولي نفعنا بما ينبغي عليه توكلت وإليه أنيب

قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي

النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عز وجل والكلام

الفصيح والنحو في اللغة هو القصد يقول نحوت نحوًا أي قصدت قصدًا ويكون

بمعنى مثل وغير ذلك وفي الاصطلاح كما ذكرنا العلم والأصح والاستنباط

هو الاستخراج والقياس حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه والاستقراء

التتبع وعني به تتبع النصوص من الكتاب والسنة ودواوين العرب وهو

شعرهم ونقول إن هذا الحد ناقص والله أعلم [illegible] والحرص به معرفة

صواب الكلام من خطابه وفهم معاني كلام الله تعالى وفوائده مثال الأول أن

القائل إذا قال إن ربك قائم فهذا صوابه ولو قال إن ربك قائمًا أو إن ربك قائم أو

إن ربك قائم لكان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال الثاني قوله

تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى

المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين من قرأ وأرجلكم

بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدي ومن قرأ وأرجلكم

الورقة الأولى من النسخة (ل)



(النص المحقق)

شرح المقدمة المحسبة في النحو الموسوم ب:

عمدة ذوي الهمم

على المحسبة في علمي اللسان والقلم

لابن هطيل اليمني

جمال الدين علي بن محمد بن سليمان بن أحمد

المتوفى سنة ٨١٢ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

[١ظ]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبِهِ نَسْتَعِينُ[١]

وصَلّى اللهُ على مُحَمّدٍ[٢] وآلِه وسَلّمَ

الحَمْدُ للهِ عَلى جَزِيلِ عَطائِهِ، ونَبيلِ مَواهِبِهِ وآلائِه، وصَلَواتُه على خَاتمِ أَنْبِيائِه، ومُبَلِّغِ أَنْبائِهِ، مُحَمّدٍ، وعلى آلِه الطَّيِّبِينَ.

وبَعْدُ:

فهذه مُذاكَرَةٌ وَجيزَةُ اللّفْظِ، بَسِيْطَةُ المَعْنى، لَفَّقْتُها على مُقَدّمَةِ الشَّيْخِ الأُسْتَاذِ أَبِي الحَسَنِ طَاهِرِ بنِ أَحْمَدَ بنِ بَابَشَاذ عَلى رَكَّةٍ في حَالِي، وانْشِغالٍ[٣] منْ بَالِي؛ لِيَنْتَفِعَ بِها الطَّالِبُ، ويَتَوَصّلَ بِفَهْمِها إلى غَيْرِها الرّاغِبُ، وسَمَّيْتُها بِـ(**عُمْدَةِ ذَوِي الهِمَمِ عَلى المُحْسَبَةِ في عِلْمَي اللِّسانِ والقَلَمِ**)، واللهُ وَلِيُّ تَوْفِيقِي في تَلْفِيقِي، عَلَيْه تَوَكّلْتُ، وإِلَيْهِ أُنِيبُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الحَسَنِ طَاهِرُ بنُ أَحْمَدَ بنُ بَابَشاذ النَّحْوِيُّ: (**النَّحْوُ عِلْمٌ مُسْتَنْبَطٌ بالقِياسِ والاسْتِقْراءِ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، والكَلامِ الفَصِيْحِ**)[٤].

---

(١) قوله: (وبه نستعين) ليس في ق، وفي ل: (ربّ أعن يا كريم).

(٢) في ق ول: (على سيّدنا محمّد).

(٣) في ل: (واشتغال).

(٤) عرّفه ابن بابشاذ في المفيد بقوله: «أمّا النّحو فهو أن ينحو المتكلّم كلام العرب حتّى يتكلّم بما تكلّمت به» المفيد٣٢، وفي حدِّ النَّحو أَقْوالٌ كثيرَةٌ ذكر منها الإمام يحيى في الحاصر حَدّين، هما: الأوّلُ: النَّحْوُ هو العلم بِدلائلِ الألفاظِ الإِعْرابِيّةِ وعَوارِضِها التَّصْرِيفيّة، والثّاني قَوْلُه: النَّحو عِلْمٌ بِما يَعْرِضُ للكَلِمِ الوَضْعِيَّةِ من تصريف وإعراب. انظر الحاصر لوحة ٣، =

النَّحْوُ في اللّغَةِ هو القَصْدُ[1]، تَقُولُ: (نَحَوْتُكَ نَحْوًا)، أَيْ: قَصَدْتُكَ قَصْدًا.

ويَكُونُ بِمَعْنى (مِثْل)، و(عِنْدَ)، وغَيْرِ ذلك[2].

وفي الاصْطِلاحِ كَما ذَكَرَ.

= وعرّفه ابن جنّي في الخصائص بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك» الخصائص ١/ ٣٤، ومن الحدودِ حدّ ابن عصفور في المقرّبِ: «النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه الّتي تأتلف منها» المقرّب ٤٥، وعرّفه ابن الأثير بقوله: «وهو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتًا وحكمًا واصطلاح ألفاظهم حدًّا ورسمًا» البديع في علم العربيّة ٧، وحدّه القوّاس الموصلي بقوله: «القصد إلى صواب الكلام العربي» شرح ألفيّة ابن معط١/ ١٨٦ وقيل: علمٌ يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلم مفردة ومركّبة. انظر شرح ألفيّة ابن معط ١/ ١٨٦ وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦٥ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٢٣ وفيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ٢٣٠-٢٤٢.

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل : (القسط).

(٢) قال ابن الأثير: «النّحو القصد، نقل عَلَمًا لهذا العلم المشار إليه» البديع في علم العربيّة ١/ ٧، وذكر الإمام يحيى في الحاصر ثلاثةَ مَعانٍ للنَّحْوِ هي الطّرف، والقَصْدُ، والمثلُ. انظر الحاصرلوحة ٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦٥ ومِنْ مَعانِي النَّحْوِ أَيْضًا: المقدار، وذلكَ في مثل قولكَ: (جاءوا نَحْوَ مئة رَجُلٍ)، وهو بِمَعْنى الشَّطر، وذلك في قولك: (نَحْو المسجد الحرام)، وهو أيضًا بِمَعْنى النَّوْعِ والقسمْ في قولك: (خمسة أنحاء)، انظر التّعليقة على المقرّب٥٤، وقد ذكر الدّاوودي في نظمٍ له أَنّ للنّحو سبعة معانٍ، قال:

للنّحو سبع معانٍ قد أَتَتْ لُغَةً ... جمعتها ضمن بيتٍ مفردٍ كَمُلا
قَصْدٌ ومثلُ ومِقْدَارٌ وناحِيَةٌ ... نوعٌ وبعضٌ وحَرْفٌ فاحفظ المَثَلا

كذا جاء البيتان في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٠، وذكر بعضهم في نظمٍ أنّ له عشرة معانٍ، فقال:

النّحو في لُغَةٍ قَصْدٌ، كذا مِثْلٌ ... وجَانِبٌ، وقَرِيْبٌ، بَعْضٌ، مِقْدَارُ
نَوعٌ، ومِثْلٌ، بَيَانٌ، بَعْدَ ذا عقبٌ ... عشرُ مَعانٍ لها في الكلّ أسرارُ

كذا جاء البيتان في فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ٢٢٩.

فالعِلْمُ وَاضِحٌ[1].

والاسْتِنْبَاطُ هو الاسْتِخْرَاجُ[2].

والقِيَاسُ حَمْلُ الشَّيءِ عَلى الشَّيءِ لِضَرْبٍ مِن الشَّبَهِ[3].

والاسْتِقْرَاءُ هو التَّتَبُّعُ[4]، وعَنَى بِه تَتَبُّعَ النُّصُوصِ مِن الكِتَابِ، والسُّنَّةِ، ودِيوانِ

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٨٩: «ولا إِشْكَالَ في كَوْنِ النَّحْوِ عِلْمًا من العُلُومِ الجَلِيْلَةِ؛ إذ كَانَ العِلْمُ ضِدَّ الجَهْلِ؛ فلذلك سُمّيَ عِلْمًا»، وقد ذكر الفخرُ الرّازِيّ عِدّةَ حُدُودٍ للعِلْمِ نَقلاً عن العُلماء، فمنها قَوْلُ أبي إسحاق الإسفرايني: العلم تبيين المعلوم، ومنها قول أبي الحسن الأشعري: العلم ما يعلم به، ومنها قولُ القاضي أبي بكر: العلم معرفة المعلوم على ما هو عليه. انظر هذه الحدود وغيرها في التفسير الكبير ٢/ ١٨٤-١٨٥ والبرهان في أصول الفقه ١/ ٩٧.

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٨٩: «ولا إشكالَ في كونِه مستنبطًا؛ لأنّ الاسْتنباط الاستخراج»، وقال الفخر الرّازِيّ في التفسير الكبير ١٠/ ١٥٩: «الاستنباط في اللغة الاستخراج، يقال: استنبط الفقيه إذا استخرج الفقه الباطن باجتهاده وفهمه، وأصله من النبط وهو الماء الذي يخرج من البئر أول ما تحفر، والنبط إنما سموا نبطاً لاستنباطهم الماء من الأرض» وانظر تفسير البحر المحيط ٣/ ٣١٥ واللسان (نبط)، وقال ابنُ حزمٍ: «وأما الاستنباط فإن أهل القياس ربما سموا قياسهم استنباطاً وهو مأخوذ من أنبطت الماء وهو إخراجه من الأرض والتراب والأحجار وهو غيرها فالاستنباط هو استخراج الحكم من لفظ هو خلاف لذلك الحكم وهذا باطل» الإحكام لابن حزم ٦/ ١٩٧.

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ٩٠: «والقياس بحمل شيءٍ على شيءٍ لضربٍ من الشّبه»، وقد ذكر الآمدي عدّة حدودٍ للقياس، فمنها قول بعضهم: القياس هو الدليل الموصل إلى الحق، ومنها قَوْلُ أبي هاشم: إنه عبارة عن حمل الشيء على غيره وإجراء حكمه عليه، ومنها قول القاضي عبد الجبار: إنه حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه بضرب من الشبه. انظر الإحكام للآمدي ٣/ ٢٠٣- ٢٠٤ والمحصول ٥/ ٩ واللمع في أصول الفقه ١/ ٩٦.

(٤) قال الجرجاني في التّعريفات ٣٧: «الاستقراء هو الحكم على كلي بوجوده في أكثر جزئياته وإنما قال في أكثر جزئياته لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً مقسماً»، وقيل: «تتبّعُ الجزئيّات لإثباتِ أمرٍ كلّيّ» انظر فيض نشر الانشراح من روض طيّ =

العَرَبِ، وهو شِعْرُهُم.

ويُقَالُ: إِنَّ هذا الحَدَّ نَاقِصٌ[1]. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (والغَرَضُ بِهِ مَعْرِفَةُ صَوَابِ الكَلامِ مِنْ خَطَائِهِ، وفَهْمُ مَعَانِي كِتَابِ اللهِ تَعَالى، وفَوائِدِه)[2].

مِثَالُ الأَوّلِ أَنَّ القَائِلَ إذا قَالَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) فَهذا صَوَابُهُ، ولَوْ قَالَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا)، أو (إِنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ)، أو (إِنَّ زَيْدٍ قَائِمٍ)، أو غَيْرَ ذلكَ، لَكَانَ كُلُّه خَطَأً؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ كَلامِ العَرَبِ.

ومِثَالُ الثّانِي قَوْلُهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة].

مَنْ قَرَأَ: «وأَرْجُلَكُم» بالنَّصْبِ فَقَد عَطَفَه عَلى الوُجُوهِ [٢و] والأَيْدِي، فَيَجِبُ الغُسْلُ.

= الاقتراح ١٠٨٧.

(١) ذكر في حاشية الأصل أنّ وجه النّقص يتمثّل في أنّ هذا الحدّ يصدق على علم المعاني والبيان، وعلما المعاني والبيان يرجعان في الحقيقة إلى علم البلاغةِ والفصاحة، إلاّ أنّهما يَتّفقان مع علم النّحو في أنّهما ينظران إلى اللّغةِ في تراكيبها ومفرداتها، وقد ذكر الإمام يحيى في الطّراز حدًّا لعلمي البيان والمعاني وقد فصلهما عن علم النّحو، فقال: «هو العلم بجواهر الكلم المفردة والمركّبة ودلائل الألفاظ المركّبة لا من جهة وضعها وإعرابها» الطّراز ٩.

(٢) ذكر ابن بابشاذ في شرحه ٩٠ أنّ الغرض ينقسم إلى قسمين: «أحدهما معرفة الخطأ حتّى يجتنب والآخر معرفة المعاني حتّى تعتقد»، وجعل الإمام يحيى الغرض أمرين: أعلى وأدنى، فالغرض الأعلى هو الاطّلاعُ على معرفة كلام الله تعالى، والأدنى إصلاح منطق القول. انظر الحاصر لوحة ٣، وقد أضاف ابن بابشاذ فائدةً ثالثةً في المفيد، فقال: «ومنها القوّةُ والتّصرّفُ في المخاطبات والمحاورات والمراسلات، والاقتدارُ على البلاغة والفصاحة المُلْحِقَةِ بِالمَاضِيْنَ من الخلفاءِ الرّاشِدِيْن والأئمّة القانِتِيْنَ صلواتُ اللهِ عليهم أجمعين» المفيد ٣٨.

ومَنْ قَرَأَ: «وأَرْجُلِكُم» بالجَرِّ، فَقَد عَطَفَه عَلى الرُّؤُوسِ، فَيَجِبُ المَسْحُ؛ وذلِكَ لأَنَّ حُكْمَ المَعْطُوفِ حُكْمُ المَعْطُوفِ عَلَيْه[1].

قَوْلُه: (والطَّرِيقُ المُؤَدِّيَةُ إلى تَحْصِيْلِه تَكُونُ بِإِحْكَامِ أُصُولِه، وتَقْدِيْمِ الأَهَمِّ فالأَهَمِّ مِنْ فُصُولِه)[2].

---

(١) القراءة بالنّصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص، وقراءة الجرّ قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر، وفي الآية قراءةٌ ثالثة بالرّفْعِ وهي مرويّةٌ عن الحسن بن أبي الحسن. انظر حجّة القراءات ٢٢١ والحجّة للقرّاء السّبعة للفارسي ٣/ ٢١٤، وتفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢ والدّرّ المصون ٤/ ٢١٠، قال الفارسيّ في توجيه قراءة النّصب في الحجّة ٣/ ٢١٦: «ووجه من نَصَبَ فقالَ: (وأرجُلَكُم) أنّهُ حَمَلَ ذلكَ على الغُسْلِ دُونَ المَسْحِ؛ لأنّ العَمَلَ منْ فقهاء الأمصار فيما علمت على الغسلِ دونَ المسح»، وردّ هذا التّخريجَ بعضُهُم بِأَنّه يلزم الفصلُ بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضيّة، وفي هذا الوَجْهِ تخريجٌ آخر وهو أنّه منصوب عطفًا على محلّ المجرور قبله. انظر تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢ والدّرّ المصون ٤/ ٢١٠.

أمّا قراءة الجرِّ ففيها عدّة أوجهٍ، منها العطفُ على الرّؤوس، قال أبو حيّان: «والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس وروي وجوبُ مسح الرجلين عن ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر وهو مذهب الإمامية من الشيعة وقال جمهور الفقهاء: فرضهما الغسل، وقال داود: يجب الجمع بين المسح والغسل، وهو قول الناصر للحق من أئمة الزيدية، وقال الحسن البصري وابن جرير الطبري: يخير بين المسح والغسل» تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢، وقد أجاز الأخفش فيها الجرّ على الجوار. انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٧ ومَنَعَه الزّجّاج فقال في معانيه ٢/ ١٥٣: «فأمّا الخفض على الجوار فلا يكونُ في كلمات الله»، وقيل: هي مجرورة بحرف جرٍّ مقدّرٍ دلّ عليه المعنى وتقديره: (بأرجلكم)، وقيل: إنّها جُرّت منبّهةً على عدم الإسراف في استعمال الماء. انظر تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢ والدّرّ المصون ٤/ ٢١٠-٢١٥ وكشف المشكلات ١/ ٢٤٠-٢٤١ وحجّة القراءات ٢٢٣.

(٢) انظر كلام ابن بابشاذ في المفيد ٣٨، وقال الإمام العلوي يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٣: «واعلم أنّ الطّريق إلى الوصول إليه يكونُ بِأَمْرين: أحدهما: تقرير أصولِه وضبط قوانينه التي عليها مداره، وثانيهما: استعمال تلك الأصول على مجاريها ومراعاة أحوالها وكيفيّاتها».

إِحْكَامُ الأُصُولِ هو حِفْظُها وإِتْقَانُها، كَما تَقُولُ: الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، والمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ أَبَدًا، والمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ أَبَدًا، ومَا أَشْبَه[1] ذلِكَ.

وتَقْدِيْمِ الأَهَمِّ فالأَهَمِّ هو أَلَّا يُتَشَاغَلَ مَثَلًا بِمَعْرِفَةِ الفِعْلِ حَتَّى يُعْرَفَ الاسْمُ، ولا بِمَعْرِفَةِ الحَرْفِ حَتّى يُعْرَفَ الفِعْلُ، وكَذلِكَ الباقِي.

قَوْلُه: (والأَهَمُّ مِنْها مَعْرِفَةُ عَشْرَةِ أَشْياءٍ[2]، وهي: الاسْمُ، والفِعْلُ، والحَرْفُ، والرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَرُّ، والجَزْمُ، والعَامِلُ، والتَّابِعُ، والخَطُّ).

وذلكَ لأَنَّ النَّظَرَ إِمّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِصُورَةِ الخَطِّ أو اللَّفْظِ، إِنْ تَعَلَّقَ بِصُورَةِ الخَطِّ فهو العَاشِرُ.

وإِنْ تَعَلَّقَ بِصُورَةِ اللَّفْظِ فَإِمّا أَنْ يَكُونَ بالتّابِعِ أَو غَيْرِه، إِنْ كَانَ بالتّابِعِ فهو التّاسِعُ.

وإِنْ كَانَ بِغَيْرِه فَإِمّا أَنْ يَكُونَ بالمُؤَثِّرِ أَو الأَثَرِ، أو كَيْفِيَّةِ التَّأْثِيْرِ، إِنْ كَانَ بالمُؤَثِّرِ فهو الاسْمُ والفِعْلُ والحَرْفُ، وإِنْ كَانَ بالأَثَرِ فهو الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ والجَزْمُ، وإِنْ كَانَ بِكَيْفِيَّةِ التَّأْثِيرِ فهو الثّامِنُ[3].

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (أشبهه).

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٩١: «وأمّا قولنا: (والأهمّ منها معرفة عشرة أشياء) فلأنّ مدار الكلامِ على هذه العشرة، لا ينفكّ كلامٌ من جملتها أو بعضها، فالحاجة داعية إلى مَعرفتها، فلذلك أخذ المبتدىء بمعرفتها، ولأنّها تسهّل عليه كلّ ما يأتي بعدها».

(٣) هذه طريقة الإمامِ يحيى بن حمزة ولفظه في توجيه حصر ابن بابشاذ لأبواب النّحو، قال في الحاصر لوحة ٣: «وطريق ضبطها في هذه الفصول العشرة أن نَقُولَ: النَّظرُ في أصول النَّحوِ وأبوابه لا يخلو إمّا أنْ يَقَعَ متعلّقًا بصورة الخطّ أو بصورة اللّفظ، فالأوّل هو الفصلُ العاشرُ، والثّاني لا يخلو إمّا أنْ يَقَعَ في الأمور التّابعة أو في الأمور المقصُودَةِ، فإنْ كَانَ في الأمور التّابعَةِ فهو الفصلُ التّاسِعُ، وإنْ كَانَ في الأمور المقصودة فلا يَخْلو إمّا أن يكونَ النّظر في الأمور المؤثّرةِ أو في الآثارِ أو في كيفيّة التّأثير، فالأوّلُ هو فصل الاسم والفعل والحرف، والثّاني هو فصل الرّفع والنّصْبِ والجرّ والجزم، والثّالث هو فصل العامل، فهذا هو الوجه في حصر الشّيخ لأبواب النّحو على هذه الفصول العشرة».

والأَصْلُ مِنْ هذه العَشْرَةِ هو الثّلاثَةُ الأُوَلُ، ومَا عَدَاها فهو نَازِلٌ مِنْها مَنْزِلَةَ الأَعْرَاضِ مِن الأَجْسَامِ[١].

فَصْلٌ
في مَعْنى الكَلِمَةِ والكَلامِ[٢]

قالَ ابنُ الحَاجِبِ[٣]: «الكَلِمَةُ لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنىً مُفْرَدٌ»[٤].

فَقَوْلُه[٥]: (لَفْظٌ) يَعُمُّ.

وقَوْلُه[٦]: (وُضِعَ لِمَعْنىً) احْتِرازٌ مِن المُهْمَلِ نَحْوُ: (كَادِثٍ)، و(مَادِثٍ)، و(دَيْزٍ)[٧].

وقَوْلُهُ[٨]: (مُفْرَدٌ) احْتِرازٌ مِن المُرَكّبِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ) وشِبْهِه.

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٩٢: «فإنّ هذه الثّلاثةَ هي الأصولُ الأُولُ الّتي لا يُسْتَغْنى عن تقدمة معرفتها؛ لأنّها أنفس الكلام، وما بعدها فإنّما هو كلامٌ على عوارضها الدّاخلة عليها؛ ولذلك اتّفقت كتبُ متقدّمي النّحويّين على البداية بها».

(٢) زاد الإمام يحيى هذا الفصل أيضًا في الحاصر لوحة ٤، وقال: «فاعلم أنّ الشّيخ قد أغفل ذكر هذين الأمرين في كلّ مصنّفاته، وليس له عذرٌ يُعْذَرُ به، بل هو غفلَةٌ».

(٣) ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدّين الدُّوني، كان أبوه كرديًّا حاجبًا للأمير موسك الصّلاحي، ولد في مدينة إسنا في صعيد مصر، وتتلمذ على الشّاطبيّ وابن عساكر والبوصيري، وتتلمذ على يديه ابن مالك وغيرُه، له الكافية في النّحو والشافية في التّصريف وغيرهما كثير فقد نسب إليه ما يزيد على العشرين مصنّفًا، توفي سنة ستٍّ وأربعين وستّمائة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤.

(٤) انظر الكافية ٥٩.

(٥) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قوله).

(٦) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قوله).

(٧) في ق: (وديز في مَقلوبِ زيد)، وقوله: (وديز) ليس في ل.

(٨) كذا في ل، وفي الأصل وق: (قوله).

ولا تَزِيدُ أَنْواعُ الكَلِمَةِ على ثَلاثَةٍ: اسمٍ كـ(زَيْدٍ)، وفِعْلٍ كَـ(قَامَ)، وحَرْفٍ كـ(مِنْ).

ثُمّ قَالَ في حَدِّ الكَلامِ: (مَا تَضَمّنَ كَلِمَتَيْنِ بالإسْنَادِ)[١].

فَقَوْلُه[٢]: (مَا تَضَمّنَ كَلِمَتَيْنِ) يَعُمُّ.

وقَوْلُه[٣]: (بالإسْنَادِ) احْترازٌ مِنْ نَحْوِ: (غُلامِ زَيْدٍ) وشِبْهِه.

قَالَ في شَرْحِه: «وَنَعْنِي بالإِسْنادِ نِسْبَةَ [٢ظ] أَحَدِ الجُزْأيْنِ إِلى الآخَرِ لإِفَادَةِ المُخَاطَبِ»[٤].

ولا يَكُونُ الكَلامُ إلاّ مِنْ اسْمَيْنِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَو مِنْ فِعْلٍ واسْمٍ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ).

---

(١) انظر الكافية ٥٩ وقد زاد الإمام يحيى على هذا الحدّ قوله في الحاصر لوحة٥ قوله: «يحسن السّكوت عليه»، ثمّ قالَ: «وقولنا: (يحسن السّكوت عليه) احتراز من قولنا: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ) فإنّ هذا قد تضمّن كلمتين بالإِسْنادِ، وليس كلامًا لَمّا لَمْ يَحْسُن السّكوتُ عليه لنقصانِه عن جوابه» وهذا مفهوم ابن جنّي للكلام انظر الخصائص ١/١٩، وقد ذهب ابن هطيل في التّاج المكلّل لوحة ١٣ إلى أنّ الجملَة تختلف عن الكلام، فقال: «واعلم أنه لا يلزم من كون كل كلام جملة أن يكون كل جملةٍ كلامًا؛ لأن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا» وهذا مفهومُ الرّضيّ للجُملة انظر شرح الرّضي ١/٣٣.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قوله).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قوله).

(٤) انظر شرح المقدّمة الكافية لابن الحاجب ١/٢١٨.

قَوْلُه:

(فَصْلُ الاسْمِ)

إِنَّما قَدَّمَ الاسْمَ عَلَى الفِعْلِ؛ لأَنَّه يُخْبَرُ بِهِ وعَنْهُ، والفِعْلُ يُخْبَرُ بِهِ ولا يُخْبَرُ عَنْه، ومَا أُخْبِرَ بِهِ وعَنْهُ فَتَقْدِيْمُه أَهَمُّ[1].

قَوْلُه: (الاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمًّى شَخْصًا كَانَ أَوْ غَيْرَ شَخْصٍ)[2].

يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّه يَدْخُلُ فِيْهِ الفِعْلُ والحَرْفُ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما يَبِيْنُ عَنْ مُسَمًّى، أَلا تَرى أَنَّ (قَامَ) مَثَلًا يَبِيْنُ عَنْ مُسَمًّى هُو القِيامُ، و(مِنْ) يَبِيْنُ عَنْ مُسَمًّى هو ابْتِداءُ الغَايَةِ، ومَعْ ذلكَ فَلَيْسا باسْمَيْنِ[3].

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٩٢: «فالعلّةُ في تقديم الكلامِ على الاسم من هذه الثّلاثةِ لأنّه أقواها وأمكنُها؛ بدليل أنّه يخبر به ويخبر عنه من نحو: الله ربّنا، وربّنا الله، والحرف عكسه لأنّه لا يخبر به ولا يخبر عنه، فأُخّر لذلك، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، فوُسِّطَ؛ ولأنّ كلَّ شيءٍ محمولٌ على الاسم» وقد أضافَ الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٦ علّةً أخرى وهي أنّ: «الاسم عبارة عن الذّاتِ والفعل عبارة عن حدث الذّاتِ، ومهما لم تثبت الذّات لَم يَثْبُت حدثُها».

(٢) هذا حدُّه في المفيد أيضًا، قال: «أمّا الاسم فهو ما أنبأ عن مسمًّى، شخصًا كَانَ أو مَعْنًى، مثال الشّخص: القرطاس، والقلم، والتّاج، والعلْم ونحوها ممّا يُدركُ بِحَاسّةِ البصر» المفيد ٤١.

(٣) اعترض الإمام يحيى على هذا الحدّ، قال في الحاصر لوحة ٧: «نعم، إنَّ كَلامَ الشّيْخ هاهُنا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن: أَحَدهُما أَنْ يَكُونَ حَدًّا لِمُطْلَقِ الاسْمِ، والثّاني أَنْ يَكُونَ حدًّا للاسْم الظّاهر، وكلاهما يَضْعُف؛ لأنّه إِنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ حَدًّا لِمُطْلَقِ الاسْم كَانَ خَطأً لوجهين: أَمّا أَوّلاً فلأَنَّه يَدْخُلُ فيه الفِعْلُ؛ لأنَّ قَوْلَنا: (ضَرَبَ) يَبِينُ بِفَهْمِ عَنْ مَعْنًى هو (الضّربُ)، كما أَنَّ لَفْظَ قَولنا: (جِدار) يَبِينُ عن مَعْنًى هو (الجِدار). وأَمّا ثَانيًا فلأنَّه قَدْ أَغْفَلَ ذكر ما هو جُزءٌ من مفهومِ الاسْمِ ومَعْقُولِهِ، وهو عَدَمُ اقْتِرانِهِ بالأَزْمِنَةِ، وهو لَمْ يَذكره، ولا بُدَّ من ذكره».

فالأَوْلى أَنْ يُقَالَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً في نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثّلاثَةِ[١]، أَو نَحْوُ ذلكَ[٢].

قَوْلُه: (مِثْلُ: «رَجُلٍ»، و«امْرَأَةٍ»، و«زَيْدٍ»، و«هِنْدٍ»، ونَحْوِه مِنَ المَرْئِيّاتِ، و«عَالِمٍ»، و«مَعْلُومٍ»، ونَحْوِه مِنَ الصِّفَاتِ، و«عِلْمٍ»، و«فَهْمٍ»، و«قُدْرَةٍ» وَنَحْوِه مِنَ المَعَانِي).

إِنّما كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ مِثَالَ الشَّخْصِ وغَيْرِه، وهي[٣] ثَلاثَةٌ: اسْمُ عَيْنٍ، وهو الأَوّلُ، واسْمُ مَعْنىً، وهو الثّالِثُ، وصِفَةٌ، وهو الثّانِي، وقَدْ كَانَ يَنْبَغِي تَأْخِيْرُه. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (وإِنَّما لُقِّبَ هذا النَّوعُ اسْمًا؛ لأَنَّه سَما بِمُسَمّاه، فَأَوْضَحَهُ، وكَشَفَ مَعْنَاهُ)[٤].

أَيْ: ارْتَفَعَ بِمُسَمّاهُ إِلى الأَذْهَانِ[٥].

---

(١) هذا حدّ ابن الحاجب في الكافية ٥٩، وأخذ به أيضًا الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧، وللنّحاة في ذلك عبارات كثيرة، وهي مسألة خلافيّةٌ، وقد ذكر العكبريّ للاسم ستّةً من الحدود، منها قول بعضهم: الاسم ما استحقّ الإعرابُ في أوّل وضعه، ومنها قولهم: الاسم كلّ لفظ دلّ على معنىً مفرد في نفسه، ومنها: هو كلّ لفظ دلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بزمانٍ محصّل. انظر المسألة في التّبيين ١٢١ والمتّبع ١/١١٧ والإيضاح في علل النّحو ٤٨ واللباب ١/٤٥ وابن يعيش ١/٢٢ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/١٩٧-١٩٨ وشرح اللّمع للباقولي ١/١٨٦-١٨٧ والفوائد والقواعد ١٦ والبيان في شرح اللّمع ٩ والصّفوة الصّفيّة ١/٤٠-٤١ والمرتجل ٧ ونتائج التّحصيل ١/١٨٣.

(٢) قوله: (أو نحو ذلك) ليس في ق.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وهو).

(٤) قال ابن بابشاذ في المفيد ٤٠: «وأمّا الاسم فإنّما سمّاه عليه السّلام اسمًا؛ لأنّه سَما بِمُسَمّاه حين أَوْضَحَه، وكشف مَعْناه؛ ولأنّه لولا الأسماء لَما عُرفت المسمّيات».

(٥) هذه مسألة خلافيّةٌ بين البصريّين والكوفيّين، وهذا الّذي اختاره ابن بابشاذ وابن هطيل هو رأي البصريّين، وهو أنّ الاسْم مشتقٌّ من السّمو، ويرى الكوفيّون أنّه مشتقٌّ من الوسم، هذا =

هذا هُو مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ، وأَصْلُهُ: (سمْوٌ) فَحُذِفَت الواوُ، وعُوِّضَت مِنْها الهَمْزَةُ في أَوَّلِه، فَقِيْلَ: (اسْمٌ).

وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّهُ مَأْخُوْذٌ مِنَ السِّمَةِ، وهي العَلامَةُ، وأَصْلُهُ عِنْدَهُم: (وَسْمٌ)، فَحُذِفَت الوَاوُ، وعُوِّضَت الهَمْزَةُ مَكَانَها.

ولَيْس بِصَحِيْح؛ لِقَوْلِهِمْ في تَصْغِيْرِه: (سُمَيٌّ) لا (وُسَيْمٌ)، وفي تَكْسِيْرِهِ: (أَسْمَاءٌ) لا (أَوْسَامٌ)، وفي الإِخْبَارِ مِنْهُ: (سَمَّيْتُ) لا (وَسَمْتُ).

قَوْلُه: (وقِسْمَةُ الأَسْمَاءِ كُلّها ثَلاثَةٌ: ظَاهِرٌ، ومُضْمَرٌ، ومَا بَيْنَهُمَا، وهو يُسَمّى المُبْهَمُ)[1].

= ما نُسِب إلى الفريقين في كثير من كتب النّحو. انظر المسألة في التّبيين ١٣٢ والمتّبع ١/١١٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦ وأسرار العربية ١/٢٩ وهمع الهوامع ٣/ ٤٦٦ واللباب ١/٤٦ وشرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ٩٧ والحاصر لوحة ٨-٩ وائتلاف النّصرة ٢٧ وابن يعيش ١/٢٣ والتفسير الكبير ١/٩٤- ٩٥ والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/٦٢ ومعاني القرآن للنّحاس١/٥١ والتّعليقة على المقرّب ٥٩ والمرتجل ٦ والصّفوة الصّفيّة ١/٨٥ ونتائج التّحصيل ١/١٨٤ وفي نسبة أنّ اشتقاق الاسم من السّمو للكوفيّيْن نَظَرٌ، قال الزّجّاجي: «ولا أعلم خلافًا محصّلاً مستندًا إلى من يوثق به أنّ اشْتقاق (اسم) من سموت أسمو» انظر اشتقاق أسماء الله للزّجّاجي ٤٤٤.

(١) نسب هذه القسمة إلى الإمام عليّ في المفيد ٤٢، فقال: «فأمّا قسمة الاسم فثلاثةٌ: اسمٌ ظاهرٌ واسمٌ مضمر واسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ، هذه قسمةُ أمير المؤمنين عليّ عليه السّلام»، وقد نظر الإمام يحيى في الحاصر لوحة٩ إلى هذا التّقسيم فرأى تقسيمه باعتباراتٍ أربعة، الأوّل باعتبارها في أنفسها إلى مفردة ومركّبة، والثّاني باعتبار دلالتها على معانيها إلى ما يدلّ على معنىً واحدٍ، وما يدلُّ على أكثر من معنىً، والثّالث باعتبار تأثيرها إلى عامل وغير عامل، والرّابع باعتبار أحوالها، وهو تقسيم ابن بابشاذ، قال: «التّقسيم الرّابع باعتبار أحوالها، وهي منقسمة إلى ما لا يفتقر إلى بيانٍ كالظّاهر، وإلى ما لا يفتقر إلى البيان، ثمّ ما يفتقر إلى بيان ينقسم إلى ما يكونُ بيانُه قبله كالمضمر، وإلى ما يكونُ بيانه بعده كالمبهم، ثمّ ينقسم إلى معرفة ومبنيّة ومثنّاة ومجموعة ومقصورة وممدودة وصحيحة ومعتلّة إلى غير ذلك من اختلاف حالاتها».

وذلكَ لأَنَّه لا يَخْلُو: إمّا أَنْ يَفْتَقِرَ إِلى مُبيِّنٍ أَوْ لا، إِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلى مُبيِّنٍ فَهْو الظّاهِرُ، وإِنْ افْتَقَرَ فَإِمّا أَنْ [٣و] يَكونَ كِنايَةً عَنْ غَيْرِه أَوْ لا، إِنْ كَانَ كِنايَةً عَنْ غَيْرِهِ فَهوَ المُضْمَرُ، وإِلاّ فَهْوَ المُبْهَمُ.

فِيه نَظَرٌ؛ لأَنّه يَقُولُ فِيما بَعْدُ: (**وفي الأَسْماءِ أَسْماءٌ مُشْكِلَةٌ**) فَيُثْبِتُ قِسْمًا رَابِعًا[١]. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (أَمّا الظّاهِرُ فَهوَ مَا دَلَّ بِظَاهِرِهِ وإِعْرَابِهِ عَلَى المَعْنى المُرَادِ بِهِ)[٢].

أَيْ: مَا دَلَّ بِظَاهِرِهِ عَلَى المَعْنى المُرادُ بِهِ، وبِإِعْرَابِهِ عَلَى المَعْنى المُرَادِ بِهِ[٣].

وبَيانُهُ أَنَّكَ إِذا قُلْتَ: (جَاءَ زَيْدٌ)، و(رَأَيْتُ زَيْدًا)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فالزّايُ والياءُ والدّالُ تَدُلُّ عَلى هذا الشّخْصِ، والرّفْعُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ فَاعِلاً، والنَّصْبُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِه مَفْعُولاً، والجَرُّ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِه مُضَافًا إِلَيْهِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الظّاهِرَ هو الاسْمُ المُعْرَبُ[٤]، فَعَلى هذا يَخْرُجُ عَنْهُ نَحْوُ: (يَا زَيْدُ)، و(خَمْسَةَ عَشَرَ)، ويَدْخُلُ فِيه: (أَيٌّ) المُعرَبَ[٥].

---

(١) انظر ص١١٦ وقصد بالأسماء المشكلة أسماء الاستفهام وغيرها.

(٢) عرّف ابن بابشاذ الاسم الظّاهر في المفيد ٤٢، فقال: «هو ما دلّ على معناه نفسُ ظاهره، وما لم يوضع موضع غيره، مثل رجل وفرس، وزيد، وعمرو».

(٣) يرى ابن بابشاذ أنّ «الدّلالة دلالتان: دلالة تدلّ دلالة الذّات، ودلالة تدلّ دلالة الإعراب، فدلالة الذّات هي الّتي تدلُّ على ذات الشّيءِ في نفسه، ودلالة الإعراب هي الّتي تدلّ على عوارضه الّتي تعرض فيه» انظر شرح المقدّمة المحسبة ٩٩.

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١١: «فاعلم أَنَّ المعرب لا بدّ من كونه ظاهرًا، وحقيقة الظّاهر أنّه الاسم المعرب الّذي لا يفتقر إلى غيره في فهم معناه الإفرادي، كقولنا: (رجل)، و(زيد) بخلاف المضمر والمبهم فلا بدّ لهما من مفسّر».

(٥) قوله: (المعرب) ساقطٌ من الأصل ول، وهو من ق.